

مِطْطَبُ الْمَشْرِقِ

وَالْقَصِيدَةُ الْخُرُوجِيَّةُ فِي الْمِطْطَبِ

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِيِّ عَلِيِّ بْنِ سَيِّدِنَا

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم - إيران

GIFTS OF 2002

**THE PUBLIC LIBRARY OF
AYATALLAH AL-UZMA AL-
MARASHI AL-NAJAFI QUM-IRAN**

مَنْطِقُ الْمُتَّقِينَ

ق

وَالْفَصِيحُ الْمُرِيدُ وَجْهًا فِي الْمَنْطِقِ

لِلشَّيْخِ الرَّئِيسِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ سَيِّدَا

مَنْشُورَاتُ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْمُرْعَشِيِّ النُّجُمِيِّ

قُمُ الْقُدْسُ - إِيْرَانُ ١٤٠٥ هـ

كتاب : منطق المشرقين
تأليف : للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا
نشر : مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي
طبع : مطبعة الولاية - قم
التاريخ : ١٤٥٥ ، الطبعة الثانية
العدد : (١٥٥٥) نسخة

مقدمة النشر

ان (منطق المشرقين) الذي تقدمه اليوم لقراء العربية — هو خير ما يقدم الناشرون على نشره من كتب هذا الفن ، لما فيه من المزايا الواضحة : فهو من تصنيف (الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا) باري هذه القوس وابن مجدة هذه الصناعة ، وحسبك ما اشتهر به هذا الفيلسوف العظيم من متانة الانشاء وسلاسة البيان وتخير اللفظة الشريفة لمعناها المراد ولمكانها من التركيب .

ثم ان لهذا الكتاب منزلة على غيره مما صنفه الشيخ الرئيس نفسه في المنطق ، وذلك أنه وضعه في آخريات أيامه بعد أن قتل مباحث ذلك العلم الآلي خبيراً ، واكتشف مواضع السر منها ، فجاء الكتاب — كما ترى بين هاتين الدفتين — غير مبال مصنفه الا بحق العلم وواجب الحق الذي توصل اليه . ولهذا جعله من الكتب التي يضمن بها على المتعصبين لمنطق اليونانيين وعلى المتفلسفة المشغوفين بالمشائين ، وهو في نظر ابن سينا أجدر بالاهتمام وأولى بالعناية من (منطق الشفاء) ومن سائر مصنفاته الاخرى في المنطق .

أما القصيدة المزدوجة (الارجوزة) التي استحسننا ضمها الى منطق المشرقين فهي من نظم الشيخ الرئيس ، وضعها اجابة لسؤال أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في كركانج ، وقد نصح الناظم لأخيه (علي) أن يحفظها ، وجدير بطلاب المنطق أن لا يفوتهم من نصيحة الرئيس لأخيه حظ .

القاهرة : أول يونيو سنة ١٩١٠

الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا

عن ابن أبي أصيبعة وابن خلدون والقفطي وعن دائرة المعارف البريطانية

الدور الاول

نقل (أبو عبيد عبد الواحد الجوزجاني) - تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي الحسين ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا - جملة عنه يذكر فيها تاريخ حياته ، وهذا نص كلام الشيخ الرئيس :

ان أبي كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى في أيام (نوح بن منصور) واشتغل بالتصرف ، وتولى العمل في أثناء أيامه بقرية يقال لها خرمين من ضياع بخارى ، وهي من أمهات القرى وبقر بها قرية يقال لها أفشنة . وتزوج أبي منها بوالدتي (١) وقطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت أخي .

ثم انتقلنا الى بخارى ، وأحضرت معلم القرآن ومعلم الادب ، وأكملت العشر من العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الأدب ، حتى كان يقضى مني العجب .

وكان أبي ممن أجاب داعي انصريين ويعد من (الاسماعيلية) ، وقد سمع منهم ذكر (النفس) و(العقل) على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك أخي ، وكان ربما تذاكرا بينهما وأنا أسمعهما وأدرك ما يتولانه ولا تقبله نفسي ، وابتدأ يدعوانى أيضاً اليه ، ويجريان على لسانهما ذكر الفلسفة والهندسة وحساب الهند ، وأخذ والذي يوجهني الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى أنعم منه .

ثم جاء الى بخارى (أبو عبد الله الناطلي) ، وكان يدعى المتفلسف ، وأنزله أبي دارنا رجاء تعلمي منه ، وقبل قدومه كنت أشتغل بالفقه والتردد فيه الى (اسماعيل

(١) قال ابن خلدون : اسمها ستارة .

الزاهد) وكنت من أجود السالكين ، وقد ألفت طرق المطالبة ووجوه الافتراض على المجيب على الوجه الذي جرت عادة القوم به

ثم ابتدأت بكتاب (أيساغوجي) على التالي ولما ذكر لي حد الجنس انه «هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو» فأخذت في تحقيق هذا الحد بما لم يسمع بمثله ، وتعجب مني كل العجب ، وحذر والدي من شغلي بغير العلم. وكان أي مسألة قالها لي أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبرة .

ثم أخذت أقرأ الكتب على نفسي ، وأطالع الشروح حتى أحكت علم المنطق وكذلك (كتاب اقليدس) فقرأت من أوله خمسة أشكال أوستة عليه ثم توليت بنفسني حل بقية الكتاب بأسره .

ثم انتقلت الى (المجسطي) ، ولما فرغت من مقدماته ، وانتهيت الى الاشكال الهندسية قال لي التالي : «تول قراءتها وحلها بنفسك» ثم اعرضها علي لا بين لك صوابه من خطئه» وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، وأخذت أجل ذلك الكتاب ، فكم من شكل مشكل ماعرفه الى وقت ماعرضته عليه وفهمته اياه .

ثم فارقتي التالي متوجهاً الى (كركانج) واشتغلت أنا بتحصيل الكتب من الفصوص والشروح : من الطبيعي والالهي ، وصارت أبواب العلم تنفتح علي . ثم رغبت في (علم الطب) ، وصرت أقرأ الكتب المصنفة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة ، فلا جرم اني برزت فيه في أقل مدة حتى بدأ فضلاء الطب يقرؤن علي علم الطب. وتهدت المرضى ، فانفتح علي من أبواب المعالجات المقتبسة من التجربة ما لا يوصف ، وأنا مع ذلك أخلف الى الفقه وأناظر فيه ، وأنا في هذا الوقت من أبناء ست عشرة سنة .

ثم توفرت علي العلم والقراءة سنة ونصفاً فأعدت قراءة المنطق وجميع أجزاء الفلسفة ، وفي هذه المدة ما نمت ليلة واحدة بطولها ، ولا اشتغلت في النهار بغيره ، وجهت بين يدي ظهوراً ، فكل حجة كنت أنظر فيها أثبت مقدمات قياسية

ورببتها في تلك الظهور .

ثم نظرت فيما عساها تنتج ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت لي حقيقة تلك المسئلة ، وكما كنت أتخبر في مسئلة أولم أكن أظفر بالحد الاوسط في قياس ترددت الى الجامع وصلت وابتهلت الى مبدع الكل حتى فتح لي المنغلق وتيسر المتعسر ، وكنت أرجع بالليل الى داري واضع السراج بين يدي ، واشتغل بالقراءة والكتابة ، فهما غلبني النوم أو شعرت بضعف عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما تعود الي قوتي ، ثم ارجع الى القراءة ، ومتى أخذني أدنى نوم أحلم بتلك المسائل بأعيانها ، حتى أن كثيرا من المسائل اتضح لي وجوها في المنام ، ولم أزل كذلك حتى استحكم معي جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانساني ، وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازدد فيه الى اليوم ، حتى احكمت (علم المنطق) و (الطبيعى) و (الرياضى) .

ثم عدلت الى (الالهى) ، وقرأت (كتاب مابعد الطبيعة) فما كنت أفهم مافيه ، والتبس علي غرض واضعه حتى اعدت قراءته أربعين مرة وصار لي محفوظا وانا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به ، وأيست من نفسي ، وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه . واذا انا في يوم من الايام ، حضرت وقت العصر في الوراقين ، وريد دلال مجلدينادي عليه ، فعرضه علي فرددته رد متبرم معتقدان لافائدة في هذا العلم ، فقال لي اشترمني هذا فانه رخيص ابيعك بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه . فاشتريته فاذا هو كتاب (أبي نصر الفارابي) في (اغراض كتاب مابعد الطبيعة). ورجعت الى بيتي ، وأسرعت قراءته فانفتح علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب ، وفرحت بذلك ، ونصددت في ثاني يوم بشي كثير على الفقراء ، شكرا لله تعالى .

وكان سلطان بخارى في ذلك الوقت (نوح بن منصور) ، واتفق له مرض حار الاطباء فيه ، وكان اسمي اشتهر بينهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بين يديه وسأله احضاري ، فحضرت وشاركهم في مداواته ، وتوسمت بخدمته ، فسأله

يوما الاذن لي في دخول دار كتبهم ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت دارا ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب منضدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد ، فطالمت فهرست كتب الاوائل ، وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيته من قبل ولا رأيته أيضا من بعد . فقرأت تلك الكتب ، وظفرت بفوائدها (١) ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه ، فلما بلغت ثمان عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت اذ ذاك للعلم احفظ ، ولكنه اليوم معي انضج ، والا فالعلم واحد لم يتجدد لي بعده شيء .

وكان في جوارى رجل يقال له أبو الحسين العروضي ، فسألني أن أصنف له كتابا جامعا في هذا العلم ، فصنفت له (المجموع) وسميته به ، وأتيت فيه على سائر العلوم ، سوى الرياضي ، ولي اذ ذاك احدى وعشرون سنة من عمري .

وكان في جوارى أيضا رجل يقال له أبو بكر البرقي ، خوارزمي المولد فقيه النفس متوحد في الفقه والتفسير والزهد مائل الى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له ، فصنفت له كتاب (الحاصل والمحصل) في قريب من عشرين مجلدة ، وصنفت له في الاخلاق كتابا سميته كتاب (البر والاثم) ، وهذان الكتابان لا يوجدان الا عنده فلم يعد يعرفهما أحد ينسخ منهما .

ثم مات والدي ، ونصرفت بي الاحوال ، وتقلدت شيئا من أعمال السلطان ، ودعيتي الضرورة (٢) الى الارتحال عن (بخارى) والانتقال الى (كركانج) ، وكان (أبو الحسين السهلي) المحب لهذه العلوم بها وزيرا . وقدمت الى الامير بها وهو

(١) اتفق بعد ذلك احتراق تلك الخزانة فتفرد أبو علي بما حصل من علومها ، وكان يقال ان أبا علي توصل الى احراقها لينفرد بمعرفة ما حصله منها وينسبه الى نفسه .

(٢) كان قبل ذلك يتصرف هو ووالده في الاحوال ويتقلدان للسلطان الاعمال ، قال ابن خلكان « ولما اضطربت أمور الدولة السامانية خرج أبو علي من بخارى الى (كركانج) وهي قسبة (خوارزم) واختلف الى خوارزم شاه علي بن مأمون بن محمد »

(علي بن مأمون) ، وكنت على زي الفقهاء اذ ذاك بطيخان وتحت الخنك ، وأثبتوا لي مشاهرة دارة تقوم بكفاية مثلي .

ثم دعت الضرورة الى الانتقال الى (نسا) ومنها الى (باورد) ومنها الى (طوس) ومنها الى (شقان) ومنها الى (سمنقان) ومنها الى (جاجرم) رأس حد خراسان ومنها الى (جرجان) . وكل قصدي الامير (قابوس) (١) ، فاتفق في أثناء هذا أخذ قابوس وحبسه في بعض القلاع وموته هناك . ثم مضيت الى (دهستان) ومرضت بها مرضاً صعباً . وعدت الى (جرجان) ، فالتصل (أبو عبيد الجوزجاني) بي ، وأنشأت في حالي قصيدة فيها بيت القائل :

لما عظمت فليس مصر واسعي ،
لما غلا ثمني عدمت المشتري .

الدور الاخير

روايات مختلفة :

أكثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا منقول عن صاحبه (أبي عبيد عبد الواحد الجوزجاني) ، الذي لازمه مدة غير قليلة منذ هبط الشيخ الرئيس مدينة جرجان ، ونحن موردون هنا شيئاً من روايات أبي عبيد مما جاء في الكتب المعروفة :

كان بجرجان رجل يقال له (أبو محمد الشيرازي) يحب هذه العلوم ، وقد اشترى للشيخ داراً في جواره وأنزله بها ، وأنا اختلف اليه في كل يوم أقرأ (المجسطي) واستملي المنطق ، فأملى علي (المختصر الأوسط) في المنطق ، وصنف لابي محمد الشيرازي كتاب (المبدأ والمعاد) وكتاب (الارصاد الكلية) ، وصنف هناك كتباً كثيرة كأول

(١) هو الامير شمس الماني قابوس بن أبي طاهر وشمكير بن زياد بن وردان شاه الجيلي ، أمير جرجان وبلاد الجبل (طبرستان) .

(القانون) و (مختصر المجسطي) وكثيرا من الرسائل ، ثم صنف في أرض الجبل بقية كتبه .

ثم انتقل الى الري ، واتصل بخدمة (السيدة) وابنها (مجد الدولة) ، وعرفوه بسبب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره ، وكان بمجد الدولة اذ ذاك غلبة السودا ، فاشتغل بمداواته ، وصنف هناك كتاب (المعاد) ، وأقام بها — الى أن قصد (شمس الدولة) بعد قتل (هلال بن بدر بن حسويه) وهزيمة عسكر بغداد .

ثم اتفقت أسباب أوجبت الضرورة لها خروجه الى (قزوین) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كذبانويه) والنظر في أسبابها .

ثم اتفق معرفة (شمس الدولة) ، واحضاره مجلسه بسبب قولنج كان قد أصابه . وعالجه حتى شفاه الله ، وفاز من ذلك المجلس بخلع كثيرة ، ورجع الى داره بعد ما أقام هناك أربعين يوما بلياليها ، وصار من ندماء الأمير .

ثم اتفق نهوض الأمير الى (قرمسين) لحرب (عماز) ، وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما راجعا .

ثم سألوه تقلد الوزارة فتقلدها .

ثم اتفق تشويش العسكر عليه ، واشفاقهم منه على أنفسهم ، فكبسوا داره وأخذوه الى الحبس ، وأغاروا على أسبابه وأخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الأمير قتله فامتنع منه ، وعدل الى نفيه عن الدولة طالبا لمرضاتهم . فتواري في دار الشيخ (أبي سعد بن دخدوك) أربعين يوما ، فعاود الأمير شمس الدولة القولنج ، وطلب الشيخ فحضر مجلسه ، فاعتذر اليه الأمير بكل الاعتذار ، فاشتغل بمعالجته ، وأقام عنده مكرما مبعجلا . وأعيدت الوزارة اليه ثانيا .

ثم سأله أنا شرح كتب (أرسطوطاليس) ، قد ذكر أنه لا فراغ له الى ذلك في ذلك الوقت ، ولا مكن ان رضيت مني بتصنيف كتاب أورد فيه ما صبح عندي من هذه العلوم بلا مناظرة مع المخالفين ، ولا اشتغال بالرد عليهم — فعلت ذلك . فرضيت به . فابتدأ بالطبيعات من كتاب سماه (كتاب الشفاء) . وكان قد صنف الكتاب

الاول من (القانون). وكان يجتمع كل ليلة في داره طلبة العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء ، وكان يقري غيري من القانون نوبة ، فاذا فرغنا حضر المغنون على اختلاف طبقاتهم ، وهي مجلس الشراب بالآلاته ، وكنا نشغل به .

وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار ، خدمة للامير ، فقضينا على ذلك زمنا . ثم توجه (شمس الدولة) الى (طارم) لحرب الامير بها ، وعاوده القولنج قرب ذلك الموضع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك أمراض أخر جلبها سوء تديره وقلة القبول من الشيخ ، فخاف العسكر وفاته ، فرجعوا به طالين (همدان) في المهد ، فتوفي في الطريق في المهد .

ثم بويع بن شمس الدولة ، وطلبوا استيزار الشيخ ، فأبي عليهم ، وكاتب (علاء الدولة) سرا يطلب خدمته والمصير اليه والانضمام الى جوانبه .

وأقام في دار (أبي غالب المطار) متوارياً . وطلبت منه أنام كتاب (الشفاء) ، فاستحضر أبا غالب ، وطلب الكاغد والمجبرة فأحضرهما ، وكتب الشيخ في قريب من عشرين جزءاً على الثمن بخطه رؤس المسائل ، وبقي فيه يومين . حتى كتب رؤس المسائل كلها بلا كتاب يحضره ولا أصل يرجع اليه ، بل من حفظه وعن ظهر قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاجزاء بين يديه ، وأخذ الكاغد ، فكان ينظر في كل مسألة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة - حتى أتى على جميع الطبيعيات والالهيات ، ما خلا كتابي (الحيوان) و (النبات) .

وابتداً بالمنطق ، وكتب منه جزءاً ، ثم أنهم (تاج الملك) بمكاتبتهم (علاء الدولة) فأنكر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض أعدائه ، فأخذوه وأدوه الى قلعة يقال لها (فردجان) ، وأنشأ هناك قصيدة منها :

دخولي باليقين كما تراه ،

وكل الشك في أمر الخروج .

وبقي فيها أربعة أشهر .

ثم قصد (علاء الدولة) همدان وأخذها ، وانهزم (تاج الملك) ومرا الى تلك

القلعة بعينها ، ثم رجع (علاء الدولة) عن همدان ، وعاد (تاج الملك) و (ابن شمس الدولة) الى همدان ، وحلوا معهم الشيخ اليها ، ونزل في دار (الملوي) ، واشتغل هناك بتصنيف المنطق من كتاب (الشفاء) ، وكان قد صنف بالقلعة كتاب (الهدايات) و (رسالة حي بن يقظان) وكتاب (القولنج) . وأما (الأدوية القلبية) فأنما صنفها أول وروده الى (همدان) .

وكان قد تقضى على هذا زمان ، و (تاج الملك) في أثناء هذا بمنه بمواعيد جميلة . ثم عن الشيخ التوجه الى (أصفهان) ، فخرج متنكرا وأنا وأخوه وغللمان معه في زى الصوفية ، الى أن وصلنا الى (طبران) على باب (أصفهان) ، بعد أن قامينا شدائد في الطريق ، فاستقبلنا أصدقاء الشيخ وندماء (الأمير علاء الدولة) وخواصه وحمل اليه الثياب والمراكب الخاصة ، وأنزل في محلة يقال لها (كونكند) في دار (عبد الله بن بابي) وفيها من الآلات والفرش ما يحتاج اليه .

وحضر مجلس علاء الدولة فصادف في مجلسه الأكرام والاعزاز الذي يستحقه مثله ، ثم رسم الأمير علاء الدولة ليالي الجمعات مجلس النظر بين يديه بمحضرة سائر العلماء على اختلاف طبقاتهم والشيخ في جملتهم فما كان يطاق في شيء من العلوم . واشتغل في أصفهان بتصنيف كتاب (الشفاء) ففرغ من المنطق والمجسطي ، وكان قد اختصر (أوقليدس) و (الارثماتيقي) و (الموسيقى) ، وأورد في كل كتاب من الرياضيات زيادات رأى أن الحاجة اليها داعية . أما في المجسطي فأورد عشرة أشكال في اختلاف المنظر ، وأورد في آخر المجسطي في علم الهيئة أشياء لم يسبق اليها وأورد في أوقليدس شبيهاً ، وفي الارثماتيقي خواص حسنة ، وفي الموسيقى مسائل غفل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشفاء - ما خلا كتابي النبات والحيوان فانه صنفهما في السنة التي توجه فيها علاء الدولة الى (سابورخواست) في الطريق ، وصنف أيضا في الطريق كتاب (النجاة) - واختص بعلاء الدولة وصار من ندمائه ، الى أن عزم علاء الدولة على قصد همدان ، وخرج الشيخ في الصبية ، فجرى ليلة بين يدي علاء الدولة ذكر الحلل الحاصل في التقاويم الممولة بحسب الارصاد

القديمة . فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب ، وأطلق له من الأموال ما يحتاج إليه ، وابتدأ الشيخ به ، وولاني اتخاذ آلاتها واستخدام صناعتها ، حتى ظهر كثير من المسائل ، فكان يقع الخلل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها . وصنف الشيخ بأصبهان (الكتاب العلائي) .

وكان من عجائب أمر الشيخ أني صحبتته وخدمته خمساً وعشرين سنة فما رأيته - إذا وقع له كتاب مجدد - ينظر فيه على الولاء ، بل كان يقصد المواضع الصعبة منه والمسائل المشككة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، فيتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم . وكان الشيخ جالساً يوماً من الأيام بين يدي الأمير - وأبو منصور الجبائي محاضر - فجرى في اللغة مسألة تكلم الشيخ فيها بما حضره ، فالتفت أبو منصور إلى الشيخ يقول : « انك فيلسوف وحكيم ، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرضى كلامك فيها . » فاستنكف الشيخ من هذا الكلام ، وتوفر على درس كتب اللغة ثلاث سنين ، واستهدى كتاب (تهذيب اللغة) من خراسان من تصنيف (أبي منصور الأزهري) ، فبلغ الشيخ في اللغة طبقة قلما يتفق مثلاً ، وأنشأ ثلاث قصائد ضمنها ألفاظاً غريبة من اللغة ، وكتب ثلاثة كتب : أحدها على طريقة (ابن العميد) ، والآخر على طريقة (الصابي) ، والآخر على طريقة (صاحب) ، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها ، ثم أوعز إلى الأمير ، فعرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي ، وذكر أنا ظفرونا بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد ، فيجب أن تتفقدتها وتقول لنا ما فيها . فنظر فيها أبو منصور وأشكل عليه كثير مما فيها ، فقال له الشيخ ان ما تجهله من هذا الكتاب فهو مذکور في الموضع الفلاني من كتب اللغة ، وذكر له كثيراً من الكتب المعروفة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك الألفاظ منها ، وكان أبو منصور مجزفاً فيما يورده من اللغة غير ثقة فيها . فظن أبو منصور أن تلك الرسائل من تصنيف الشيخ ، وأن الذي حملة عليه ما جبه به في ذلك اليوم ، فتصل واعتذر إليه . ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه (لسان العرب) لم يصنف في اللغة مثله ولم ينقله إلى البياض حتى توفي ، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد إلى ترتيبه .

وكان قد حصل للشيخ تجارب كثيرة فيما باشره من المعالجات ، عزم على تدوينها في كتاب (القانون) ، وكان قد علقها على أجزاء فضاعت قبل تمام كتاب القانون .

من ذلك أنه صدع يوما ، فتصور أن مادة تريد النزول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأمن وربما يحصل فيه ، فأمر بأحضار ثلج كثير ودقه ولفه في خرقة ونفطية رأسه بها ، ففعل ذلك حتى قوي الموضع وامتنع عن قبول تلك المادة وعوفي .
ومن ذلك أن امرأة مسلوقة بخوارزم أمرها أن لاتتناول شيئا من الادوية سوى الجلنجبين السكري ، حتى تناوت على الايام مقدار مائة من ، وشفيت المرأة .
وكان الشيخ قد صنف بمرجان (المختصر الاصفر) في المنطق ، وهو الذي وضعه بعد ذلك في أول (النجاة) ، ووقعت نسخة الى شيراز ، فنظر فيها جماعة من هل العلم هناك ، فوقعت لهم الشبه في مسائل منها فكتبوها على جزؤ ، وكان القاضي بشيراز من جملة القوم ، فأنفذ بالجزؤ الى (أبي القاسم الكرمانى) صاحب (ابراهيم بن بابا الديلمي) المشتغل بعلم التناظر ، وأضاف اليه كتابا الى الشيخ أبي القاسم ، وأنفذهما على يدي ركابي قاصد ، وسأله عرض الجزؤ على الشيخ واستيعاز أجوبته فيه ، واذا الشيخ أبو القاسم دخل على الشيخ عند اصرار الشمس في يوم صائف وعرض عليه الكتاب والجزؤ ، فقرأ الكتاب ورده عليه وترك الجزؤ بين يديه .
وهو ينظر فيه والناس يتحدثون ثم خرج أبو القاسم ، وأمرني الشيخ بأحضار البياض وقطع أجزاء منه ، فشددت خمسة أجزاء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وصلينا العشاء وقدم الشمع ، فأمر بأحضار الشراب ، وأجلسني وأخاه ، وأمرنا بتناول الشراب ، وابتدأ هو بمجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويشرب الى نصف الليل - حتى غلبني وأخاه النوم ، فأمرنا بالانصراف ، فعند الصباح قرع الباب ، واذا رسول الشيخ يستحضرني ، فحضرتة وهو على المصلى وبين يديه الاجزاء الخمسة ، فقال : « خذها وصر بها الى الشيخ أبي القاسم الكرمانى وقل له استعجلات في الأجوبة عنها لئلا يتعرق الركابي » . فلما حملته اليه تعجب كل

المعجب ، وصرف القبيح ، وأعلمهم بهذه الحالة ، وصار هذا الحديث تاريخاً بين الناس .
ووضع في حال الرصد آلات ماسبق إليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت أنائمان
سنين مشغولاً بالرصد ، وكان غرضي تبين ما يحكيه بطليموس عن قصته في الارصاد ،
فتبين لي بعضها .

وصنف الشيخ كتاب (الأنصاف) ، واليوم الذي قدم فيه السلطان مسعود
الى أصفهان نهب عسكره رحل الشيخ ، وكان الكتاب في جملته وما وقف له
على أثر .

وكان الشيخ قوي القوى كلها ، وكانت قوة الجامعة من قواه الشهوانية أقوى
وأغاب ، وكان كثيراً ما يشتغل به فأنثر في مزاجه ، وكان الشيخ يعتمد على قوة مزاجه
حتى صار أمره - في السنة التي حارب فيها علاء الدولة (تاش فراش) على باب
(الكرخ) - الى أن أخذ الشيخ قولنج ، ولحرصه على برئه اشفاقاً من هزيمة
يدفع اليها ولا يتأني له المسير فيها مع المرض - حقن نفسه في يوم واحد ثمان كرات ،
فتفرح بعض أمعائه ، وظهر به سحج ، وأحوج الى المسير مع علاء الدولة ، فأسرعوا
نحو (ايندج) ، فظهر به هناك الصرع الذي قد يتبع علة القولنج ، ومع ذلك كان
يدبر نفسه ، ويحقن نفسه لاجل السحج ولبقية القولنج ، فأمر يوماً باتخاذ دائقين من
بذر الكرفس في جملة ما يحتقن به وخالطه بها طلباً لكسر الرياح ، فقصده بعض الاطباء
الذي كان يتقدم هو اليه بمعالجته ، وطرح من بذر الكرفس خمسة دراهم لست
أدري أعمداً فعله أم خطأ لاتي لم أكن معه ، فازداد السحج به من حدة ذلك
البذر ، وكان يتناول المتروك يطوس لاجل الصرع ، فقام بعض علمائه وطرح شيئاً
كثيراً من الافيون فيه ، وناولوه فأكله ، وكان سبب ذلك خيانتهم في مال كثير
من خزائنه ، فتمنوا هلاكه ليأمنوا عاقبة أعمالهم .

ونقل الشيخ كما هو الى أصفهان ، فاشتغل بتدبير نفسه ، وكان من الضعف بحيث
لا يقدر على القيام ، فلم يزل يعالج نفسه حتى قدر على المشي وحضر مجلس علاء الدولة ،
لكن مع ذلك لا يتحفظ . ويكثر التخليط في أمر الجامعة . ولم يدرأ من العلة كل

البرء ، فكان ينتكس ويأكل كل وقت .
ثم قصد علاء الدولة همدان فسار معه الشيخ ، فعاودته في الطريق تلك العلة -
الى أن وصل الى همدان وعلم أن قوته قد سقطت وأنها لا تنفي بدفع المرض ، فأهمل
مداواة نفسه وأخذ يقول : « المدير الذي كان يدبر بدني قد عجز عن التدبير . والآن
فلا تنفع المعالجة . » (١) وبقي على هذا أياماً ثم انتقل الى جوار ربه .
وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة . وكان موته في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .
ولادته في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة . (٢)

هذا آخر ما ذكره أبو عبيد من أحوال الشيخ الرئيس .
قال ابن أبي أصيبعة أن قبره تحت السور من جانب القبلة من همدان . وحكى
عز الدين أبو الحسن علي بن الاثير في تاريخه الكبير أنه توفي بأصفهان . وقيل بل نقل
الى أصفهان ودفن في موضع باب كونكبد .

ولما مات ابن سينا من القولنج الذي عرض له قال فيه بعض أهل زمانه :

وأيت ابن سينا يعادي الرجال ،
وبالحبس (٣) مات أخس المات ،
فلم يشف ما ناله : (الشفاء) ،
ولم ينبج من موته : (النجاة) .

علمه وفلسفته :

كان الشيخ الرئيس في نشاط قلبه وذكاؤه العقلية وفي ملازمته لقصور الأغنياء

(١) قال ابن خلكان بعد هذا : « ثم اغتسل وتاب » وتصديق بما معه على الفقراء ، ورد المظالم
على من عرفه ، وأعتق مماليكه ، وجعل يختم في كل ثلاثة أيام ختمة — ثم مات . »

(٢) وفي ابن خلكان أن ولادته كانت في شهر صفر سنة سبعين وثلاثمائة ، وتوفي يوم الجمعة من
شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

(٣) انحباس البطن من القولنج الذي أصابه .

(٤) (الشفاء) و (النجاة) كتابان من تأليفه . قال ابن خلكان : وكان الشيخ كالدين

ابن يونس رحمه الله تعالى يقول ان مخدومه سخط عليه واعتقله ومات في السجن وكان ينشد هذين
البيتين .

أشبه بأرسطيس منه بأرسطو .

وهو - في استرساله بالقول وبخفة قلبه وتفاخره وحبه للملاذ - على طرفي تقيض مع ابن رشد الذي كان أنبل أخلاقاً وأشرف عقلاً .

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات أوروبا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر ، وهي التي سترت بسحابة كثيفة أسماء اسلافه من أرهاط الطب والفلسفة العربية كالرازي وعلي وأبي مروان عبد الملك بن زهر وغيرهما ، وان كانت أعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الاصول عن أعمال أسلافه ، لولا أنهم اتبعوا مذهب جالينوس ، وابن سينا اتبع مذهب بقراط المعدل بطريقة أرسطو . أما طب ابن سينا في كتابه (القانون) فيختلف عن طب الرازي في كتابه (الحاوي) بطرقه الأكثر سعة وبسطاً ، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعمق ابن سينا في المنطق ، وبذلك نال لقب (الرئيس) .

وقد اختلفوا في قيمة (القانون) وأهميته ، فمنهم من عده خزانة الحكمة ، ومنهم من أنزله الى منزلة الورق الفارغ ، ومن هؤلاء ابن زهر .

ويعيرون القانون لما فيه من كثرة أنواع خواص الاجسام البشرية ولما فيه من الابهام في الكشف عن الامراض . وينقسم القانون الى أقسام خمسة : الاول والثاني منها يشملان علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الامراض (باثولوجيا) وحفظ الصحة (الهجين) . وفي الثالث والرابع يأتي بحث وسائط المداواة . وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه . وفي هذا الاخير شيء من ملاحظات ابن سينا وتجاربه الخاصة . والرئيس لا يختلف عن زملائه في أمر تعداد اعراض الامراض ، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشریح ، وابن سينا هو الذي أدخل في نظريات الطب الاسباب الاربعة المنسوبة الى طريقة المشائين من أتباع أرسطو . والظاهر أنه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبيعى والنباتات .

كان (القانون) عام ١٦٥٠ لا يزال متبعاً في كليات (لوفان) و (مونبلييه) . وكانت شهرة صاحبه بالفلسفة في القرون الوسطى بين الاوربيين دون شهرته بالطب بكثير .

وان طريقة (أبرتس ماجنس) وخلفائه مدينة لابن سينا في كثير من معادلاته ودساتيره .
وان الشيء النافع من تاريخ المنطق ناتج من تعاليمه من حيث علاقتها بطبيعة
الافكار المجردة ووظيفتها . على انه وان كان (بروفيري) هو الذي نبه الشرق والغرب
الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا أول من اقترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب .
أما في الفلسفة فيرى الشهرستاني أن ابن سينا جدير بأن يكون نموذجاً لفلاسفة
الاسلام ، وأن حملة أبي حامد الفزالي على الفلاسفة وأهلها لم يكن المقصود بها على الحقيقة
غير ابن سينا — ومن هذا يمكننا أن نعلم مكانة الشيخ الرئيس بين الفلاسفة المسلمين .
ان مذهب ابن سينا في الفلسفة مأخوذ على الاغلب عن أرسطو ، وممزوج بأراء
المشائين وأصولهم ، وتكاد تكون هذه الفلسفة لاهوتية .

مثال ذلك أنه يقول في تأييد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً : ان الموجودات
كلها — ما سوى الله — ممكنة الوجود بالطبع ، وتكون واجبة الوجود بفعل المبدع
الاول . وبتعبير آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود .

وتستغرق نظرية (العلم) جزءاً مهماً من تعاليم ابن سينا ، فهو يرى أن للانسان
نفساً عقلية ذات وجهين يتجه أحدهما نحو الجسم ويعمل كالعقل العملي بمساعدة الهيئة
الظاهرة العليا . والوجه الآخر معرض لقبول الصور العقلية والحصول عليها . والغرض
من ذلك أن تكون النفس العقلية عالماً معقولا تصدر عنه صور الكائنات ونظامها
العقلي .

وليس في الانسان الا أنه ذو قابلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده
العقل العامل . وفي استطاعة الانسان أن يؤهل نفسه ويمدها لذلك التأثير بأن يزيل
الموانع التي تحول دون اتصال العقل بالظرف الصالح لاستيعابه وهو البدن .

أما درجات هذا العمل في تحصيل العقل فهي أربعة في احصاء ابن سينا ، وهو
لا يتبع في هذا أرسطو ، بل يأخذ بأقوال المفسرين من اليونان : فالدرجة الاولى
هي درجة (العقل الهولاني) . وتكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة الطفل الذي لم يباشر
تعليم الكتابة وفيه الاستعداد لها بالقوة . والدرجة الثانية درجة (العقل بالملكة) .

كحالة الطفل الذي تعلم مبادئ الكتابة وسلك بها سبيل النمو المؤدية الى الامكان الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يفيد الظن ويبحث الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حقيقياً . واذا ما وصلت قوة الكتابة الى حد الكمال فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك سبيل العلم والبرهان . واذا صارت الكتابة عملاً دائماً للشخص وملكة باقية يرجع اليها حينما يريد فهذه حالة (العقل التام) .

ان هذا العمل بمجموعه أشبه بتدرج النور الى الجسم الذي فيه قابلية الاستنارة . ومع ذلك فان للتوصل الى العقل العامل — وبالتعبير الديني للاتصال بالله وملائكته — درجات متعددة من حيث القابلية والاستعداد . وقد تكون قوة هذه القابلية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى القرب (الحب) بحيث تتجاوز مبلغ الطاقة في ارتقاها الى مرأى الحقيقة بقوة قدسية ، وبهذه الطريقة حاولت الفلسفة أن تفسر النبوة وهي أصل من أصول الاسلام ، على أن تأثير العقل العامل لم يكن مقتصرًا عندهم على الانسان فقط ، بل هو المنشأ العام أيضاً لصور هذا العالم .



اجتهد بن سينا في مواضع كثيرة أن يلبس عقائد الدين لباساً عقلياً، وخصوصاً في مبحث النبوات والخوارق وفي باب القدرة الأزلية .

وهو يعزز أقواله في أزلية النفس بمناقشات وردت بين أقوال افلاطون ، ويبين أن ارسال الرسل نتيجة لمقدمات الايمان بالاله ذي السلطان العقلي والهيمنة الادبية، وما كانت هذه المعجزات الظاهرة الا برهاناً على قدسية الرسالة الالهية . ذلك لأن الانسان في حاجة قبل كل شيء الى أن يكون ذا نظر صحيح في حقيقة الاشياء ، ثم الى قوة قادرة على استخراج الحقائق الناصعة ، وذلك حرصاً على سعادة المجتمع البشري واحتفاظاً ببقائه . ولو كان من الضروري أن توجد للمؤمن جنون وأهداب ، فمن الضروري كذلك أن يقوم في الناس نبي يعظمهم ويبرهن لهم على أنه لاله الا الله ، ويرشدهم الى شرائع ونظامات ، ويدعوهم لعمل الخير ، ويرغبهم بالجزاء في

الدار الآخرة .

الألهام والنوحي إنما يهبطان على البشر لسعادتهم -م- ، والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما ان للنفس في الحالات العادية تأثيراً على أعضاء الجسم فان لها أيضاً حالات سامية تستطيع معها أن تبلغ منزلة النفس التي ليست هيولانية ، تلك النفس القوية على اختراق العالم الغير مقاوم ، وان اتصالها بهذا العالم الآخر اتصالاً غير عادي هو من المعجزات التي لا يدركها العقل العادي ، وبذلك يصبح كثير من الاشياء الغامضة مرئياً لصاحب تلك النفس ، حتى كأن هناك شعاعاً من نور ينصب على المجهولات وهي في حالك الظلام فيكشف له حقيقتها ، وقد ينصب تصويره نحو تلك المكاشفات فتظهر للروح الدنيا في شكل الصور والأصوات - وذلك هو الجمال الملاكي الذي يدركه المشاهد ، والكلام المطرب الذي ينقله الصوت السماوي الى سمعه .

على هذه الكيفية أراد ابن سينا - كما أراد أسلافه الفلاسفة - أن يوفق بين أنواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينية . ولكن حججه تسقط بسقوط المباديء التي كان يبني عليها ، ويظهر سقوطها للباحث بجملاء من هجمات أبي حامد الغزالي على مقاصد نظرياته ونتائجها .

مصنفاته :

القانون (في الطب) : أربع عشرة مجلدة ، صنف بعضه بمرجان وبالي وتمامه بهمدان .

الحواشي على القانون .

الأدوية القلبية : مجلدة ، صنفه بهمدان وكتب به الى الشريف السعيد أبي الحسين

علي بن الحسين الحسيني .

القولنج : مجلدة ، صنفه وهو محبوس بقلعة (فردجان) ولا يوجد تاماً :

تعاليق مسائل حنين (في الطب) .

قوانين ومعالجات طبية .

- مسائل عدة طيبة .
مقالة في تعرض رسالة الطبيب .
مختصر في النبض (بالفارسية) .
السكنجيين .
الهندبا .
التدارك لأنواع خطأ التدبير : سبع مقالات ، صنفه لأبي الحسن أحمد بن محمد السهلي .
الموجز : مجلدة .
الموجز الصغير (في المنطق) : وهو الذي في أول النجاة .
المختصر الاوسط : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
الموجز الكبير .
القصيدة المزدوجة (في المنطق) : نظمها للرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج) ، وهي التي أثبتناها بعد هذه الترجمة .
رسالة في أن علم زيد غير علم عمرو .
المنطق بالشعر .
الإشارة إلى علم المنطق : مقالة .
مفاتيح الخزان (في المنطق) .
تعقب المواضع الجدلية : مقالة .
غرض (قاطيفورياس) .
مختصر أوقليدس : يظن ابن أبي أصيبعة أن هذا الكتاب هو المضموم إلى (النجاة) .
الارنماطيقى : مقالة .
مختصر في أن الزاوية التي من المحيط والمماس لا كمية لها .
الزاوية : رسالة صنفها في جرجان لأبي سهل المسيحي .

- بيان ذوات الجهة : مجلدة .
عكوس ذوات الجهة : مقالة .
الحدود .
حد الجسم : مقالة .
اللانهاية : مقالة .
النهاية واللانهاية .
رسالة في أن أبعاد الجسم غير ذاتية .
الارصاد الكلية : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
الآلة الرصدية .
كيفية الرصد ومطابقته مع العلم الطبيعي : مقالة .
مقالة في آلة رصدية : صنفها في اصفهان عند رصده لعلاء الدولة .
الاجرام السماوية : مقالة .
قيام الارض في وسط السماء : صنفه لأبي الحسين احمد بن محمد السهيلي .
الممالك وبقاع الارض : مقالة .
هيئة الارض من السماء وكونها في الوسط : مقالة .
خواص خط الاستواء : مقالة .
المدخل الى صناعة الموسيقى : غير الموضوع في النجاة .
ابطال أحكام النجوم : مقالة .
تأويل الرؤيا .
رسالة الطير : مرموزة .
الشبكة والطير .
الكيمياء : رسالة الى الشيخ أبي الحسين سهل بن محمد السهيلي .
فصول في النفس وطبيعات .
المبدأ والمعاد (في النفس) : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

- مقالة في النفس : تعرف بالفصول ، ولعلها الرسالة السابقة .
شرح كتاب النفس لأرسطو : يقال أنه من (الانصاف) .
مناظرات في النفس : جرت له مع أبي علي النيسابوري .
الحزن وأسبابه .
العشق : رسالة ألّفها لأبي عبد الله الفقيه .
القوى الانسانية وادراكاتها .
القوى الطبيعية : رسالة الى أبي سعيد التيمي .
الأخلاق : مقالة .
البر والاثم (في الاخلاق) : مجلدتان ، صنفه للفقيه أبي بكر البرقي ولم يوجد الا عنده .
عشر قصائد وأشعار : في الزهد وغيره ، يصف بها أحواله .
القصائد في العظمة .
خطب وتمجيدات وأسجاع .
رسالة الى أبي سعيد بن أبي الخير الصوفي في الزهد .
عهد : عاهد الله به نفسه .
تدبير الجند والممالك والعساكر وأرزاقهم وخراج الممالك .
المجموع : مجلدة ، صنفه وهو في الحادية وعشرين من عمره لأبي الحسن العروضي
من غير الرياضيات ، ويسمى الحكمة العروضية .
الانصاف : شرح فيه كتب أرسطو ، وانصف فيه بين المشرقين والمغربين
ضاع في نهب السلطان مسعود ، وكان في عشرين مجلدة .
الشفاء : ثمان عشرة مجلدة ، جمع جميع العلوم الاربعة فيه ، وصنف طبيعياته
والحياته في عشرين يوما في همدان .
اللاواحق : شرح الشفاء .
النجاة : ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمة علاء
الدولة .

- الاشارات : مجلدة .
- الحاصل والمحصل : صنفه ببلده في أول عمره للفقير أبي بكر البرقي في قريب من
عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الأصل .
- صيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة .
- أقسام الحكمة .
- تقاسيم الحكمة والعلوم : مقالة .
- الهداية (في الحكمة) : مجلدة ، صنفه وهو محبوس في قلعة (فردجان) لأخيه علي .
- الحكمة المشرقية : لا يوجد تاما .
- بعض الحكمة المشرقية : مجلدة .
- العلائي : فارسي في مجلدة ، صنفه في أصفهان لعلاء الدولة بن كا كويه .
- المعاد : مجلدة ، صنفه في الري للملك مجد الدولة .
- القضاء والقدر : صنفه في طريق أصفهان عند خلاصه وهربه اليها .
- المباحث : مجلدة .
- حي بن يقظان : رمزا عن العقل الفعال ، صنفه وهو محبوس في قلعة (فردجان) .
- الجوهر والعرض .
- رسالة في أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد جوهرًا وعرضًا .
- الاشارات والتنبهات : هو آخر ما صنف في الحكمة وأجوده وكان يضمن به .
- ما يوصل الى علم الحق .
- دانش ما به (أصل العلم) : فارسي .
- الخطب التوحيدية : في الالهيات .
- تحصيل السعادة : مقالة تعرف : (الحجاج الغر) .
- تعاليق : علقها عنه تلميذه أبو منصور بن زيلا .
- الرسالة الاضحوية : في المعاد ، صنفها للأمير أبي بكر محمد بن عبيد .
- الحكمة العرشية : كلام مرتفع في الالهيات .

جواب امدة مسائل .

فصول الهمية : في اثبت الأول .

مسائل جرت بينه وبين بعض الفضلاء في فنون العلم .

تعليقات استفادها أبو الفرج الطيب الهمداني في مجلسه وجوابات له .

أجوبة سؤالات سأله عنها أبو الحسن العامري : أربع عشرة مسألة .

عشرون مسألة : سأله عنها بعض أهل العصر .

جواب مسائل كثيرة .

جواب ست عشرة مسألة لأبي الريحان البيروني .

عشر مسائل : أجاب عنها أبا الريحان البيروني .

المباحثات : سؤال تلميذه أبي الحسن بهمنيار بن المرزبان وجوابه له .

مقالة الى أبي عبدالله الحسين بن سهل بن محمد السهيلي في أمر مشوب .

رسالة الى علماء بغداد يسألهم فيها الانصاف بينه وبين رجل همداني يدعي

الحكمة .

رسالة الى صديق يسأله الانصاف بينه وبين الهمداني الذي يدعي الحكمة .

الرد على مقالة الشيخ أبي الفرج بن الطيب .

التذاكير : مسائل .

جواب يتضمن الاعتذار فيما نسب اليه من الخطب .

رسائل بالفارسية والعربية ومخاطبات ومكاتبات وهزليات .

رسائل اخوانية وسلطانية .

خطب الكلام .

شعره :

أثرت عن الشيخ جملة صالحة من الشعر تمازجه الحكمة ، وتمخلل ألفاظ الغضة

أزاهير الخيال المنير . وأبعد شعره مقصداً وأكثر انتشاراً على ألسنة قراء العربية

هذه القصيدة الآتية في :

النفس

هبطت اليك من المحل الأرفع
ورقاء (١) ذات تعزز وتمنع ،
محجوبة عن كل مقلة عارف ،
وهي التي سمرت ولم تبترق .
وصلت على كره اليك ، وربما
كرهت فراقك ، وهي ذات تفجع .
أنفت وما أنست ، فلما واصلت
ألفت مجاورة الخراب البلقع .
وأظننا نسيت عهدا بالحمى
ومنازلا بفراقها لم تقنع -
حتى اذا انصلت بهاء هبوطها
في (٢) ميم مركزها بذات الأجرع -
علقت بها ثاء الثقيل ، فأصبحت
- بين المالم والطلول الخضع -
تبكي اذا ذكرت دياراً بالحمى
بمدامع تهبي ولما تقطع .
وتظل ساجدة على الدمن التي
درست بتكرار الرياح الأربع ،
اذ عاقها الشرك الكثيف ، وصدها
قفص عن الأوج الفسيح المربع -
حتى اذا قرب المسير الى الحمى ،

ودنا الرحيل الى الفضاء الاوسع -
سجعت ، وقد كشف الغطاء ، فأبصرت
ما ليس يدرك بالعيون الهجع ،
وغدت مفارقة لكل مخلف
عنها ، حليف الترب غير مشيع ،
وبدت تغرد فوق ذروة شاهق ،
والعلم يرفع كل من لم يرفع :
فلأي شيء أهبطت من شامخ
سام الى قعر الحضيض الأوضع ؟
ان كان أرسلها الآله الحكمة
طويت عن الفطن اللبيب الأروع
فهبوطها - ان كان ضربة لازب -
لتكون سامعة بما لم تسمع ،
وتعود عالمة بكل خفية
في العالمين ، فخرقها لم يرقع .
وهي التي قطع الزمان طريقها
حتى لقد غربت بغير المطلع :
فكأنها برق تألق بالحمى ،
ثم انطوى ، فكأنه لم يلمع .

وقال في :

الشيب والحكمة والزهد

أما أصبحت عن ليل التصابي ،
وقد أصبحت عن ليل الشباب ؟

تنفس في عذارك صبح شيب
وعسمس ليله ، فكم التصابي ؟
شبابك كان شيطاناً مريداً ،
فرجم من مشيك بالشهاب .
وأشهب من بزاة الدهر خوى
على فودي ، فالماً بالغراب (١) .

عفا رسم الشباب ورسم دار
لهم ، عهدي بها مفتى رباب :
فذاك ابيض من قطرات دمعي ،
وذاك اخضر من قطر السحاب ،
فذا ينعي اليك النفس نعيًا ،
وذلك نشور للروابي ،
كذا دنياك ترأب لانصداع
مغالطة ، وتبني للخراب ...

ويعلق مشئز النفس عنها
بأشراك تعوق عن اضطراب ،
فلولاها لعجلت انسلاخي
عن الدنيا ، وان كانت اهابي ،
عرفت عقوقها فسلوت عنها ،
فلما عفتها أغريتها بي ...

(١) بزاة: جمع بازي وهو طائر معروف. خوى: مال . الفود: ناحية الرأس . ألمأ: ذهب بالشيء .
طار غراب الرجل أي شاب .
يقول: "ن بازيأشهب من بزاة الدهر مال على ناحية رأسي وذهب بسواد شعري ."

بليت بعالم يعلو أذاه
— سوى صبري — ويسفل عن عتابي .

وسيل للصواب خلاط قوم ،
وكم كان الصواب سوى الصواب ؛
أخالطهم ، ونفسي في مكان
من العلواء عنهم في حجاب ،
ولست بمن يلطخه خلاط
متى اغبرت أناث عن تراب .
إذا ما لحت الابصار نالت
خيالا ، واشمازت عن نباب .

وقال في :

فلسفة العمر

ياربع نكرك الأحداث والقدم ،
فصار عينك كالآثار تهم .
كأنما رسمك السر الذي لهم
عندي ، ونأيك صبري الدارس الهدم ،
كأنما سفعة الأثني باقية
بين الرياض قطاً جونية جنم (١) ،
أوحسرة بقيت في القلب مظلمة
عن حاجة ما قضوها اذ هم أمم .

(١) يقول : اني انظر بدهم الى رسم ربهم بعد أن تأوا عنه ، فأجد آثار القدر بين الرياض كأنها طير القطا السود متلبدة بالارض .

ألا بكاه سحاب دمه همع ،
بالرعد مزدفر ، بالبرق مبتسم ؟
لم لم تجدها سحاب جودها ديم
من الدموع الهوامي كلهن دم ؟
ليت الطلول أجابت من به أبدا
في جبههم صحة ، في جبههم سقم ،
أو علمها بلسان الحال ناطقة :
قد تفهم الحال مالا تفهم الكلم ،
أما ترى شيتي تنبيك ناطقة
بأن حدي الذي استدلقته ثلم ؟
الشيب يوعده ، والآمال واعدة ،
والمرء يغتر ، والأيام تنصرم .
مالي أرى حكم الأفعال ساقطة ،
وأسمع الدهر قولاً كاه حكم ؟
مالي أرى الفضل فضلا يستهان به ،
قد أكرم النقص لما استنقص الكرم ؟
جولت في هذه الدنيا وزخرفها
عيني ، فالفيت داراً ما بها أرم :
كجيفة دودت ، فالدود منشؤه
فيها ، ومنها له الأرزاء والطعم !
سيان عندي أن يروا وان فجروا ،
فليس يجري على أمثالهم قلم .
لا تحسدنهم أن جد جدهم ،
فالجد يجدي ، ولكن ماله عهم .

ليسو وان نعموا عيشا سوى نعم ،
وربما نعمت في عيشها النعم ،
الواجدون غنى ، العادمون نهى :
ليس الذي وجدوا مثل الذي عدموا .
خلقت فيهم ، وأيضاً قد خلطت بهم
كرها ، فليس غنى عنهم ولا لهم .
أسكنت بينهم كاليث في أجم :
رأيت ليثاً له من جنسه أجم !
اني وان بان غني من بليت به
في عينه كره ، في أذنه صمم .
مميز من بني الدنيا يميزني :
أقل ما في ليس الجل والعظم .
بأي مآرة ينقاس بي أحد ؟
بأي مكرمة تحكيني الامم ؟
أمثل عنجبة شوكة (١) يلحق بي ،
أم مثل شغبر حش عرضه زيم (٢) ؟
فذا عجوز ، ولكن بعد ما قعدت ،
وذاك جود مساع الملك متهم .
اني وان كانت الاقلام تخدمني
كذاك يخدم كفي الصارم الخدم ،
قد أشهد الروح مرتاحاً فأكشفه ،
اذا تناكر عن تياره البهم ،

(١) العنجهية : الجفاء والكبر . شوكة : خشنة اللمس .
(٢) الشغبر : ابن آوى . الحش مجتمع النخل . زيم : متفرق .

الضرب محتدم والطعن منتظم
والدم مرتكم والبأس مقتل ،
والحق يافوخه من تقعيم قتر ،
والأفك فسطاطه من سفكهم قم ،
والبيض والسمو حمر تحت عثيره ،
والموت يحكم والابطال تحمصم !
وأعدل القسم في حربي وحربهم :
منهم لنا غم ، منا لهم غرم .
أما البلاغة فاسألني الخير بها ،
أنا اللسان قديماً والزمان قم ،
لا يعلم العلم غيري معلما علما
لا هله ، أنا ذاك المعلم العلم ،
كانت قناة علوم الحق عاطلة
حتي جلاها بشرحي البند والعلم ،
نبيد أرواحهم بالرعب تقذفه
فيهم وأجسادهم بالقضب تلتحم ،
ماتت أمة ذا الدهر اللقاح على
عزائي ، وأسفت بي لها الهيم ،
لوشئت كان الذي لوشئت بحت به :
ما الخوف أسكت ، بل ان تنزّم الحشم ،
ولو وجدت طلاع الشمس متسماً
لحط رحل عزيمي — كنت أعترّم ،
ولو بكت عزماي دونها الحشم
ولم يعم سبيلي نحوها العم

وكانت البيض ظلفا للعمود له
وقد تباعل عرض الخيل والحكم .
وظن أن ليس تحجيل سوى شعر
وأن للخيل في ميلادها اللجم .
وغشيت صفحات الأرض معدلة :
فالأسد تنفر عن مرعى به غنم
لكنها بقعة حف الشقاء بها :
فكل صاغ إليها صاغر سدم ...

وقال في :

طريق الحياة

هو الشيب لا بد من خطه
فقوضه واخضبه أو غطه .
أأقلقك الطل من وبه ؟
جزعت من البحر في شطه .
وكم منك سر ك غصن الشباب
وريقا ، فلا بد من حطه :
فلا تجزعن الطريق سلكت
كم انبت غيرك في وسطه !
ولا تجشعن فما أن ينال
من الرزق كل سوى قسطه ،
وكم حاجة بذلت نفسها
فقوتها الحرص من فرطه ...
إذا أخصب المرء من عقله

نشا في الزمان على قحطه ،
ومن عاجل الحزم في عزمه
فأن الندامة من شرطه .
وكم ملق دونها غيلة ،
كما يبرط الشعر من مشطه .
إذا ما أحال أخوزلة
على العذر فاعجل على بسطه ،
وما يتعب النفس تمييزه
فلا تمجلن الى خلطه .
ووقر أخا الشيب والحد الشباب
إذا ما تعسف في خبطه .
ولا تسع في العذل ، واقصد فكم
كتبت قد بما على خطه .
وكم عاند النصيح ذو شيبة
عناد القتاد لدى خرطه . . .
تراه مريما الى مطمع
كما أنشط البكر عن نشطه .
وكم رام ذو ملل حاشم
لينصب حلمي فلم أعطه .
وذي حسد أسقطته لقي ،
فما يأنف الدهر من لقطه ،
يحاول حطي عن رتبتي ،
قد ارتفع النجم عن حطه ،
يظل على دهره ساخطاً ،
وكم يضحك الدهر من سخطه . . .

وقال في :

الحب والحياة والكرم

قفا نجزى معا هدم قليلا ،
نقيث بدمعنا الربع المحيلا :
نخونه العفاة كما تراه ،
فأسمى لارسوم ولا طوللا ،
لقد عشنا بهازمنا قصيرا
نقاسي بعدهم زمنا طويلا ،
ومن يستثبت الدنيا بحال
يرم من مستحيل مستحيلا ،
إذا ما استعرض الدنيا اعتبارا
تنحى الحرص عنها مستقيلا .

خليلي ، بلغ العذال أني
هجرت تجملي هجرا جميلا ،
وأنى من أناس ما أحلنا
على عزم فأعقبنا نزولا :
ما آقينا وأيدينا إذا ما
همين رأيتنا نعصي العذولا ،
وقفت دموع عيني دون سمدى
على الاطلال ما وجدت مسيلا ،
على جفتي لسعدى فرض دمع
أقمت له به قلبي كفيلا ،

عقدت لها الوفاء ، وان عقدي
هو العقد الذي ان يستحيلا ،
وكم أخت لها خطبت فؤادي
فما وجدت الى عذري سيلا .

أعاذل ، لست في شيء فأسهب
مدى الملوين ، أو أقصر قليلا ،
فلم تر مثل ما قايي ألوفاً ،
ولم تر مثل ما أذني ملولا ،
وعذل الشيب أولى لي لو اني
أطقت ، وان جهدت له قبولا !
أجل ، قد كررت هذي الليالي
على لبلي زمانا لن يزولا .
أتنكر ذرة لما علتي
تزين كزينة الأثر النصولا ؟
يعبرني ذبولي أو نحولي ،
كسيت الذبل والجسد النحيلا ،
كما أن الحفيس أبا وجيم
يعبرني بأن لست البخيلة ،
يقول : « مبذر » ليغض مني ،
بعد علو ذي كرم سفولا ،
متى وسعت لقصدي الارض ، حتى
أبرز أو أنيل به جزيلا ؟
يقول به انخرق الكف جدا ،

وكم خرق رقمت به منيلا .
فجل خلل الاصابع منك واجهد
عسى أن لا تطوف ولا تنولا .
بفحش ان مالك فوق مالي ،
نفائس ماتصان بما أذيتلا ،
حكاك غباء ما أفناه بذلي
يباع ببعض ما تحوي كميلا .
يحذرك الأجابة وقع كيدي ،
فلست بذاك مذعورا مهولا ،
سقطت عن اعتقادي فيك سوا ،
فطب نفساً ولا تفرق قبيلا .
فأما أن أروعك بغير قصدي :
فقدما روع الفيل الأفيلا .

وقال في :

النفس والحكمة

هذب النفس بالعلوم لترقى ،
وذرا لكل فهي لكل بيت :
أما النفس كالزجاجة والعلم
سراج وحكمة الله زيت ،
فاذا أشرقت فانك حي ،
واذا أظلمت فانك ميت .

وقال في هذا المعنى :

خير النفوس العارفات ذواتها

وحقيق كيات ما هياتها
وبما الذي حلت وم تكونت
أعضاء بنيتها على هياتها :
نفس النبات ونفس حس ركبها ،
هلا كذاك سماته كساتها ؟

يا للرجال لعظم رزء لم تزل
منه النفوس تخب في ظلماتها ...
وشكى اليه الوزير أبوطالب العلوي آثار بثر بدا على جبهته ، ونظم شكواه شعرا
وأنفذه اليه وهو :

صنيعة الشيخ مولانا وصاحبه
وغرس أنعامه بل نش نعمته -
يشكو اليه أدام الله مدته
آثار بثر تبدى فوق جبهته .
فامن عليه بحسم الداء مقتناً
شكر النبي له مع شكر عثرته .

فأجاب الشيخ الرئيس عن أبياته ، ووصف في جوابه ما كان به برؤه من
ذلك — فقال :

الله يشفي وينفي ما بجبهته
من الاذى ، ويعاقبه برحمته .
أما العلاج فاسهال يقدمه ،
ختمت آخر أبياتي بنسخته .
وليرسل العلق المصاص يرشف من
دم القذال وينفي عن حجامته .

واللحم بهجره الا الخفيف ، ولا
يدني اليه شراباً من مدايقه .
والوجه يطلبه ماء الورد ، معتصرا
فيه الخلاف مدافاً وقت هجمته .
ولا يضيق منه الزر مختنقاً
ولا يصيحن أيضاً عند سخطه .
هذا العلاج ومن يعمل به سيري
آثار خير ويكفي أمر علة .

وقال في حساده :

عجباً لقوم يحسدون فضائي
ما بين غيابي الى عذالي :
عتبوا على فضلي وذموا حكمتي
واستوحشوا من نقصهم وكالي .
اني وكيدهم وما عتبوا به
كالطود يحقر نطحة الأوعال .
واذا الفتى عرف الرشاد لنفسه
هانت عليه ملامة الجهال .

وقال في ذلك :

أكاد أجن فيما قد أجن ،
قلم ير ما أرى انس وجن :
رميت من الخطوب بمصميات
نوافذ لا يقوم بها مجن .
وجاورني أناس لو أريدوا
على منفعت ما أكلوه ضنوا ،

فان عنت مسائل مشكلات
أجال سهامهم حدس وظن ،
وان عرضت خطوب معضلات
تواروا واستكانوا واستكنوا !

وقال في شكوى الزمان :

أشكو الى الله الزمان ، فصرفه
أبلى جديد قواي وهو جديد :
محن الي توجهت ، فكأنتي
قد صرت مغناطيس وهي حديد !

ومن قوله في الخريات :

صبها في الكأس صرفاً
غلبت ضوء السراج ،
ظنها في الكأس نارا
فطفأها بالمزاج .

ومنه :

نزل اللاهوت في ناسوتها
كنزول الشمس في أبراج يوح ،
قال فيها بعض من هام بها ،
مثل ما قال النصارى في المسيح :
هي والكأس وما مازجها
كأب متحد وابن وروح .

ومنه :

أساجية الجفون ، أكل خود
مجاياها استعرن من الرحيق ؟

هي الصبياء مخبرها عدو ،
وان كانت تناغي عن صديق .

ومنه :

شربنا على الصوت القديم قديمة :
لكل قديم أول ، هي أول .
ولو لم تكن في حيز قلت : انها
هي العلة الاولى التي لا تعلل !

ومنه :

قم فاسقنيها قهوة كدم الطلا
ياصاح ، بالقدح الملا بين الملا ،
خمرنا نظل لها النصارى سجدا
ولها بنو عمران أخلصت الولا ،
لوانها يوما وقد ولعت بهم
قالت : ألسن بربكم ؟ قالوا : بلى !

وصيته :

من كلام الشيخ الرئيس وصية أوصى بها صديقه أبا سعيد بن أبي الخير الصوفي
قال :

ليكن الله تعالى أول فكر له وآخره ، وباطن كل اعتبار وظاهره . ولتكن عين
نفسه مكحولة بالنظر إليه ، وقدمها موقوفة على المثل بين يديه . مسافرا بعهـله في
الملوكوت الأعلى ، وفيه من آيات ربه الكبرى . واذا انحط الى قراره ، فلينزله الله
تعالى في آثاره ، فانه باطن ظاهر تجلى لكل شيء بكل شيء :
ففي كل شيء له آية
تدل على انه واحد .

فاذا صارت هذه الحال له ملكة انطبع فيها نقش الملوكوت ، وتجلي له قدس

اللاهوت . فآلف الأنس الأعلى ، وذاق اللذة القصوى ، وأخذ عن نفسه من هوبها أولى ، وفاضت عليه السكينة ، وحقت له الطمأنينة . وتطلع على العالم الأدنى اطلاع راحم لأهله ، مستوهن لحيله ، مستخف لثقله ، مستحسن به لعقله ، مستضل لطرقه . وتذكر نفسه وهي بها لهجة ، ويهيجتها بهجة . فتعجب منها ومنهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كأنه ليس معها .

وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة ، وأمثل السكنات الصيام ، وأنفع البر الصدقة وأزكى السر الأحمال ، وأبطل السعي المراءة .

ولن تخلص النفس عن الدرن ما التفتت الى قيل وقال ، ومناقشة وجدال ، وانفعلت بحال من الأحوال .

وخير العمل ما صدر عن خائض نية ، وخير النية ما ينفرج عن جناب علم . والحكمة أم الفضائل ، ومعرفة الله أول الأوائل ، اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

ثم يقبل على هذه النفس المزينة بكأها الذاتي ، فيحرسها عن التلطيخ بما يشينها من الهيئات الاتقيادية ، للنفوس المادية ، التي اذا بقيت في النفس المزينة - كان حالها عند الانفصال ، كحالها عند الاتصال ، اذ جوهرها غير مشاوب ولا مخالط ، وانما يدينسها هيئة الاتقياد لتلك الصواحب ، بل تفيدها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستعلاء والرآسة . وكذلك يهجر الكذب قولاً ونحلاً ، حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا .

وأما اللذات فيستعملها على اصلاح الطبيعة ، وابقاء الشخص أوالنوع أوالسياسة . أما المشروب فأن يهجر شربه تلهياً ، بل تشفياً وتداوياً . ويعاشر كل فريق بعادته ورسومه ، ويسمح بالمقدور والتقدير من المال ، ويركب لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبعه .

ثم لا يقصر في الأوضاع الشرعية ، ويعظم السنن الالهية ، والمواظبة على التعبدات البدنية ، ويكون دوام عمره - اذا خلا وخلص من المعاشرين - تطربه الزينة في

النفس والفكرة في الملك الأول وملسكه ، وكيس النفس عن عيار الناس من حيث لا يقف عليه الناس .

عاهد الله أنه يسير بهذه السيرة ، ويدين بهذه الديانة . والله ولي الذين آمنوا . وهو حسبنا ونعم الوكيل .



القصيدة المزدوجة

في المنطق

نظم : الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا



باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج)



وليحفظها

(علي) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لعبده	نيل السَّاء لاله في حمده
والحمد لله كما يستوجب	بعزه العالي الذي لا يُغلب
والحمد لله الذي برهانه	أن ليس شان ليس فيه شانه
والحمد لله بقدر الله	لا قدر وسع العبد ذي التناهي
والحمد لله الذي من ينكره	فانما ينكر من يصوره
ثم على نبينا الأمين	شارع خير ملة ودين
أشرف من يُبعث في القيامة	أفضل من أرسل للأمامه
محمد صلاة رب العالم	وآله الغر الكرام الأنجم

والحمد للأله رب العقل	والنفس حتى خرجت بالفعل
تهيات لأن تكون عالما	مصوراً من كل شيء محكما
أشرف من ذي العالم المحسوس	مبدأ من طينة وسوس
فيه الكمال بل هو الكمال	جواهره البهاء والجمال
مرتب فيه وجود الكل	والعلم بالله مفيض العدل
فكل ما تحسه وتعلقة	فيه له من الوجود أفضله
ليس على وجوده الخسيس	أعني وجود الشيء في المحسوس

هذا إذا أيده التوفيقُ ولم يخالف أخذها الطريقُ
واجتهدت للحق حتى تعقلا ورغبت في الخير حتى تعملأ
فأن طفت ونسيت مولاها عاقبها وتقسها أنساها

* *

وفطرة الإنسان غيرُ كافيه في أن ينال الحق كالعلانيه
مالم يؤيد بمحصل آله وابقية الفكر عن الضلاله
فيها بيان الحق كيف يطلبُ وأنه لأي شيء يصعبُ
وما الذي يغلط الإنسانأ متى أراد الحق والبيانأ
وكم وجوه درك الصوابِ وكم لكل مطلب من بابِ
وما الذي يُعرف بالبرهانِ فيوقع التصديق بالأيقانِ
وما الذي يوقع ظناً عاملا مغالطياً كان أو مجادلا
وما الذي يقنع في ما يوجبُ ويصم النفس عساه يكذبُ
وما الذي يؤثرُ التخيلأ لا العقد والتصديق مما قिला
وكيف حدث كل ما يحدثُ وما الذي في حده يعدُ

* *

وهذه الآلة (علمُ المنطق) منه الى جل العلوم يرتقي
ميراثُ (ذي القرنين) لما سالا وزيره العالم حتى يعملأ (١)
لمن يريد النظر الميزانا يأمن فيه زيغه أمانأ
فعمل الحكيم ما قد سألة لكن ما بينه وفصله

(١) يريد (الأسكندر المكدوني) بن (فليس) ووزيره (أرسطو) .

ليس الى تحصيله سبيلٌ مالم تقدم قبله أصولٌ

قد سأل (الشيخ الرئيس سهل) ^{***} ذلك الذي له ايدٍ عندي
 أن أودعَ المنطقَ نظم الشعر
 لاسيما ولي أخٌ في حجري
 أوصى بأن أقضي فيه حقه
 فيا (علي) اجعله ظهر القلب
 عقلت ما استظهرت منه عقلا
 وإنما الخير الكثير - الحكمة
 وإن يكن أخوك حين تعقل
 وصار في أخرى حياتي نفسه
 ينظر في البرزخ للقيامة
 فادع له والتمس الأخوانا
 ذلك الذي تم لديه الفضل
 فوق الذي يوقع تحت الحد
 حتى يكون ثابتاً في الذكر
 وصيةُ الوالد عند المهجر
 وإن أريه في الصواب طرقة
 حتى اذا بلغت سن اللب
 وصرت للخير الكثير أهلاً
 نعمتها أفضل كل نعمة
 أدركه من المنون الأجل
 والجسم منه مودع في رسمه
 ماذا يكون بعدها مقامه
 أن يذكروه في الدعا أحيانا

﴿ ابتداء المنطق ﴾

﴿ في الالفاظ المفردة ﴾

اللفظ إما مفردٌ في المبنى
 وهو الذي قيل بلا تأليف
 أو الذي تعرفه بالقول
 وهو الذي في ضمنه تأليف
 وكل لفظ مفرد فأما
 ليس لجزء منه جزء المعنى
 كقولنا زيد أو الظريف
 للجزء منه دلّ جزء الكل
 كقولنا زيد هو الظريف
 يعم معناه الكثير عما

كقولنا الجسم فإن الجسم
وهو الذي يعرف بالكلي
فهو الذي يقع بالمعنى الأحد
كقولنا محمد أو حفص
وكل كلي فأما ان رفع
كالجسم للانسان والنبات
أو الذي لو لم يكن معلوما
كالضحك للانسان والبياض
لكن لما ذكرته أقساما

يشمل معناه كثيراً جداً
أما الذي يعرف بالجزئي
على فريد واحد من العدد
وهو الذي له يقال الشخص
وجود ما قيل عليه يتمتع
فهو الذي له يقال الذاتي
للشيء لم يجعل له معدوما
تلك التي تعرف بالأعراض
حتى يتم خمسة تماماً

﴿ في الألفاظ الخمسة ﴾

ان من الذاتي مامعناه
أي ما الذي تكامل الموصوف به
أما الذي وقوعه أعم
فانه أعم من ذي النفس
أو ما يكون دونه في الجمع
كالجسم ذي النفس فما يعم
والنوع نوع جنسه بالطبع
ومنه ما هو في جواب الأي
يعرف بالفصل كقولي ناطق
والعرضي منها قسمان

يكون حقاً في جواب ما هو
حتى يكون هو هو بسببه
كما يقال جوهر أو جسم
وهو الذي تعرفه بالجنس
وهو الذي تعرفه بالنوع
دون الذي كان يعم الجسم
والجنس أيضاً هو جنس النوع
كقولنا الانسان أي حي
لنوعنا وللحمار ناهق
كالضحك والبياض للانسان

فالضحك للانسان ليست خاصة
ثم البياض لسواه يعرض
فكل ما أشبهه يسمى
وكل لفظ مفرد يدل
أو خاصة أو عرض أو جنس
لغيره منه ويدعى خاصة
فالثلج والققنس أيضاً ايضاً
بالعرض العام فحقاً عما
على كثير فهو اما فصل
أوهو نوع فهي هذي الجنس

﴿ في المقولات العشر ﴾

وكل نعت فهو اما جوهر
وليس بالموجود في الموضوع
بل مثل انسان ومثل الشجرة
أو مثل قولي الطول وهو الحاوي
وبغده كيف كقولي حر
وكل من شابه أو تشابهها
ثم المضاف وهو بالقياس
فانه رأس شيء ثان
لا يعقل العبد ولا مولى له
والأين أيضاً أحد المعاني
كقولنا في البيت أو في الخان
كنسبة الشيء الى الزمان
وبعده الوضع كقولي قائم
والوضع حال نسبة الأجزاء
قوامه بنفسه مقرر
مثل وجود اللون والتريع
أو هو كم مثل قولي عشرة
فصل التساوي وسوى التساوي
أو أبيض أو منتن أو مر
كيفية يعرفه القوم بها
الى سواه ثابت كالراس
كذلك الأخوان للأخوان
والأخ ان لم يعتقد اخاله
كنسبة الشيء الى المكان
وبعده متى من المعاني
كقولنا في الغد أو في الآن
أو راكم أو ساجد أو نائم
بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الى أما كنا وبعده الملك كقولي ذاغنا
وبعده الفعل كقولي قطعاً والانفعال مثل قولي انقطعاً
فهذه هي النعوت العشرة والحمد لله على ما يسره

﴿ في القضايا ﴾

والقول اما قابل للصدق والكذب كالانسان هو ذونطق
فأنه صدق أو الانسان طير فهذا ككذب بهتان
ومنه ما ليس لذاك قابلاً كقولنا ياليت لي فضائلاً
فأنه لا صادق ولا كذب وليس للبرهان في هذا سبب
وانما الأول فيه النظر ذاك اسمه قضية أو خبر
أو جازم وذاك اما الأيسر وهو الذي مافيه شرط بشرط
كقولنا الانسان حي ناطق فأنه بغير شرط صادق
وهو الذي يعرف بالحمليه أبسط ماتوهمه القضية
أو الذي لأجل شرط يشترط يصير قولاً واحداً لما ارتبط
كقولنا ان كانت الكواكب طالعة فقرص شمس غارب
أو قولنا اما النفوس باقية أو عند ما تبلى الجسوم باليه
فبالرباط صار قولاً واحداً قولان قد توحدتا فصاعداً
وأول القسمين يدعى المتصل وذلك الثاني يسمى المنفصل
فقسمه الأول في المثال مقدم وما يليه تال
وكل حملي له جزآن أوله موضوعه والثاني
محموله ككل جسم جوهر

فأنه المحمول إما واجبا
كقولنا الأمي ليس كاتباً
ليس سوى هذين قول حملي
كالجسم والجوهر والأنسان
كقولنا زيد وكل حملي
فأنه يعرف بالشخصية
فأن يك الموضوع لفظاً كلياً
في كله أو بعضه قد حملاً
كقولنا الانسان يعيش أو يمكن
سمي بالمحصور مثل قولي
فنه ما ايجابه بالكل
ومنه ما ايجابه بالبعض
ومنه ما تسلبه عن بعض
ومنه ما يسلب بالكلية
وكل محصور من الكلام
وذلك اللفظ الذي المحصور
فكل ما عدته ثمان
من جملة المهمل ثم الباقية
والحكم اما واجب مؤبد
أو ممكن ليس يدوم أبداً

مثل الذي قلت واما سالبا
أو قولنا النبي ليس كاذباً
وكل موضوع فأما كلي
أو هو جزئي من الأعيان
موضوعه شخص وليس كلي
كقولنا زيد من البرية
ولم يكن بين قدر الحمل
فأنهم سموه قولاً مهملأ
أين مافي المهملات لم يبن
كل امرء فأنه ذو عقل
كقولنا كل امرء ذو عقل
كقول بعض الناس عدل مرضي
كليس بعض الناس بالمبيض
كقولنا ليس امرؤ بحية
يحصر في أربعة أقسام
به يُنال الحصر فهو السور
اثنان شخصيان ثم اثنان
محصورة فهذه ثمانية
كما تقول كل زوج عدد
كما تقول ان زيدا قعدا

أو مستحيلٌ دائمٌ البطلان كقولك الإنسان غير فان

﴿في النقيض﴾

إن يتفق قولان في الأجزاء في اللفظ والمعنى على السواء
واتفقا في الجزء والزمان والفعل والقوة والأمكان
وفي الإضافات وهذا واجبٌ وذلك الآخر قول سالبٌ
وذاك جزئيٌ وهذا كليٌ فهو النقيض في جميع القول

﴿في العكس﴾

إن نكس الموضوع والمحمول في القول وهو مثل ما تقول
كل امرئ انس وكل انس فكل ما يصدق مهما نكسا
فأن سلب الكل مثل نفسه والموجب الجزئي والكلي
وسالب البعض بغير عكس ولا تقول ليس كل انس
في القول وهو مثل ما تقول امرئ وليس قلته بالعكس
ذاك الذي يدعوته منعكسا يصير سلب الكل عند عكسه
فالعكس منه موجب جزئي ان ليس كل جوهر بانس
بجوهر على طريق العكس

﴿في القياس﴾

ان القياس هو قول وضما منها مقال غيرها يستلزم
قنه ما يلزم باقتران ولا اقتران قط مالم يذكر
وكل ما سميته قضية في ضمنه أشياء كي يجتمعا
وكان مجهولاً فصار يعلم ومنه بالشرط وذاك ثان
في خبرين واحد مكرر شرطية تكون أو عملية

ففي القياس سمة مقدمة
 نتيجةً وسم حدّاً أو سطاً
 وما بقي فالطرفين سموا
 في قولنا الجسم له تمكّنُ
 فإنّ ذا التمكّن المكررُ
 والباقيان، منهما حصولُ
 من بعد ما قلنا فكل جسم
 موضوع ما ينتج حدّاً أصغراً
 كقولنا مكوّن فالكبرى
 مافيه حدّ أصغر والأوسطُ
 منها بأن يوضع ثم يحملاً
 كقولنا كل امرئ مجسمُ
 وبعده أن يحمل الحدان
 كقولنا الجسم يرى والعقلُ
 وبعده أن يوضع الحدانِ
 كالقول كل طائر ذو صلمٍ
 ما لم تكن كبرى البناء الأول
 ولم تكن صفراء قولاً موجباً
 ما لم تكن كبرى البناء الثاني
 في السلب والایجاب لن يتفقا

وجزءها حدّاً وما قد لزمت
 ما قيل في القولين حتى ارتبطا
 كقولنا مكوّن أو جسمُ
 وكل ذي تمكّن مكوّنُ
 وقد بقي لكل قول آخرُ
 نتيجةً القياس اذ تقول
 مكوّن أي موجد فسيم
 كالجسم والثاني حدّاً أكبراً
 مافيه حدّ أكبر والصغرى
 أحواله ثلاثة اذ يربطُ
 وشكله هذا يسمى أولاً
 وكلّ جسم جوهر مكمّمُ
 عليه هذا الشكل يدعى الثاني
 ليس يرى فالحالتان الحملُ
 له وهذا ثالث المباني
 وليس كل طائر ذو صممٍ
 كليةً تحمل أو لم تحمل
 أمكن ما ينتجه أن يكذباً
 كليةً ولم يل الجزآنِ
 أمكن ما ينتج أن لا يصدقا

مالم تكن صغرى البناء الآخر
في نظمه وكان قولي كلي
لو كان في القولين قول سالباً
لو كان في القولين قول جزئياً
مالم يكن في الأولين كلي
لكنه في ثالث الأشكال
أوجب للموضوع حمل الأصغر
فيه وليس منتجاً في الشكل
فليس ما ينتج منه واجبا
فليس ما ينتج قولاً كلياً
فكل ما ينتج قول جزئياً
لا ينتج الكلي في الأقوال

﴿ في القياس المستثنى المعروف بالشرطي ﴾

أما القياس من كلام متصل
بعيده ينتج عين التالي
كيفية سريعة الزوال
لكن كل ما يكون حالاً
فالخلق ليس أحد الأحوال
كقولنا ان كان جسم سرمداً
لكنه لها قبول حامل
وعين تال وتقيض الأول
لكن في المنفصلات استثنى
ينتج ان كان له جزآن
العين بالنقيض لا بالعين
وان تكن كثيرة الأجزاء
عين فأن سائر التوالي
فاستثنى من مقدم كما حمل
كقولنا ان كان كل حال
فالخلق ليس أحد الأحوال
كيفية ما تسرع الزوال
واستثنى أيضاً بنقيض التالي
لم يقبل الأعراض قط أبداً
فقولنا الجسم قديم باطل
فليس ما ينتج في المتصل
ان شئت بالنقيض أو بالعين
خلاف ما استثنى في الثاني
وعكسه وذاك في الجزئين
وكان ما قد قيل في استثناء
تقيضها نتيجة المقال

فأن يك النقيض فالتوالي باقية بحالة انفصال
حتى اذا جميعهن استثنيا أنتج عين واحد قد بقيا
وان يكن في واحد الأجزاء سلب فلا ينتج باستثناء
عين بل النقيض مثل اما ان لاتكون النفس قط جسما
أو تتجزا صورة المعقول لكن تجزيها من المحيل
ينتج ان النفس ليست جسما فقد قضينا في القياس حكما

﴿ في الاستقراء ﴾

وان يكن حكم على كلي لأجل ما شوهده في الجزئي
فذلك المعروف باستقراء قوته بكثرة الأجزاء

﴿ في التمثيل ﴾

وان يكن على شبيه حكما بمثل ما في شبيهه قد علما
فذلك المعروف بالتمثيل وعند بعض الناس بالدليل

﴿ في مواد المقدمات ﴾

لا يعرف المجهول بالمجهول وانما يعرف بالمعقول
وان حكمنا أن كل ما علم قد كان مجهولاً فهذا ينتظم
بغير حد وبلا نهاية وليس عند أحد دراية
بل عندنا مقدمات أول منها يحاز علم ما قد يجهل
فبعضها مقدمات الحسن كظلمة الليل وضوء الشمس
وبعضها توجبها الأوهام فأن يكن موضوعها الأجسام
وكل ما تدركه الحواس فليس فيما أوجبه بأس

وان تكن في مبدأ الجسم - وفي أمورهن في العموم -
 أعم من لواحق الأجسام - كالفرء والكثرة والتام -
 والنقص والعلة والتناهي - فان حكم الوهم فيها واهي
 لكنه يعرض للأنسان - كأنه من جملة الأيقان -
 فان فعل الوهم في النفوس - فعل سوى المحسوس كالمحسوس -
 وان يكن أوجب ما قد قىلا - حكماً كما مهما أحس نيلا
 ولم يكن يحكم مثل النفس - الا على ما يقتضيه الحسي
 يشك في ذاك وان لم يعتر - وكان فيه الوهم ليس يمتري
 كقولنا لا بد من خلاء - في خارج العالم أو ملاء
 وقولنا ما ليس في مكان - فليس بالموجود في الأعيان
 وبعضها مقدمات ذاته - محمودة في العاقلين شائعة
 صارت لنا موقنة بمره - كأنها حاصلة بالفطرة
 فبعض هذا صادق لكنه - ليس بديها كما قد ظنه
 كقولنا الظلم قبيح والكذب - عار وان العدل خير مستحب
 والبعض يعطيه الصواب الشرط - وبعضه لا صدق فيه قط
 ولو توهمنا بأننا الآنا - جئنا الى الدنيا وما آتانا
 رأي ولا رسم ولا آداب - أمكننا في كلها ارتياب
 وبعضها ذائعة في البادي - ان قتشت عادت الى العناد
 كالقول عاون ظالماً أخاكا - فرما أقنع ان فاجاكا
 وبعضها يعرف بالمقبولة - كراي من ترضى وتهوى قيله

كما قبلنا نحن عن امامنا
 قبل الزوال والدماء يُنْقَضُ
 وبعضها مقدمات العقل
 حصولها لعقلنا بالفطرة
 وبعضها مقدمات موهبة
 وهي التي تعرف بالمغلطة
 وبعضها مقدمات انما
 كقولنا هذا السخي بحر
 جواز ان ننوي في صيامنا
 من أي عضو خرجت منه الوضوء
 كالقول ان الجزء دون الكل
 لا يمكن التشكيك فيه الفكرة
 بعض ما ليست به قد شبهت
 يجمع منهن قياس السفسطة
 يقال للتخيل لا ان تعلمنا
 أو قولنا هذا الوسيم بدر

﴿ في البرهان ﴾

مقدمات حجة البرهان
 أو كان محسوساً بلا اشكال
 فبعضه برهان ان انما
 يفيد للوجود منه سببا
 كقولنا قدستر الشمس الأرض (١)
 لأنه منكسف فهذا
 ليس الكسوف علة للستر
 فإن يكن أو سطره معلولا
 وبعضه برهان لم أوسطه
 كقولنا غدا كسوف للقمر
 ما كان بالفطرة للإنسان
 كما ضربناه من المثال
 يفيد ان الشيء موجود وما
 بل ربما كان له مسببا
 عن قمر قد جاز في السير العرض
 افاد أننا لم يفد لماذا
 بل هو معلول له في البدر
 فأنهم يدعون له دليلا
 علة ما ينتجة ويربطة
 لأنه يحصل عند الجوزهر

فأن كون قر في الجوزهر
فصار هذا علة البيان
وكان من وجهين هذا علة
اذ كان ذاك علة البيان
وكان لا يهطي اليقين دائماً
مهما سمعت مطلق البرهان
أوائل البرهان صدق سرمداً
لذلك ليس الحمل فيها كلي
كلاً وفي كل زمان كلمة
والحمل فيها أولي ذاتي
والأولي أن يكون الحمل
كحملك الحي على الانسان
فكل ذاتي فأما حاصل
كالحي للانسان والأقطار
أو داخل موضوعه في حدة
مثل القنا للأنف والترييع
وكل محمول على الجميع
وحمله في جملة الزمان
ان كانت الحدود في البرهان
وعلة الوجود في الأعيان

علة احداث الكسوف في القمر
وعلة للشيء في الأعيان
ليس على ما قد ذكرنا قبله
لاعلة للشيء في الأعيان
بل قدر ما يبق الوجود قائماً
فاعلم بأن القصد هذا الثاني
ضرورة لا يستحيل أبداً
الا الذي يشمل عند الحمل
فليس يخلو واحد عن حمله
مناسب المطلوب في الحالات
ليس على الأعم منه قبل
لا الجسم ان الجسم حمل ثاني
في حد موضوعاته وداخل
للجسم والناحق للحمار
لأنه يوجد فيه وحده
والسطح اذ يحد بالموضوع
وأولي الحمل للموضوع
فذلك الكلي في البرهان
ذاتية وعلة البيان
أيضاً فلا يدخل في البرهان

غير الذي يناسب المطلوباً وليس من طباعه غريباً

﴿ في المطالب ﴾

كل سؤال فهو اما عن هل
أولم هو الشيء الذي يراد
والهل اما هل وجود الشيء
ذاك وأما هل كذا محمول
هل تبطل النفس اذا انحل الجسد
والماء اما طالب حد الذات
أو طالب معنى اسم شيء كالتحلا
وشرح معنى الاسم في المفهوم
والحد للموجود دون ما فقد
واللم يعني علة المعلول
وتارة علة نفس الأمر

أو ما هو الشيء الذي قد يسأل
والأي أيضاً ربما يزداد
وذاك قبل اللم وما والأي
على كذا وهو كما تقول
هل الزمان هو قدر أو عدد
كقولنا ما الحيوان والنبات
يسبق هذا الاسم في الماء الهلا
يكون للموجود والمعدوم
فأن ما ليس بشيء لا يحد
يروم طوراً علة المقول
وهو الحقيقي على ما ندري

﴿ في الجدل ، والخطابة ، والشعر ، والمغالطة ﴾

الذائعات واللواتي تقبل
والذائعات بادي السماع
وذلك الوهمي والمشبّه
وذلك الموقع للتخييل
فهذه ما قيل في التصديق

فأنما موضوعهن الجدل
فللخطابات وللأقناع
مغالطي علمه مموه
يصلح في الشعر سوى الدليل
والحمد لله على التوفيق

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ
ويحصل التصديق بالقياسِ
والحدُّ منه يحصل التصورُ
إذا أردت أن تحد حداً
فأنه يحصر كل ذاتي
ثم اطلب الفصول فهي الحادة
أو فاعل أو غاية للشيء
والأنف للأفطس والصفراء
وان وجدت واحداً مميزاً
فذاك نقصان وليس القصدُ
بل اطلب الفصول حتى تنفدا
ان يحصل الشيء على جميع ما
محصولاً في ذاته معقولا
اذ صير التميز فصلاً حاصلًا
لأن ذات الشيء كل وصفه
بعض صفات ذاته أن يوجد
هذا وأما الرسم فهو قولُ
بل عرض كقولنا للبشرِ
منتصب القائمة بادي الجليدِ
ومنه تصديق لشيء يخبرُ
وقد شرحناه بلا التباس
والرسم أيضا منه فيه أثرُ
فرتب الجنس القريب جدا
يكون للمحدود في الصفات
من صورة أخذتها أو مادة
كالنطق للإنسان بعد الحي
للغيب والصحة للدواء
فلا تقف حتى يكون موجزا
ساذج تميز يفيد الحدُ
فأن قصد العقل فيما حدا
به من الأوصاف قد تقوما
فأن أضمت مرة فصولا
فما علمت الشيء علماً كاملاً
ما كان ذاتياً ولما يكفه
كذلك لا يكفيه أن يحددا
مميز وليس فيه فصلُ
في رسمه حي عريض الظفرِ
والجنس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملاً وكل قول لم يكن مشاكلاً
 كما حددناه فحد ناقصاً أو هو رسم ناقص لا خالص
 فلنختم الآن الكتاب ختماً فقد نظمنا العلم فيه نظماً



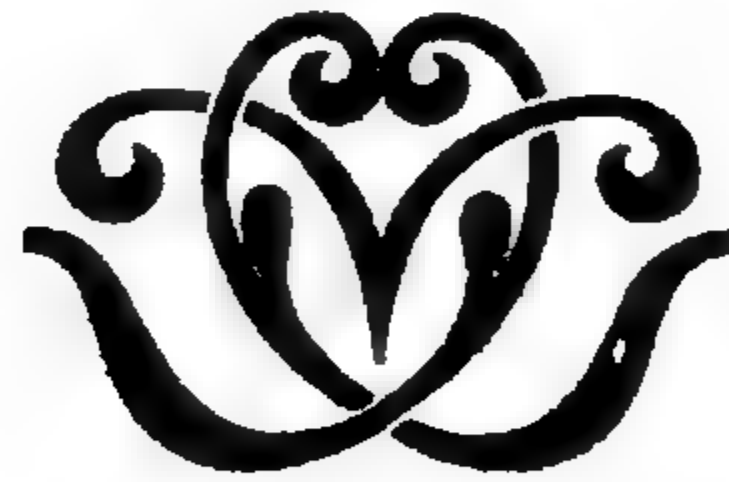
منطق المشرقيين

أصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا



« وما جئنا هذا الكتاب لنظهره الا لأنفسنا — أعني »
« الذين يقومون منا ، قام أنفسنا — وأما العامة من »
« مناولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) »
« ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم . »
المصنف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالنزول الحكيم أثق ، وعليه أتوكل

الحمد لله أهل أن يحمّد لعزته وجبروته . ونسأله التوفيق لنيل
مرضاته والرافقة عنده . وأن يصلي على أنبيائه الهادين
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين .

المقدمة

وبعد فقد نزلت المهمة بنا الى أن نجمع كلاماً فيما اختلف أهل البحث فيه .
لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلف ، ولا نبالي من مفارقة تظهر منا
لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلغاً عن غفلة وقلة فهم ، ولما سمع منا في كتب ألفناها
للعاميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم ، ولم ينل رحمته
سواهم ، مع اعتراف منا بفضل أفضل سلفهم (١) في تنبيه لما نام عنه ذووه وأستاذوه
وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض ، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما رتبوه ، وفي إدراكه
الحق في كثير من الأشياء ، وفي تفتنه لأصول صحيحة سرية في أكثر العلوم ، وفي
إطلاعه الناس على ما بينها فيه السلف وأهل بلاده ، وذلك أقصى ما يقدر عليه انسان
يكون أول من مدّ يديه الى تمييز مخلوط ، وتهذيب مفسد ، ويحق على من بعده أن

(١) يريد به (أرسطو)

يلموا شعبه ، ويرموا ثلماً يحدونه فيما بناء ، ويفرعوا أصولاً أعطاها ، فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهدة ما ورثه منه ، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب لبعض ما فرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما سلف ، ليس له مهلة يراجع فيها عقله ، ولو وجدها ما استحل أن يضع ماقاله الأولون موضع المقتصر الى مزيد عليه أو اصلاح له أو تنقيح اياه .

وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه أول ما اشتغلنا به ، ولا يبعد أن يكون قد وقع الينا من غير جهة اليونانيين علوم ، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ريعان الحداثة ، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفتن لما أورثوه . ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذي يسميه اليونانيون (المنطق) - ولا يبعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره - حرفاً حرفاً ، فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصى وطلبنا لكل شيء وجهة ، فحق ما حق وزاف ما زاف .

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء الى (المشائين) من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور ، فأنحزنا اليهم وتمصبنا للمشائين اذ كانوا أولى فرقمهم بالتعصب لهم ، وأكنا ما أرادوه وقصروا فيه ولم يبلغوا أربهم منه ، وأغضينا عما تخطوا فيه وجعلنا له وجهاً ومخرجاً ونحن بدخلته شاعرون وعلى ظله واقفون . فان جاهرنا بمخالفتهم في الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه ، وأما الكثير فقد غطيناه بأغطية التغافل . فمن جملة ذلك ما كرهنا أن يقف الجهال على مخالفة ما هو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويشكون في النهار الواضح . وبعضه قد كان من الدقة بحيث تلمس عنه عيون عقول هؤلاء الذين في العصر ، فقد بلينا برفقة منهم عاري الفهم كأنهم خشب مسندة يرون التعمق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة ، كأنهم الحسابلة في كتب الحديث ، لو وجدنا منهم رشيداً ثبتناه بما حققناه ، فكنا نفعهم به وربما تسنى لهم الايقال في معناه فعوضونا منفعة استبدوا بالتقير عنها .

ومن جملة ما ضلنا بأعلانه عابرين عليه - حق مفعول عنه يشار اليه فلا يتلقى الا بالتعصب . فلذلك جرينا في كثير مما نحن خبراء بيجدته مجرى المساعدة دون

المحاكاة . ولو كان ما انكشف لنا أول ما انصبنا الى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا ، ومعاودات من نظرنا - لما تبينا فيه رأيا ولا اختلط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقلنا لعل وعسى . لكنكم أصحابنا تعلمون حالتنا في أول أمرنا وآخره وطول المدة التي بين حكمنا الأول والثاني ، وإذا وجدنا صورتنا هذه فبالحري أن نشق بأكثر ما قضينا وحكمنا به واستدركناه ، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والغايات القصوى التي اعتبرناها وتعقبناها مشين من المرات . ولما كانت الصورة هذه والقضية على هذه الجملة أحببنا أن نجمع كتاباً يحتوي على أمهات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثير وفكر ملياً ولم يكن من جودة الخدس بعيداً واجتهد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد أنه مصبه وما يقوله وفاقاً عند الجماعة غير نفسه ، ولا أحق بالاصفاء إليه من التعصب لطائفة إذا أخذ يصدق عليهم فإنه لا ينجيهم من العيوب إلا الصدق .

وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا - أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا - وأما العامة من مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنمطيهم في اللاواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه ، وعلى كل حال فالاستعانة بالله وحده .



في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مختلفة ، ولكنها تنقسم - أول ما تنقسم - قسمين :

علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الدهركية ، بل في طائفة من الزمان ، ثم تسقط بعدها ، أو تكون مفقولة عن الحاجة إليها بأعيانها برهنة من الدهر ثم يدل عليها من بعد .

وعلوم متساوية النسب الى جميع أجزاء الدهر . وهذه العلوم أولى العلوم بأن تسمى (حكمة) .

وهذه منها (أصول) ، ومنها (توابع وفروع) . وغرضنا هاهنا هو في الأصول . وهذه التي سميناها توابع وفروعاً - فهي كالطب والفلاحة وعلوم جزئية تنسب الى التنجيم وصنائع أخرى لا حاجة بنا الى ذكرها .

وتنقسم (العلوم الأصلية) الى قسمين أيضاً : فان العلم لا يخلو اما أن ينتفع به في أمور العالم الموجودة وما هو قبل العالم ، ولا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعقله يتوصل بها الى علوم هي (علوم أمور العالم وما قبله) . واما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأشياء الموجودة في العالم وقبله . والعلم الذي يطلب ليكون آلة - قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يسمى (علم المنطق) ، ولعل له عند قوم آخرين اسماً آخر ، لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور .

وانما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم - لانه يكون علماً منبهاً على الأصول التي يحتاج اليها كل من يقتص المجهول من المعلوم باستعمال المعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤدياً بالباحث الى الاحاطة بالمجهول ، فيكون هذا العلم مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم الى المجهول . وكذلك يكون مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تضل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو

المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك . فهذا هو أحد قسمي العلوم .
وأما القسم الآخر - فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين : لأنه إما أن تكون
الغاية في العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط . وإما أن تكون الغاية
ليس ذاك فقط ، بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس .
فيكون الأول تتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالنا وأحوالنا ، لنعرف
أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . والثاني يلتفت فيه لفت
موجودات هي أفعالنا وأحوالنا ، لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا
ووجودها فينا .

والمشهود من أهل الزمان أنهم يسمون الأول (علماً نظرياً) ، لأن غايته القصوى
نظر . ويسمون الثاني منها (عملياً) ، لأن غايته عمل .
وأقسام (العلم النظري) أربعة : وذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة
حدا وقواماً ، فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل إلا في مادة معينة
مثل الانسانية والعظمية . وإن كانت بحيث لا يتمتع الذهن في أول نظره عن أن يحلها
كل مادة - فيكون على سبيل من غلط الذهن ، بل يحتاج الذهن ضرورة في الصواب
أن ينصرف عن هذا التجويز ويعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة إلا إذا حصل معنى
زائد يهيئها له ، وهذا كالسواد والبياض ، فهذا من قبيل الموجودات والأشياء .

وأما أمور مخالطة أيضاً كذلك ، والذهن وإن كان يحوج في صحة تصور كثير
منها إلى الصاقه بما هو مادة أوجار مجرى المادة - فليس يتمتع عنده وعند الوجود أن
لا يتعين له مادة ، وكل مادة تصلح لأن تخالطه مالم يمنع مانع . وليس يحتاج في
الصلوح له إلى ممد يخصصه به ، مثل الثلاثية والثنائية من حيث هي متكوّنة ، وتعرض
الجمع والتفريق ، ومثل التدوير والتربيع وجميع مالا يفتقر وجوده ولا تصوره إلى تغير
مادة له . وهذا قبيل ثان من الأمور والموجودات .

وأما أمور مباينة للمادة والحركة أصلاً ، فلا تصلح لأن تخالط بالمادة ، ولا في
التصور العقلي الحق ، مثل الخالق الأول تعالى ومثل ضروب من الملائكة . وهذا

قبيل ثالث من الموجودات .

واما أمور وممان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها ، فتكون في جملة ما يخالط وفي جملة ما لا يخالط ، مثل الوحدة والكثرة والكلّي والجزئي والعلة والمعلول .
كذلك أقسم العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم .

وقد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول (علماً طبيعياً) ، وبالقسم الثاني (رياضياً) ، وبالقسم الثالث (آلهياً) ، وبالقسم الرابع (كلياً) ، وان لم يكن هذا التفصيل متعارفاً . فهذا هو العلم النظري .

وأما (العلم العملي) - فمنه ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الانسان في نفسه وأحواله التي تخصه ، حتى يكون سعيداً في دنياه هذه وفي آخرته ، وقوم يخصصون هذا باسم (علم الأخلاق) .

ومنه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الانسانية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل - إما في المشاركة الجزئية وإما في المشاركة الكلية . والمشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة . وكل مشاركة فانما تتم بقانون مشروع ، ويمتثل لذلك القانون المشروع بإعماله ويعمل عليه ويحفظه ، ولا يجوز أن يكون المتولي لحفظ المقنن في الأمرين جميعاً انسان واحد ، فانه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدبر ، ولكل منزل مدبر آخر . ولذلك يحسن أن يفرد (تدبير المنزل) بحسب المتولي باباً مفرداً ، و (تدبير المدينة) بحسب المتولي باباً مفرداً . ولا يحسن أن يفرد التقنين للمنزل والتقنين للمدينة كل على حدة ، بل الأحسن أن يكون المقنن لما يجب أن يراعى في خاصة كل شخص ، وفي المشاركة الصغرى وفي المشاركة الكبرى - شخص واحد بصناعة واحدة وهو (النبي) .

وأما المتولي للتدبير ، وكيف يجب أن يتولى - فالأحسن أن لا ندخل بعضه في بعض ، وان جعلت كل تقنين أيضاً باباً آخر فعلت ولا بأس بذلك ، لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على

حدة ، وأن تجعل الصناعة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه — أمرا مفردا .
 وليس قولنا « وما ينبغي أن تكون عليه » مشيرا الى أنها صناعة ملفقة مخترعة
 ليست من عند الله ولكل انسان ذي عقل أن يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله
 وليس لكل انسان ذي عقل أن يتولاها . ولا حرج علينا اذا نظرنا في أشياء كثيرة
 — مما يكون من عند الله — أنها كيف ينبغي أن تكون .
 فلتكن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملي ، كما كانت تلك الأربعة أقسام
 العلم النظري .

وليس من عزمنا أن نورد في هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي ،
 بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا العدد نورد منه (العلم الآلي) ونورد (العلم
 الكلي) ونورد (العلم الآلهي) ونورد (العلم الطبيعي الأصلي) ونورد من العلم العملي
 القدر الذي يحتاج اليه طالب النجاة . وأما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يختلف فيه .
 والذي أوردناه منه في (كتاب الشفاء) هو الذي نوردناه هنا لو اشتغلنا
 بأمراده ، وكذلك الحال في أصناف من العلم العملي لم نوردناه هنا ، وهذا هو حين
 نشغل بأمراد (العلم الآلي) الذي هو (المنطق) .



في عالم المنطق

[الفن الأول في التصور والتصديق]

[المقالة الأولى في مقدمات التصور]

نريد أن نبين أنا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا الى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستحصلها بتلك الأولى .

والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فتصورها .
وحيث لا يخلو إما أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق ، أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق ؛ والتصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « انسان » وقولنا « الحيوان الناطق المائت » وقولنا « هل نمشي ؟ »
والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « الأربعة زوج » اذا صدقناه أيضا فانه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا « الأربعة زوج » مما يتقدم فيتصور معناه ، فاذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المقدم فان لم نتصور معنى ما - لم يتأت لنا التصديق به . وقد يتأتى التصور من غير أن يقترب به التصديق .

فيحصل لنا من جميع ما اقتصرناه أن المعاني التي تصورنا قد يتعدى في بعضها التصور الى التصديق ، وقد يتعدى الى أنحاء أخرى لا مدخل لها في العلوم . واذا كان الأمر كذلك فان الأشياء التي نسلك الى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا أو نفوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن تعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورنا لنا فقط ، أو نروم حصول تصديق منا بالواجب فيها . فاذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فأما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا .

ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يليق به أن يكون مباينا للطريق

الذي به يستحصل التصديق . ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور « قولاً شارحاً » أو « قولاً » بحسب الاسم . فمنه ما يسمونه « حداً » ومنه ما يسمونه « رسماً » . ومن عاداتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق « حجة » فمنه ما يسمونه « قياساً » ومنه ما يسمونه « استقراءً » أو غير ذلك .

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تعليم « القول الشارح » قبل الكلام في تعاليم « الحجة » وأن يفرد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر ، وما لم تستوف الأولى منهما بالتقديم لم يتعرض للأولى منهما بالتأخير ، فإن من يفعل ذلك يركب قبيحاً من التشويش ، ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان وألفاظ ، وكل مركب من أشياء فليس يتم العمل به على الحقيقة إلا من جهة الإحاطة بما ركبت منه من جهة ما هو محتاج إليه في أن تركب عنه حاجة بالذات ، فكذلك يلزمنا أن كنا طالبين مثلاً بالحد والحجة — أن نحيط أولاً بالأشياء التي منها يركب ، لا من كل جهة بل من الجهة التي صلح لها أن يركب منه الحد والحجة ، ومنشير إلى تلك الجهة .

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآلي والمنطق . وموضوعه — المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به ، ووصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كميات أو كميات أو غير ذلك .

فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كميات أو غير ذلك فأنما يكون ذلك — إذا كان لكونها أشياء من ذلك — أثراً وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول شارح أو حجة .



في اللفظ المفرد

والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد — هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شيء ، وإن كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى . مثل قولنا : « الانسان » فإنه إذا أريد أن يدل به على معنى « الحيوان الناطق » لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء . ومثل قولنا : « عبد شمس » فإنه إذا أريد أن يدل به على شخص معين ، من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس ، لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس ، بل لم يلتفت الى ما يدل عليه عبد وشمس في حالة أخرى .

وإذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا . لأن معنى قولنا : « لفظ دال » هو أنه يراد به الدلالة ، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة .

والمعنى المفرد — هو المعين من حيث يلتفت اليه الذهن كما هو ، ولا يلتفت الى شيء منه يتقوم ، أو معه يحصل ، وإن كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر الى معان أخرى فيه ومعه ، أو لم يكن .



في الكلبي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن ، إلا بسبب خارج من نفس تصويره ان اتفق ، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنه هو — فهو كلبي . مثل معنى « الانسان » فانه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثرة أنه انسان ويعتقد في الذهن أنه انسان . ومثل معنى « شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات » فانه لا مانع أن يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات ، وان تعذر مؤداه . ومثل معنى « الشمس » — لست أقول هذه الشمس — فانه لا مانع في نفس تصويره أن يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس ويحدد حد الشمس ، فان منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور .

وأما اذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك — فهو الجزئي . كتصورنا معنى قولنا : « زيد » أي شخص بعينه مشاراً اليه . أو « هذا الشكل العشريني » أو « هذه الشمس » كان نفس التصور مانعاً من ذلك . فان هذا المشار اليه لا يكون الا ذلك المعين ، وكذلك في الشكل أو الشمس .



في المحمول على الشيء

إذا قيل شيء من الأشياء انه كذا — فكذا محمول عليه ، واء كان قولاً مسبوفاً أو كان قولاً معقولاً باطناً .

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه ، حتى يصح قول القائل : « الانسان بشر » ولا يصح قوله : « الانسان ضحاك » ، بل شرطه أن يكون صادقاً عليه وان لم يكن هو هو ، لانه ليس يعني بقوله : « الانسان ضحاك » أن الانسان من حيث له مفهوم الانسانية هو الضحاك من حيث هو ضحاك ، فان هذا كاذب ، فانه ليس البتة الانسان هو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة ،

بل معناه: الشيء الذي يقال له انسان ويفهم له صفة الانسانية - لذلك الشيء أيضا صفة الضحاكية . فالانسان هو الضحاك لان الموضوع - الذي بالطبع موضوع - إنما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا الموضوع هذا الذات العامة ، بل الشيء الخاصي حدا ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحاك .

ولم يحسن من ظن أن الذات تعرض لها حالان أو صفتان أو عرضان فتصير انسانا وضحاكا كما فيكون هذا الموضوع لهما ، فان الذات مطلقا غير موضوعة لتخصيص ، وإذا خصصت فتخصص ببعض أمثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك كالـكلام في الانسان والضحاك ، بل الذات من أحوال ذلك الخاصي . وهو في خاصيته شيء وفي كونه ذاتا شيء ، ومن حق هذا أن يحقق في العلم الكلي (١) .

والذي نسكتفي به هاهنا أن قوانا الانسان ضحاك معناه أن الشيء الذي هو الانسان هو أيضا ضحاك ، فله أنه انسان وله أنه ضحاك ، اذ له الانسانية والضحاكية . على أنه يجوز أن يكون ذلك الشيء المخصص هو الانسان نفسه ، أو الضحاك نفسه ، أو ثالث له خصوصية ما ، ثم له معها أنه انسان وأنه ضحاك . وأما كيفية هذا بالتحقيق والتفصيل فلتذكر في العلم الكلي .

واذ كان كذلك فكل شيء يحمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء وأمر مقترنة به : إما أجزاء من هو يته وماهيته وحقيقته ، وأما لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم . وكل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقا لذاته - فهو إما مقوم وأما لازم وأما عارض .

فالمقوم - هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتئم ماهيته منه ومن غيره .

(١) العلم الكلي - هو القسم الرابع من (العلم النظري) الذي تنماطى به الموجودات ، لامن حبت هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . ويبعث العلم الكلي في أمور وممان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها ، فتكون في جملة ما يخالط وفي جملة ما لا يخالط ، مثل الوحدة والذرة والكلي والجزئي والملة والمعلول . أما الأقسام الثلاثة الأخرى للعلم النظري فهي (العلم الطبيعي) و (العلم الرياضي) و (العلم الالهي) .

راجع فصل « في ذكر العلوم » من هذا الكتاب .

واللازم - هو الذي لا بد من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته ، على أنه تابع لذاته ، لا على أنه داخل في حقيقة ذاته .

والعارض - هو الذي قد وصف به الشيء ، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائماً .

ويشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء .

ويشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء ، لاحقاً بعدها .

مثال المقوم كون المثلث شكلاً ، بل الإنسان جسماً . ومثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، وخواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شرطاً في ماهيته ، لأنها غير متناهية ، مثل كونها نصفاً من مربع وثلثاً من آخر وربعاً من آخر ، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لأنها لها . ومثال العارض شيب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له ، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا مقومات له^(١) ، ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساعدونهم عليه في العلم الظاهر .

في عدد دلالة اللفظ على المعنى

أصناف دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام وهو النقل من طريق المعنى .

أما دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة « الإنسان » على الحيوان الماطق .

وأما دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الفئاطق ، فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة .

ودلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخالق والأب على الابن والسقف على الحائط والإنسان على الضاحك ، وذلك أن يدل أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي

(١) راجع آخر فصل « الالتزامات » من هذا الكتاب .

يدل عليه أولا ، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر ، فينتقل الدهن أيضا الى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه .

وتشترك دلالة المطابقة ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء .

وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى .

في أصناف دلالة المحمول على الموضوع

كل محمول يدل على موضوع ، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو ، لا يفلت عن دلالة شيء من المقومات له ، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن ، وعلى الذات بسبيل المطابقة ، ان كانت الذات ذات أجزاء حقيقية . وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا باسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) .

فان كان المحمول لفظاً مفرداً - فهو اسم الشيء . وان كان المحمول ليس لفظاً مفرداً بل هو قولاً - فهو حد الشيء . مثاله « الانسان » فانه اسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض ، أو « الحيوان الناطق » وهو حد تلك الطبيعة .

فأما اذا قيل : « ضحاك بالطبع » فقد دل على غير الماهية لانه يدل عليه من حيث أنه لازم له . واذا قيل : « حساس ناطق » فقد دل على مساو ولكن لم يدل على الماهية ، لان مفهوم « الحساس » على سبيل المطابقة هو أنه شيء ذو حس فقط ، ومفهوم « الناطق » هو أنه شيء ذو نطق فقط ، فان دل ذلك على معان أخرى من حيث يعلم ان الحساس لا يكون الا جسماً ذات نفس ، وكذلك الناطق ، فذلك دلالة على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن .

فالدلالة الأولى للحساس الناطق مخيلة عن الجسمية والمنغذية والمتحركة وغير

ذلك لا تتضمن شيئاً من ذلك ، فلذلك ليست هذه الدلالة على الماهية والذات - من حيث هي تلك لماهية والذات - دلالة مطابقة بل دلالة الالتزام . وأما « الحيوان » فاسم موضوع للجملة المجتمعة من المقومات المشتركة للإنسان مع غيره ، فإذا أردف به « الناطق » تخصص وتم .

وأما أن لا يدل على ذلك فيدل حينئذ إما على مقوم وأما على لازم وأما على عارض .

في أصناف الدلالة على الماهية

أصناف الدلالة على الماهية - ثلاثة :

أحدها على سبيل الخصوص والانفراد . مثل دلالة « الحيوان الناطق » على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس .

وإما على الشركة . مثل « الحيوان » فإنه لا يدل على ماهية الإنسان ولا على ماهية الفرس ، ولكن إذا طلبت الماهية المشتركة لها ، فسأل سائل ، « ماهية المتحركات من الإنسان والفرس والطائر ؟ » فقبل : « الحيوانات » كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتها المشتركة .

وإما على سبيل الانفراد والشركة معاً . مثل « الإنسان » فإنه ماهية لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة ، وذلك لأن زيدا ليس ينفرد عن عمرو بمعنى مقوم ، بل بأحوال عرضت لماداته لو توهم فقدانها لم يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم الكلي ، وليس انفرازه كنفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره .

وأما هل بعض ما ينفرد به على القبيل الأول ، وبعضه على القبيل الثاني - فليترك إلى العلم الكلي ، فلا يضر المنطقي تسليمه والبناء عليه ، لو كان ما يننى عليه موجوداً مسلماً بالحقيقة .

ومن عادة الناس إذا حقق عليهم - أن يسموا القسم الثاني (جنساً) للمشاركات

القرية فيه نحو مالها من الاشتراك ، وان يسموا كل واحد من المشتركات القرية منه (نوعا) له، فيكون كل واحد من الجنس والنوع مفهوما بالقياس الى صاحبه .
ومن عادتهم أن يسموا القسم الثالث (نوعا) لآلى نحو ما تسمى المشتركات في الجنس نوعا ، بل بالقياس الى الأشخاص التي تحتها من حيث أنها تدل على ماهية أشياء لا تفترق بأمر مقوم ، حتى لو لم يكن فرق معنى جامع جمعاً جنسياً يصير به نوعاً بذلك المعنى كان في نفسه نوعاً بهذا المعنى .

في المقومات

المقوم — اما أن يكون من الشيء جنساً له ، أو جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتهي . وإما أن لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون جزءاً من حقيقته أو حقيقة جنس له ، ان كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات . فان ترقيت جنساً ليس مثلاً يكون بالقياس الى جنس الشيء جنساً وبالقياس الى الشيء مقوماً غير جنس ، بأن يكون بالقياس الى كل جنس وان علا غير جنس — فهذا لا يخلو اما أن يكون مساوياً بتقويمه لآلى جنس الشيء ذي الجنس ، أو يكون أعلى منه ، أو يكون أخص منه . ولا يجوز أن يكون أعلى منه وأعم ومقوماً له ، لأنه حينئذ اما أن يكون واحداً معه . والا على ماهية مشتركة لما جعل أعلى الاجناس ، فيكون أعلى الاجناس ليس أعلى الاجناس ، أو يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره ، فيكون حينئذ لآلى الاجناس جنس وهذا محال .

فاذن يجب أن يكون تقويمه اما مساوياً ، واما أخص . فان كان أخص يميز به بعض ما تحت أعلى الاجناس من بعض في ذاته عما يشاركه في أمر مقوم ، وان كان مساوياً يميز به أعلى الاجناس عما يشاركه في لازم عام وهو الوجود . فانه سيبين في العلم الكلي أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخل في مايتها ، وكيف كان فانه صالح للتمييز الذاتي ، وهو الذي جرت العادة بتسميته بـ (الفصل) .

قد آل الأمر الى أن المحمولات المقومة اما أجناس ، واما أنواع ، واما فصول ، أعني الأنواع بحسب المعنى الثاني مما سمي النوع به . ومن المعلوم أن الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعاً لشيء ، مثل « الحيوان » فانه نوع من الجسم وجنس للانسان وينتهي الى نوع سافل وجنس عال . وأما ما ذلك هو في كل باب فهما فغير محتاج اليه في المنطق .

فالجنس — هو الكلّي الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة .
والنوع بمعنى — فهو الكلّي الموضوع للجنس في ذاته وضعاً أولياً .
وبمعنى آخر — فهو الدال على ماهية ما يختلف بالعدد فقط .
والفصل — هو الكلّي الذي يميزه كلي عن غيره تميزاً في ذاته .

في اللازمات

يجب أن نضع وضعاً مقراً أن اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقومة له — إما أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة ، أو من خارج كالوجود للعالم . وأن الشيء الذي لا تركيب فيه — لا تلزمه لوازم كثيرة معاً لزوماً أولياً ، بل انما يلزمه اللزوم الأولي منها واحد ، ويلزمه غيره بتوسطه ، لزوم الضحاك مثلاً للانسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له .

وكل لازم فاما أعم مثل كون مر بة فرداً للثلاثة سواء كان بتوسطه لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته واما مساو مثل لزوم كون مر بة تسعة للثلاثة . وأيضاً قد يلزم الشيء الذي لا تركيب فيه معنى أعم منه ومعنى أخص منه ، لكنه قد يكون أحدهما يتوسط الآخر . أما الأعم يتوسط الأخص فعلى ما وصفنا من أن الأخص يلزمه الأعم . وأما الأخص يتوسط الأعم فان الأعم اذا اقترن بالأخص حصل ثالث أخص من الأعم له حكم مفرد . وأيضاً فان اللازم الذي ليس أعم قد يكون قسيمة وقد يكون معنى غير قسيمة . والمعنى الذي ليس بقسيمة معروف ، وأما اللازم الذي هو القسيمة

فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لابد منها ، مثل الفرد يلزمه أن يكون اما ثلاثة واما خمسة ، ذاهبا الى غير نهاية ، أو واقفا عند نهاية . وبعض أنحاء القسمة اللازمة يكون أوليا ، وبعضه غير أولي فان قسمة الفرد مثلا الى ثلاثة وخمسة قبل قسيمته الى ذي مربع أقل من العشرة بالفرد الأول وذي مربع أكثر من ضعف العشرة بأول مركب من عددين أوليين . وإذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسمة الأولى هي الفصول . وكما تعتمد بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني مثولا أوليا ، وهو لامحالة النوع . ثم اللوازم التي تلزم بعدها تكون بعد ما يقوم النوع .

ولما كان الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصا أوليا الا اقتضاء واحدا - فإذا كان المعنى الجنسي بسيطا لم يقتض الاقتضاء الأولى الا قسمة واحدة ، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسمة حقيقية . ثم ينقسم قسمة أخرى بفصول أخرى مداخله لتلك الفصول ، إلا أن يكون المعنى الجنسي مركبا ، ولا يبعد أن ينقسم مثل انقسام الحيوان في أمثلتهم الى ناطق وقسائم ، ومرة أخرى الى مائت وقسائم ان كانت القسيمان في هذا المثال فصليتين كلاهما . ولا مناقشة في الامثلة .

في العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الانسان شابا مرة وشيخا مرة ، وكونه متحركا مرة وسا كئا مرة . فبعض هذه من الطبع ومن الارادة مثل ما قلنا ، وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلحق من الالوان بسبب الاهوية ، وأيضا بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب ، وبعضها مربعة المفارقة كالقيام والقعود ، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الانسان وغيره ، وبعضها خاصة به مثل الاستثابة غضبا بالانسان . وقد توجد من هذه محمولات ، فيقال مثلا للانسان شاب وشيخ ومتحرك وسا كن وأيض وضاحك .

في اللاحق العام والخاص

اعلم ان كل معنى لا يقوم الشيء ، وهو قد يوجد له وغيره ، فانه قد جرت العادة بأن يسمى « عرضاً عاماً » سواء كان لازماً أو مفارقاً .

وكل ما كان فيما لا يقوم ، ولا يوجد الا للشيء ، فقد جرت العادة بأن يسمى « خاصة » سواء كان لكه أو بعضه ، ولازماً أو مفارقاً .

فتكون أصناف العام أربعة : اللازم للشيء كله ، ويكون لغيره . واللازم لبعض الشيء - كالأثوثة لبعض الناس - وقد يكون لغيره . والعارض للشيء كله ، وقد يكون لغيره . والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره - كالمتحرك لبعض الحيوان .

وتكون أصناف الخاصة ثلاثة : اللازمة للجميع دائماً . واللازمة لبعض دائماً - كالضحك بالقياس الى الحيوان . والذي لا يلزم ولا يكون الا للشيء وحده - كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للانسان .

في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في العموم والخصوص وغير ذلك

انه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجه : من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة ، فإذا اقترن به الفصل تهباً حينئذ أن يكون موجوداً ، ويكون ذلك الاقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتي يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه ، بل انما يلزمه في أن يكون موجوداً . مثال ذلك اذا قلنا « الجسم » وعينا شيئاً من الجواهر له ابعاد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة ، أو شرط حذف زيادة ، فان هذا المفهوم لا يمكن أن يحصل موجوداً الا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التي تلزمه ، وأن يكون مثلاً نباتياً أو حيوانياً أو جمادياً بلا حد ما هو أدق تفصيلاً منه ، مثلاً أن يكون ذا نفس ناطقة ، ومفهوم « ذا نفس ناطقة » هو أنه

شيء لا يدري ما هو بحسب هذا المفهوم ، له نفس ناطقة ، وليس يدخل في هذا المفهوم أن يكون جسماً أو غير جسم ، ولا يلزم ذلك هذا المفهوم ، وإن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في الوجود إلا جعماً ، ولو كان داخلاً في مفهومه أو لازماً لنفس مفهومه ما احتيج إلى شيء من الأشياء يكون هو الجامع بين النفس الناطقة وبين الجسم ، ليحصل منه شيء موجود ، له نفس ناطقة . كما لم يحتج في اقتران الثلاثية والفردية إلى جامع يجمع بينهما يجعل الشيء الذي هو ثلاثة فرداً ، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون له معنى الفردية ، والشيء إذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شيء غيره .

وأما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب ، وكذلك تعاق سائر الصور بموادها سواء كان جائزاً لها أن تفارق أو غير جائز ، وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض ، لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبب اقتضاء المفهوم ، بل على سبيل اقتضاء الوجود ، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق .

وكذلك لا تجب صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المادة لها ، وإن وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها إذا فرضت ذات وجود أو يجب لها من غيرها ، اللهم إلا أن تأخذ الصورة لا بسيطة ، بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فحينئذ لا تكون المادة لازمة لمفهومها ، بل متضمنة في مفهومها ، وليس كلامنا في مثل ذلك .

ونقائل أنت يقول : أنك إذا قلت « ناطق » أو قلت « خفيف مطلق » - أما أولهما فعند إيرادك فصل مثل « الانسان » وأما ثانيهما ففي إيرادك فصل مثل « النار » - فأنت قد أشرت إلى طبيعة الجنس . لأنك إذا قلت « ناطق » عنيت به أنه ذو نفس ناطقة ، وإذا قلت « خفيف مطلق » عنيت به أنه ذو قوة في الطبع محركة إلى حد فوق حدود الأجسام المتحركة بالاستقامة . وإذا قلت أنه ذو نفس ناطقة فقد قلت أنه « ذو شيء » هو كمال في جسم طبيعي » إلى من شأنه أن يعقل المعقولات ، وكذا وكذا . وإذا قلت أنه « ذو قوة » فقد قلت أنه ذو مبدأ حركة لما

هو فيه ، وهو جسم لا محالة .

فحينئذ نجيبه بأجوبة : من ذلك أنه إذا قال « شيء » له أو فيه كمال في جسم طبيعي « لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعي ، بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضاً في غيره الذي هو جسم طبيعي ، وهما معاً ، أو هو فيهما معاً ، لمكانه كمال بالقياس إلى أحد الشئيين الذين هو فيه .

وأيضاً لو كان يوجب ذلك — لكان على سبيل ما بالعرض .

وأيضاً فإن ذات النفس وذات كل قوة — شيء ، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء — شيء من لواحق ذاته . وإذا حدثت عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان ربما له لاحقاً ، وإنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه انضماماً أولياً ، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه ، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق — إذا كانت مساوية — مخصوص لا مفصول ، فإذا غني بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد أورد رسم الإنسان وخاصة الحيوان لا فصله ، لكننا نمجز عن تحديد القوى البسيطة ، وإنما نرسمها بالضرورة رسماً ، فلا يمكننا أن نلغى إلى موضوعاتها وإلى ما يلزمها في الوجود ، فنقول أنها تؤخذ في حدودها موادها ، وأما القوى إذا أخذت مركبة على النحو الذي أشرنا إليه فيما اشتغلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول ، لأنها مأخوذة بعد حصول القوة والصورة من حيث الحصول ، مثل النطقية فأنها حالة ذي النطق من حيث له الذات التي تسمى لها ناطقاً . ومما يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو داخل معه في المعنى العام ، ما يكون من جمع عارض للشيء يكون له ولغيره مع الشيء الموضوع له أو لازم له في وجوده ، وليس في ماهيته ، يكون لاجتماعهما حكم اجتماع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما ، مثل المجتمع من الأنف والتعير (١) ، ومثل المجتمع من السواد والبياض الذي هو البلقه ، ومثل المجتمع من افادة الوجود والبياض الذي التبييض ، فإن الوجود صفة للأشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها ، مثل البياض والسواد ،

(١) وذلك أن تجمع الأنف والتعير فتوقع عليه اسم «الأنف» . راجع فصل «الحد» من هذا الكتاب .

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات الا في شيء بعد الوجود ، ولا يلتفت الى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب ، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ . وكذلك افادة الوجود . فاذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود ، واذا اقترن به افادة الوجود كان ذلك بالقياس الى المبدأ القائل تبييضاً ، وهو القياس الذي بالذات ، فكان بالقياس الى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضاً وهو من حيث الافادة بالعرض ، لأنه تبيض من حيث الاستفادة ، لكن الافادة والاستفادة متلازمان معاً . وأما من حيث قياسه الى نفس البياض فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الافادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه ، بل بحسب وجوده ولا اسم له .

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه العام لازماً من خارج الموضوع ، ويكون منه ما هو غير لازم ، وقد يكون فيه كل واحد من المجتمعين أعم من الآخر من جهة دون جهة ، مثل اجتماع البياض والحيوان ، وربما كان المجتمعان ليسا أحدهما محمولا في الطبع والآخر موضوعاً ، بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولا على شيء واحد في الطبع ، مثل اجتماع الاقدام والعقل في الشجاع ، ومثل اجتماع العفة والشجاعة والتدبير في العدل .

والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا أنه نحو اجتماع الجنس والفصل - ليس هو أن العام في الجنس لا يتحصل موجوداً بالفعل الا بالخاص ، ولا أن أحدهما ليس تابعا لمفهوم الآخر ، ولا أن اجتماعهما بأسباب من خارج . وذلك لأنه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون العام متقوما بالذات بالخاص ، مثل البياض بالقياس الى الانسان والفرس ، فإنه ليس يجوز أن يتحصل بالفعل الا في شيء من الانسان والفرس وسائر أجزاء القسمة التي تقع له بالقياس الى موضوعاته ، ومع ذلك فأنهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين ، وان كان قد يكون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما ، ثم ليس ولا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر ، لكن الفرق بينهما أن العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشق من المادة

وما يجري مجراه . والخاص المضاف اليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع ، فيقوم
منهما ثالث قياما طبيعيا . وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئة والصورة
للخاص ، والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث .

ولو أن أخذنا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد بجعله العام
لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنتسم بمتساويين فقال « إنسان رجل » أو قال « عدد
منتسم بمتساويين » لم يجد الخاص هو الذي سبق إلى العام فأفرزه أفرازا أوليا ، بل
يجده عارضا له بعد لحوق المخصص الأولي ، كالرجل فانه اذا استكملت الانسانية بما
تستكمل به يعرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا
كما يعرض له أن يصير شيخا أو يمرض للمادة التي تتكون منه ، لا من حيث هي موضوعة
للصور الأولية التي بها تكون انسانا ، بل من حيث اقترانها بسبب آخر . وكذلك
العدد يلحقه أول ما يلحقه في تخصيصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم
ما خصصه لزوما في مفهومه أن يكون منتقما بمتساويين وأن تكون أشياء بحسب
الاعتبارات التي له لانهاية لها بالقوة كلها لازمة . واذا لم يكن هكذا ، وكان
دعوانا هذا في المثالين غير صحيح فليقتض المنطقي في الانسان أنه جنس للرجل
وفي العدد أنه جنس لما ينخصص بما أوردناه ، فانه لا مناقشة في الأمثلة . وليقتض
أنهما ليسا بجنسين ان كان دعوانا في المثالين صحيحا ، وليحصلوا من ذلك أن النحو الذي
أدعينا في المثالين ليس على النحو الذي يجري عليه ما ندعيه في اجتماع طبيعيتي الجنس
والفصل ، ثم ترك العهدة في الأمثلة علينا بعد أن يعرف جهة الفرق ..

والمعنى الجنسي اذا لحقه معنى فصلي لم يخل اما أن يكون ذلك الفصل يجعله بحيث
لا يلزمه من المحمولات التي ليست له في حد جنسه الا لوازم تلزم ذلك الفصل وتأتي
بعده ، وعوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لاحقة ، فيكون قد قوم
ما هو نوع الأنواع . واما أن لا يكون فعل ذلك بعد ، فيكون قوم نوعا هو أيضا
جنس . وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام متقسم إلى قسمين .

والضرب الثاني أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر في مفهومه ، فلا يكون ذلك

التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثية مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته ، وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم ، فيقال « ثلاثة فرد » . وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس (هذيانا) لأنه بحسب الابهام غير جيد التركيب اذ كان لا ثلاثة الا فردا ، مثل قول الفاضل « انسان جسم » ، وأما اذا قال « الثلاثة فرد والانسان جسم » لم يعد هذا هذيانا عندهم ، بل اخبارا عن بين بنفسه ، وليس عكس هذا يعد هذيانا مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » اذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة . ويفارق هذا الأوابن من حيث بينا . ويفارق الجنسي منهما بأن العام لاحقة له في تقويم الوجود القائم بالفعل القيام الأولي . فان الثلاثية تقوم أول تقومها بما تقومه ، ثم يكون العام من لوازمها ، ولا يكون للفردية مدخل في تقويمها الأولي ولا في تقويم المركب منهما الا كما يقوم الجزء الكل ، ويكون للثلاثية مدخل في تنويعها من غير جهة تقويم الجزء الكل ، فانه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثية وجود كفى ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للناطق وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء فقط ، وليس أحدهما متقوما في نفسه أولا ، ثم يلحقه الثاني لحق شيء شيء متقوم ، بل انما يحصل الشيء المتقوم التقوم الأولي باجتماع منهما جميعا . فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة .

في تركيب احوال المحمولات

بعضها مع بعض

المحمولات بعضها أول وبعضها غير أول ، وقد يستعمل لفظ (الأول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة : فيقال « أول » ويعنى به الشيء في كونه محمولا على الشيء بنفسه ، و« أول » في العقل مثل حملنا أعظم من الجزء على الكل . ويقال « أول » ويعنى به التماس الى محمول ثان يحمل على الشيء بغلبة المحمول الذي يقال له « أول »

مثل كون الانسان أولا من شأنه أن يتعجب ، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك ، والاول الحقيقي من هذا الباب هو الذي ليس بينه وبين الموضوع واسطة البتة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولما هو » ، لست أعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء - لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولانه هو - مثل « الضحك » المحمول على « الانسان » لامن جهة أنه انسان حتى تلقى الانسانية من غير واسطة ، بل لأجل أن الانسان مميز متعجب فلذلك هو ضحك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقتضيه ولولاها لما وجب أن يكون ضحاكا ، ولا يبعد أن يظن ظانون أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولا بالاعتبار الأول . ويقال « أول » ويعنى به الشيء الذي ليس بحمل على الشيء بتوسط شيء أعم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك الأعم ثم على الشيء . ولا نجد محمولا أولا على هذه الصفة الا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض والاوزم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان . وأما جنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي النفس الحساسة » للانسان وخاصة الجنس مثل « المشتهي » و « اللامس » والعرض العام للجنس ، فإن هذه ليست بمحمولات أول فإنها تحمل على الجنس وتبقى محمولات مابقيت طبيعة الجنس موجودة في أي نوع كان ، وان لم يكن النوع المتكلم فيه موجودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولا ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس أولا ، وما كان منها مقوما فأنما يقوم طبيعة الجنس أولا ، ثم تنضاف اليها فصول فتقوم طبيعة الأنواع .

فان قال قائل : « ان طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس ، ومالم تصل الى الشيء العلة لم تصل المعلولة » فهذا القائل يوجب أن يكون أعلى الأجناس محمولا أوليا بهذا المعنى الذي نحن فيه ، فانا لسنا نذهب في استعمال الأول الى هذا الأول ، بل الى ما أشرنا اليه . واذا قايسنا الجنس وفصله صادفنا الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وان كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على محيل مقوم ،

بل على سبيل متقوم ، والمقومية في المحمولات أخص من المحمولية . وإذا كانت مقومة الفصل أولا للجنس فمحموليته أولا على الجنس ، وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع غير أول بهذا المعنى . وإذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون قد أدخلنا لامحالة الفصل بين الفصل والنوع وما هو بالمتقوم في الحمل أولا ، فنكون قد أدرنا من حيث لم نشعر .

وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع ان كان فصل مثل المنقسم بمتساويين الذي هو أعم من الزوج ، ولنفرضه الآن مثلاً نوعاً من العدد ثم كان له خاصية مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فإنها لا تخلو إما أن تعم الجنس فتكون من المحمولات التي ليست أولاً ، وإن لم تعمه فهي من جملة لوازم النوع الغير العامة للجنس ، وأما مقومات الفصل ان كان ذلك موجوداً فإن كانت أجناس فصول مثلاً ، مثل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس أو الناطق ، فإنها تفصل لامحالة ما هو أعم من ذي الفصل . فهي اذن داخلية في جملة فصول الأجناس فتكون أجناس الفصول فصول الأجناس ، ولا تكون أولية . وفصول الفصول ان كانت أعم فهي في حكم أجناس الفصول ، أو مساوية فهي في حكم الفصول وأولية ، وأنت تعرف من هذا أجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة . وكما أن المحمول الأول قد يقال على وجوه فكذلك المحمول على الشيء بذاته ولما هو يقال على وجوه ، ولنا نحتاج في هذا الموضع الى أن نمد وجوها لا تناسب هذا الموضع فيقال محمول بذاته ، ومن طريق ما هو لما يكون داخل في ذات الشيء وماهيته سواء كان مقولاً في ماهيته أو داخل في جملة المقول في ماهيته على أنه جزء له . ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارضاً له الى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لاجل شيء أعم منه حمل « المتحرك بالارادة » على « الانسان » بسبب أنه حيوان ، ولأجل شيء أخص منه حمل قبول « الكتابة » على « الحيوان » بسبب كونه انساناً . ويقال محمول بذاته ولما هو اذ كان أولاً بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول . وقد يقال محمول

بذاته لاجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أوعلى بعضه إلا الى تهيو فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ الى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للانسان . ويفارق الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور بأن هذا له بحسب اعتبار التهيؤ ، وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل ، وهذا هو أحد أجزاء القسيمة التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني ، مثل المفرد والزوج مثلاً للعدد ، ومثل الكتابة والامية للانسان ، إلا أن بين هذين المثالين فرقا ، فان التهيؤ للفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، وأما العدد الذي هو فرد فهو بالضرورة ودائماً هو فرد . وأما الثاني فان التهيؤ فيه باعتبار الطبيعة الموضوعية في التجريد العقلي وفي الوجود خارجاً أي جزئي كان منها ، فان كان واحداً من الكتابة والامية يتبها لها الانسان الموجود أي انسان كان ، والأشياء العامة تكون لها فصولها المقسمة ، وعوارض أنواعها وخواصها مقولة عايتها وبذاتها ومن طريق ما هو على هذا الاعتبار .

وجميع هذه كيف كانت . والمحمولات التي لا تقوم الشيء وتعرض للسبب شيء أعم ينخص باسم الأعراض الذاتية أي اللواحق الذاتية ، وهي غير المحمولات الذاتية في المعنى لأن المحمولات الذاتية قد تقال على غير هذا المعنى . وإذا قيل لهذه أعراض فليس يعنى به العرض الذي يوضع بأزاء الجوهر ، بل يعنى به العرضي ، وأما العرض الذي بأزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا ، وليس يعنى به العرض الذي هو أحد الخمسة الذي من حقه أن يسمى عرضاً عاماً فان هذا أيضاً يقال على الخاصة المساوية وعلى الخاصة التي هي أقل ، مثل الكتابة للانسان والحيوان . وهذه المعاني يجب أن تكون محققة محصلة .

في أصناف التعريف

التعريف — هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً ما هو المعروف . وذلك (الفعل) قد يكون كلاماً ، وقد يكون إشارة .

والتعريف الذي يكون بالكلام — إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه وبين ما يتصور من جهته ، على النحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه .. وإما أن يكون بكلام بينه وبين ما يتصور من جهته واسطة ، ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونعته عليه ، فبدل اللفظ دلالة اللفظية على معنى ، فاذا دل على ذلك — دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير ، لأن ذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده ، أو مع قرينة ، إلى المعنى المقصود بالتصوير . وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء ، لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء ، فاذا تصور ذلك المعنى يمثل في النفس المعنى الذي يلزمه ، مثل تصور «الأب» عند ذكر «الابن» وتصور «المحرك» عند ذكر «المتحرك» عند من يصدق أن لكل متحرك محركاً .

وهذا القسم ، وإن دخل فيما نحن بسبيله من وجهه ، فيجب أن يفرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في ذهن من جهة محمولاته . وأما الذي يمثل تابعاً لتمثيل من غير أن تكون العادة جارية بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وإن كان يمثل ويتبع ، فليفرد له اسم آخر .

والتعريف الذي يكون بالمحمولات — فقد يكون بمحمول مفرد ، إذا كان ذلك المحمول خاصاً بالشيء . وقد يكون بمحمولات تركيب معاً . وكل واحد قد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم ، بل لازم أو عارض .

والتعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما ولشخص ما . وأما المعنى الكلي فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية . وأما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو أمر لازم غير عارض .

فالمعاني التي تناولها العلوم — هي المعاني الكلية وما يجري مجراها ويدخل في حكمها ، فيبقى اذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم اما أن يكون بمقوم أولازم : و (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بفصله ، فان الجنس مشترك فيه لا يشير الى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الاحوال ، وان توهم بعض الناس أنه قد يقع به تعريف "ما" وبالجملة أن التعريف يقتضي التخصيص لا غير . و (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة . فان حال اللازم العام في أنه مشترك لا يشير الى جزئياته حال الجنس .

و (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي اذا وجدت شرائط نقولها كان حدا محققا ، وان تساوى وقد بعض الشرائط كان حدا خداجا ، أو كان جزء حد . و (التعريف المركب لامن المقوم الصرف) هو الذي اذا وجد شرائط نوردها كان رسما محققا ، وان نقصه بعضها كان رسما خداجا .

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو (حد تام) ، أوجز حد وحد خداج . فان المقومات محققة الوجود للشيء و بينة له فانها أجزاء لماهيته ، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته ، فاذا دخلته أجزاءه ومقوماته كانت حاصلة معه في الذهن ، وليس كل حاصل في الذهن متمثلا فيه بالفعل دائما ، بل هو الذي اذا التفت اليه وجد حاضرا وقد يصد عنه الى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق ، بل يكون كالحزون المعرض عنه . وأما كيفية هذا فليطلب من (علم النفس) .

ونحن نشير في حصول أجزاء الماهية مع الماهية الى هذا النحو من الحصول ، فاذا أخطر بالبال لم يغفل الذهن عن وجوده للماهية الا أن يعرض عنه ولا يخطر بالبال ، وحين يعرف به الشيء فقد تصدى لخطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود للماهية .

فيجب اذن — اذا كان موجودا للماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية — أن لا تبقى شبه البتة وتمثل معها الماهية المجموعة عنها

في الذهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل ما لو أصلح اصلاً ما تتمثل معه الماهية .
 وأما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود للشيء ولا بين اللزوم له ، فيجوز أن
 تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصة له مركبة
 ولسكنه لا ينقل الذهن الى الشيء فلا يكون رسماً ، وكيف يكون رسماً وشرط الرسم
 أن يكون تعريفاً ، وقد لا يكون أيضاً رسماً خداجاً اذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف
 اليه رسماً تاماً ، بل يكون خاصة مركبة من لوازم الشيء المجهولة ما من شأنه النظر في أن
 يثبت لزومه للشيء ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، ومن هذه اللوازم قد
 يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسماً بالقياس الى انسان دون انسان ولا يكون
 رسماً مطلقاً ، وإنما يكون رسماً بالقياس الى من يجمع علتين ، احدهما أن يعلم
 بالاكتساب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف ، والثاني أن يعلم أنها تخصه
 علماً خاطراً بالبال ، وإنما لا يكون رسماً مطلقاً لانه ليس يقتضي تعريفاً مطلقاً .

ولقائل أن يقول : « لقد أخلتكم بالتعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ،
 والتعريف الذي يكون على سبيل المقايضة . مثال الأول أن يقول قائل : الحيوان هو مثل
 الفرس والانسان والطائر ، ومثال الثاني أن يقول : ان النفس هي التي تقوم من البدن
 مقام الربان من السفينة » فنقول : أما التمثيل فليس بتعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ،
 وقد يقع فيه الغلط كثيراً ، فان التعريف بمثل المثال الذي أورد للتمثيل ربما أوهم أن
 الحيوان لا يكون الا ذا رجلين أو أرجل وأن عديم الرجل ليس بحيوان ، وكيف لا
 والقائل « أن الحيوان هو كالفرس والانسان » قد قال قولاً مبهما حين لم يبين أنه
 كالفرس والانسان في (ماذا) ، فان بين أنه كالفرس والانسان في أنه ذو جسم
 حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل لشيء مما سلف ، وكان
 التمثيل نافعاً ، لافي تصور المعنى ، بل في تسهيل سبيل تصوره وفي أن للمعنى والوجود
 ما يطابقه .

وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير
 من معاني الاشكال الموردة في كتب الهندسة ، وان كان وجودها في حيز الامكان ،

ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ « الخلاء » ومفهوم لفظ « الغير المتناهي » في المقادير ، فإن مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استحالة وجودها ، ولو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فإن مالا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان أثباتاً أو نفياً .

وأما الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق ، فإن النسبة من لواحق الاشياء ولوازمها ، والشيء قد يكون له اعتبار بذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم ، فيكون مثلاً باعتبار ذاته انساناً وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك . وقد يكون اعتباره بحاله اعتباراً لا يتعداه ، وقد يكون اعتباراً يتعداه . وإذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله خاصة له . فإذا أتى بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله ، وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله إما رسماً وأما قولاً من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته : فإنه ان كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله الى تصور ذاته كان القول رسماً لذاته ، وان كان لا ينتقل ، بل يقف عليه - كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا أن هاهنا شيئاً اذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حياً ، وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها أمراً ، ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب اللغة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم ، بل انما يوقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبراً أو محرراً أو كمالاً أو غير ذلك للبدن ، فيسمونه إما روحاً وأما نفساً ، كما يسمون غيره أباً وملكاً ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفساً وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ أنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو كمال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا - بحسب حاله التي تسمى لها نفساً - حداً حقيقياً ، لكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة أو رسماً ، فإن كان هذا مثل قول القائل في تعريف المربع - أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت - أنه الشيء الذي يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاصي الى أن يتصور أنه السطح المربع ، فينتد رسم . وان كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاضلاع أنه الذي يكون السطحان المتمان جنبتين قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسماً الا بالقياس الى من عرف وجوده له ، وربما كان حد الشيء - بحسب حالة - رسماً له بحسب حالة أخرى تخصه ، فانه ربما كان للشيء حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ، ووجود أحدهما مع الآخر بين نفسه أو معلوم برهان أو بمصادقة من الحس ، فاذا حد بحسب إحدى الحالين انتقل الذهن اليه بحسب الحال الأخرى ، ولهذا انه يشبه أن تكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس في أوهامهم أو عقولهم ، فاذا قيل « الضحك المنتصب القائمة » انتقل الذهن في كثير منهم الى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يعد أن يكون للشيء بحسب الحالين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة الاخرى رسماً ، وذلك اذا كان تلازمهما متضحاً ، وتعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متأتياً .

واعلم أن الفصل والخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر ينضاف الى مفهومهما ليس بمعرف حقيقي ، فانك اذا قلت « ناطق » فاعلم يفهم منه شيء له نطق ، ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أي شيء كان الا أن يعلم علماً آخر تصديقاً لا تصورياً أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء الا كذا وكذا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن اذا عرفت ، فان التعريف بالفصل لذات النوع اما غير تام تعريف واما تعريف بقرينة على سبيل نقل الذهن من شيء الى آخر يلزمه لا يطابقه ولا يتضمنه ، والتعريف بالخاصة وحدها أبعد في هذا المذهب من الفصل ، فاذا قرن بذلك أمر ما آخر ، جنس أو كجنسي مخصص به ، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام ، والا كان القول خاصة مركبة .

واعلم أنك اذا عرفت الشيء بالفصل فاقترنت به القرينة المذكورة ، وصار القول تعريفاً - فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكت عنه ، فلو

أنك نطقت بجميع ما وقع به التعريف — فكان ذلك قولاً لا لفظاً مفرداً ، فتبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قولاً ، فأذن التعريف بالمحمولات يجب أن يكون قولاً ، وكل تعريف مما نحن بسبيله اما بالاسم ، واما بقول هو حد ، واما بقول هو رسم .

في الحد

الشيء الذي يقال له (الحد) — إما أن يكون بحسب الاسم ، واما أن يكون بحسب الذات . والذي بحسب الاسم « هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند استعماله » . والذي بحسب الذات « فهو القول المفصل المعروف للذات بما هيته » . وكل من تلفظ بلفظ فاليه تحديده اذا أجاد العبارة لما يقصد اليه من المعنى ، ولا مناقشة معه البتة الا اذا كان قد زاع عما قصده بشيء مما سيقوله . وأما اذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي ، ثم قال لمجموعها : انه مرادي بما أطلقت منه من اللفظ . فهو حد ذلك اللفظ ، اذا لم يكن قد أساء في التأليف مما ستسمعه ، ولم يكن بحيث اذا أضفت الى ما أورده زيادة معنى كان مخصصا لما ألفه أو غير مخصص فعرضت عليه ما ألفه والزيادة على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله ، فقال هو هو ، مثال ذلك أن « الانسان » اذا استعمله متكلم في كلامه ، فسأله ما يعني به فقال انه « الحيوان المنتصب القامة ، البادي بالبشرة ، الذي له رجلان » فأول ما له أنه قد حد الانسان بحسب استعماله لفظه ، وليس لك أن تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة اذا كان الحيوان في هذه الصفة موجودا ، وكان له بهذه الصفة اعتبار ، وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم ، وأكثر ما يكون أن تؤاخذ به أمر اللغة ، وهو بعيد عن المآخذ العلمية ، لكنك ان زدت على هذا المبلغ الذي ألفه « الضاحك » فقلت « أأستعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي بالبشرة الضاحك ؟ » فقال « أعني به » أو قلت « أأستعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي البشارة الكاتب ؟ » فقال « أعنيه به » فقد أساء ، لأنه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولا ضاحك منها ولا كاتب كاعتبارها مع أحدهما ، وليس إذا لم يزد لها الضاحك خصوصاً لم يزد لها معنى ، اللهم الا أن يكون هذا القائل لم يعن بإيراد هذا التأليف دلالة أولية على مفهوم الاسم ، كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه و يعرض له كذا لامن حيث هي لواحقته وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أجهلها ، فيكون هذا غير حد بحسب اسمه ، ويكون ضرباً من التعريف الرسمي ناقصاً منذ كر حكه من بعد ، وكذلك إذا نقص شيء مما أورده في التأليف فبقي الباقي مساوياً أو أعم .

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الاول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالفعل نوعاً من أنواع الأشياء سواء كان نوعاً فوقه جنس ، أو كان نوعاً باعتبار كليته في نفسه بالقياس الى ما يعرض تحته ، أو كان معنى كلياً غير نوع فيدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أول تقومه ، وفي الثاني أن يلحظ الذات ، وتلك الحال والماهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخرى ، فان ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما حددناه فربما فعل رسماً ما ، وأما حداً فكللاً . مثاله ان أراد أن يحد « الانسان » بحسب وجوده فيجب أن يشير الى أول ما به يقوم هذا الشيء الذي يقع عليه اسم الانسان ، وإنما يقوم أول ما يقوم بجنسه القريب وفصله ، فيجب أن يورد جنسه وفصله ضرورة . فاذا أوردت ما هيته . وان أمكن ان يكون للشيء الواحد فصول مقومة تحت الجنس الاقرب معا ليس أحد الفصيلين يقوم أمراً أعم والفصل الثاني يقوم أمراً أخص ، فيلزمه أن يورد الفصيلين أو الفصول معا اذا كانت ذاته مجموع جميع ذلك فاذا لم يدل على شيء من أجزاء ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته ، فان لم يفعل الحاد هذا ، بل قال في حد الانسان « انه حيوان ضحاك » فبادل على ذاته ، بل أورد من أموره ما يرد بعد

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار، وان كان الشيء - الذي هو ذاته - هو أيضا هذا الشيء من طريق الوضع والحمل، وقد عرفت الفرق بينهما وبالحقيقة، فان هذا قد أشار الى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الانسان التي هي أول ماتتقوم. ولما كان ذات كل شيء واحدة وكان ذاته - من طريق اعتبارها بحال واحدة - واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعروف لمساهية تلك الذات تعريفا أوليا - وهو الحد - الا واحدا.

ثم الأمور التي تحد - اما بسيطة واما مركبة.

والمركبة اما مركبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في بابه، أو مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركيب معنى ومعنى فتجمع منهما محمولا واحدا ثم تركيب المجموع منهما مع أحدهما تركيبا وضعيا قليل الجدوى مثل أن تركيب الأنف والتعير فتوقع عليه اسم «الافطس» فتقول «أنف أفطس» أو تسمى تعير الأنف فطوسية ثم تقول «أنف أفطس» وبين الوجهين فرق، وليس كما يظن الظاهريون فانك اذا سميت الأنف ذا التعير أفطس كان الفطس لا تعيرا في الأنف، بل كون الأنف ذا تعير وبين الاعتبارين فرق، فان الافطس بحسب أحد الاعتبارين أنف فيه تعير وبحسب الاعتبار الثاني أنف ذو تعير في الأنف (١)، وهذان الاعتباران وان تلازما وتعارنا فهما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة، ويجب أن تتكلم في حد واحد واحد منها :
فأما الأمر البسيط - فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سميناه الحد الحقيقي، فان هذا مما لا يكون البتة، وان ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه الى بعض كما تضيف الفصل الى الجنس. واعلم ان أكثر ما تحد به هذه الأشياء ليست بمحدود، وأكثر ما يجعل لها أجناسا هي لوازم عامة غير الأجناس، واذا أردت أن تعرفها باللازم والخواص فيجب أن

(١) يريد أن معنى (أنف) داخل في مفهوم (الافطس) فاذا دخل لفظ (أنف) على (الافطس)

نكرر معناه . راجع آخر فصل (الحد) من هذا الكتاب .

تكون تلك اللوازم والخواص بينة الوجود في الموجودات والثبات في الثابتات ، اما مطلقا واما بحسب من مخاطبه به . فان من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب ، كما أن من الاحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب . وأما اذا كان اللازم أو الخاصة مجهولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف يعرف بالمجهول ؟ مثال اللازم المجهول الذي هو أعم من الشيء — المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث ، فانه كذلك لمتوازي الاضلاع . ومثال الخاصة المجهولة — كون المثلث مساوي الزوايا لقائمين ، فان هذين اذا كانا مجهولين فقلت مثلا في تعريف المثلث انه المساوي لما هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة الا أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن تفهمه معنى لفظة المثلث ومفهومها ، بل يجب أن يكون المعروف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه .

ثم لا يخلو اما أن يقع به ثقل الى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن الى تصور ذات الشيء الذي له لازم أو خاصة ، وقد أشرنا الى مثل هذا التعريف حين فصلنا أصناف التعريف ، فيكون هذا التعريف تعريفاً يقوم في الحقيقة مقام الحد ، وبالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشيء بتوسط حال من أحواله ، فلا يجب أن يقصر عن الدلالة على ذاته بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته ، لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء . فهذا قسم من القسمين . ومن شرطه أن تكون تلك اللوازم والخواص مع يان وجودهما وثبوتهما مطلقا بينة الوجود والثبات للشيء بيانا غير محتاج الى وسط .

وإما أن لا يقع به ثقل الى تفهيم الذات ، وإنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره ، وإن الشيء الذي له حال من الاحوال كذا فلا يزيد من تعريف ذاته الا على المعروف من نسبته وأنه مخصوص بلوازم تلزمه ، وأما خاصيته في ذاته فلا يعلم بذلك ولا يوقف عليه وتبقى مجهولة ، وهي التي ينبغي أن تعلم حتى تعلم ذاته فهذا ان عد ربما فيجب أن لا يعد في درجة الرسم الأول وما يجزئ ، أو لو خص باسم يفارقه به وما يجزئ أن يعد الأول في عداد الحدود .

واعلم أن الصور والقوى الفعالة والمنفعة اذا أورد القول المعرف اياها مأخوذاً فيه أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك - فان القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حداً وقد لا يكون وذلك لأن لها في أنفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها اما جواهر واما كيفيات ، واعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل ، أو يصح عليها مما قيل ، والصحة كما قد علمت من اللوازم . وليس يمكن أن تكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس الى الغير لأنها اما أن تكون نفس الاضافة من حيث هي اضافة ، أو نفس كون الشيء معقول الماهية بالقياس الى الغير ، أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس الى الغير ، أو تكون انما يقع عليها الاسم من حيث اجتماع طبيعة معقولة بنفسها واطضافة مقرونة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول .

ولو كانت الصور والقوى لا وجود لها الا أن تكون معقولة بالقياس الى الغير بنحو من الانحاء لم يجب أن تعرف جواهر وكيفيات ، ولنضع أنها معدودة كذلك ، واذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص ، ولنضع هذا أيضاً ، وكيف لا وصدور الفعل يكون لا عن مجرد اضافة ، بل عن ذات لها اضافة ، وكذلك صدور الانفعال . والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى .

فبقي أن تكون اما ذوات لها وجود خاص يلزمها اضافة ، واما ذوات فيها تركيب من الامرين . فان كانت ذوات لها وجود خاص لم يخل اما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات ، فيكون تعريفه باللازم من الاضافة رسماً . أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم ، فيكون بالقياس الى هذا المقصود حداً .

وكثير من القوى والصور انما تطلق عليها الاسماء من جهة ما يلزمها من الاضافة فيقال « خفة » و « ثقل » ونحو ذلك . وأما اذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فلاقتصار على الامر الاضافي من جزئيه غير معرف له تعريفاً تاماً ، على ما علمت ان الإقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد ، بل ولا يتم بها التعريف والترسيم .

على ان النظر في الصور والقوى نظر في البسائط ، وكلامنا الآن في البسائط ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم التام والناقص مشتركا للبسائط والمركبات فان المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعا . وأفضل الرسمين هو الرسم التام ، وأخسهما الرسم الناقص ، على أنه يختلف أيضا بحسب قرب اللازم من المفهوم والبعد منه ، فانه ليس استعمال المميز في رسم الانسان كاستعمال المتعجب ولا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك .

واذا كان الرسم مأخوذا من اللوازم التي هي المقومات للوجود ، وان لم يكن للماهية والمفهوم ، وكان من الجنس الثاني ، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود ، وان لم تكن الماهية والمفهوم ، وكثيرا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضا ، وكثيرا ما يريدون ذلك . وقد وقع الفراغ مما هو حد الشيء البسيط أو المركب فضلا عن رسمه المعروف له ، مثل أخذهم توسط « الأرض » في تحديدهم لكسوف القمر ، فأنهم يحددون كسوف القمر بأنه « خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الأرض بينه وبينها » وليس مفهوم كسوف القمر الا ذلك الخلو في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه ، وأما أنه كان يستنير عن الشمس وانقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أسبابه الخفية في وجوده التي لا يحس بها الا العلماء . وبالحقيقة ليس من حقه أن يضطر اليه في رسم الكسوف فضلا عن حده وهم يجعلونه جزءا من حده ، ويوردونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ، ثم يجعلون له شأنًا في مقايسته مع البرهان لا ينكشف عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل أنه « زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موضوع بأزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الجو اذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكاس اسم أو بسبب كسوف الشمس اذا كان كسوفًا تاما لم يسم ليلا الا على سبيل استعارة ومجاز ، ثم ان قال قائل : انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كان له أن يقول ذلك ، ولكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس البتة ، بل وجب أن يورده على وجه أعم من ذلك .

ولهم من هذا القليل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه « شوق انتفالي الى الانتقام يغلي منه دم القلب » فان غليان دم القلب كان سببا للغضب ، واسم الغضب موضوع بأزاء الشوق الانتفالي للانتقام وان جاز أن يحتد معه القلب .

ومن جملة الأمور التي يدل عليها بالقول المعرف هي الأعدام ، وليست هي بالحقيقة ذواتا ولا أمورا موجودة ، والالارتكم منها في الشيء الواحد ما لانهاية له ، ولا هي بسيطة بالحقيقة . وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة والعجز والسكون ، والنحو الذي يتصور فيها يتصور بقياس ما الى شيء ونسبة ، فان العمى ليس الا لنسبة مخصصة بالبصر فلا تعقل الا بتركيب ، وذلك التركيب هو تركيب بملكة تقابلها وتخصصها ، كالعمى بالبصر والسكون بالحركة والظلمة بالنور ، ومقابلاتها معقولة في نفسها .

وأما المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهر - فمنها ما أوردناه في القسم الأول في الفصل الذي ضمناه أصناف التركيبات ، وهي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها ، وهذه قائما تحدد بما يدل به على ذواتها ، والدلالة على ذوات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكاملها ، فانه ان خرج منها شيء ووقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف لحقيقة الذات فان حقيقة الذات هي ما هي بجميع ما تقوم به ، فاذا أورد بعض مقوماته فقد أورد بعض ذاته أو بعض معاني ذاته ، وما ليس هو بعد ذاته الا بقرينة ، فاذا دل على حقيقة الذات فبدل على سبيل نقل الذهن من ناقص الى تام ومن شيء الى لازمه الخارج عنه لاعلى سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته .

ويجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء ، فان التمييز يتبعه ، وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم . وقد يناله بالحد الناقص المذكور ، ولانعيقه فيما يؤثره ، ولكننا نستحب له أن يقصد القصد الأتم والأفضل .

والأمور التي يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس والفصول هي الأمور التي فيها هذا التركيب . وأما الأمور البسيطة والأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فانك لا تجد فيها هذا الحد وذلك أن البسيطة لا تجد لها دالا على الماهية

تقتضي أجزاءه اختلاف دلالات بمقومات ، بل عسى أن تجد له لفظاً مفرداً ونجد له رسماً ينقل الذهن الى تصورهِ على بساطته . وأما الامور المركبة غير هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدوداً ، ولكنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول : أما أنك تجد لها حدوداً فلا أنك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن مقوماته ، وأما أنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول فلا أن تركيبها ليس من أجناس وفصول . ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالاً على ماهية الشيء ، ومطابقاً لمفهوم اللفظ ، ليس مأخوذاً من أمور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ ينحصر القول المجموع منها ، وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم . وما عليك - بعد أن تفعل هذا - أن لا تكون أوردت جنساً وفصلاً فيما لا يكون له جنس وفصل ، ومن الذي قد فرض عليك ذلك ؟ وأما أمثال هذه التركيبات فمثل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فانك تحتاج أن تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما وتدل على وجود البياض منهما للجسم ، فإذا فعلت ذلك فتراك قد قصرت في الدلالة على حقيقة الشيء وانحرقت عنها الى تعريفها بلوازمها كلها .

وأصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة ، فربما يقع التركيب للشيء مع أحد علله . أما (الفاعلية) مثل العطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل . وأما (المادية) مثل القرحة فانه مثلاً اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص وهو جبين الفرس . وأما (الصورية) مثلاً مثل الأفعس فانه اسم لأنف متصور بالتعبير . وأما (الغائية) مثل الخاتم فانه اسم لحلقة مقرونة بما هو كائن لها وغاية من التجميل بها في الاصبع . ولا يجب الآن أن يناقش في الأمثلة اذا انكشفت جليلة الحال فيها عن خلاف ما . وربما وقع التركيب مع معلولاته . مثل الخالق والرازق وغير ذلك .

وقد يكون ضرب من التركيب بين أشياء لا هي علل بعضها لبعض ولا معلولات . وربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد . وربما كانت مختلفة كتركيب البلقة من سواد وبياض . وربما كان التركيب بين أول بسائطها يقتضي استضافة تركيب آخر معنوي اليها مثل التركيب لأجزاء السرير فانه لا يتم السرير بتركيب

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب . ومثل التركيب للاستقصات (١) في الكائنات فإنه لا يتم الكائن منها بتركيب أجزاء الاستقصات ما لم يكن هناك معها استحالة وامتزاج ، وإذا حققت كان - مثل ما أوردناه من الترتيب والاستحالة - أحد أجزاء المركب في المفهوم وإن لم يكن جزءاً أولاً قائماً في نفسه ، بل كان مع توابع الأجزاء الأولى القائمة في أنفسها . وسنورد فيما يستقبلك اشارات الى أحكام في حدود أمثال هذه المركبات . ومن عادة الناس أن لا يفتنوا لكون مثل الترتيب والاستحالة أجزاء للمفاهيم إذ لا يجدونها متميزة منفردة . كما من عادتهم أن لا يفتنوا أن مثل العدميات ، ومثل الإيجاب والتقبل ، ومثل الأبرة النفسية والملكية معان فيها تركيب .

وهذه الأشياء التي أشرنا الى أنها الأشياء التي منها التركيب لا يسع إلا خلال بشيء منها في تحديد ما يركب منها وإيراد القول المرادف لاسم كل واحد منها . ويجب استعمالها أيضاً في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة إذا تألف منها قول مساو وخصوصاً العال الغائية ، وكذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم مما ذكرناه ، فإن العال الغائية شديدة المناسبة للتعريف .

واعلم أن كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعاً ما ، فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشيء ، فإن الجاري مجرى الشيء في الجهالة لا يعرفه . ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون « أن كل واحد من المضافين يعرف بالآخر » ولم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشيء وبين ما يتعرف مع الشيء ، فإن الذي يتعرف به الشيء هو أقدم تعرفاً من الشيء ، والذي يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه . وكل واحد من المضافين متعرف مع الآخر ، إذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر وأعني بالمضافين الشئيين الذين يعقل كل واحد منهما مقيساً الى الآخر ، مثل « الابن » يعرف مقيساً بـ « الأب » والأب يعقل مقيساً بالابن ، وإنما أوبة هذا

(١) وضبطها السيد الجرجاني في التعريفات والتهاوني في كشف اصطلاحات الفنون بالطاء هكذا : « اسطقس » و « اسطقتات » وقلاً انها لفظ يوناني بمعنى « الاصل » وتسمى العناصر الاربع التي هي الماء والارض والهواء والنار « اسطقتات » لانها أصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن اه

وأبينة ذلك لاجل وضعه ازاء الآخر ، بل هو نحو وضعه ازاء الآخر ، لكن الآخر اذا كان مجهولا لم ينفع تعريف الأول به ، بل احتيج الى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقذح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعا — من حيث هما مضافان — انتقداحا واحدا أو معا ، فانه لا يجب أن يحد الاب فيقال أنه « الحيوان الذي له ابن » بل يقال انه « الحيوان الذي يولد من مائه أو من صنع كذا منه . حيوان مشارك له في النوع أو الجنس بـ من حيث أن ذلك متولد منه » ويقال في الجار انه « ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار انسان آخر من حيث هو كذلك » فينقذح لك في الحال المقابلة والمتقابلان معا ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضائفين المجهولين لا يحتاج في تعريف شيء منها الى استعمال المحدود أو المتعرف .

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد ويرسم ، فان كان الشيء الذي تستعمله معنى لفظه موردا على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفهيم . وأما حقائق الأشياء في أنفسها فتجري مجاريها من الصواب .

وتفصيل هذا أن سائلا لو قال « ليحقق لي مفهوم الانسان الانسان » لم يكن بد من أن يقال له « الحيوان الناطق الحيوان الناطق » مرتين ، ولم يكن هذا قبيحا أو محالا بالقياس الى السؤال وبحسب وجوب الجواب ، لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به ، وان كان هذا بنفسه — لا بالقياس الى ما هو تفهيمه — محالا أو قبيحا أو هذيانا . وكذلك اذا سأل عن حد الأنف الأنف أو شرح اسمه كان الجواب « هو أنه أنف هو أنف ذو تعبير » وذلك أنه أورد لفظ الأنف مقرونا بالأنف والأنف هو اسم لا لكل تعبير كيف كان ، بل لما كان من ذلك أنفا ، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه ، ولم يكن هذا قبيحا ، غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول « أنف أنف » كما هو قبيح وهذيان أن يقول « انسان حيوان » أو « انسان انسان » ، فان لم يعن بالأنف أنفا ذا تعبير ، بل ذا تعبير في الأنف

كان الذي يجب أن يقال حينئذ ان الأنف الأفطس هو أنف ذو تعبير في الأنف ، وكان أخف شناعة من الأول ، وإن لم يكن بريثا منها براءة مطلقة . وإذا كان الأفطس هو ذو تعبير في الأنف جاز أن يسمى الحيوان صاحب الأنف أفطس وإذا غني به أنف ذو تعبير لم يجز أن يسمى صاحب الأنف أفطس الا باشتراك الاسم . والمشهور عند الناظرين في صناعة الحدود أن من الاعراض والصور ما يؤخذ الموضوع في حده ومنه ما لا يؤخذ الموضوع في حده ويشبهون الاول بالفطوسية ويشبهون الآخر بالتعبير . ونحن يلزمنا أن نقول في هذا ما هو القول المعتدل الذي لا تمصب فيه فنقول :

أولا لا شك في أن الاشياء التي لها موضوعات اعتبار كون لها في الموضوع وتعلم أن لنا أن نسميها من حيث هي كذلك باسماء . ومن البين الواضح أن شرح ما كان من الاسماء موضوعا على هذا الوجه يتضمن الاشارة الى الموضوع كما أن لنا أن نسمي الموضوعات من حيث لها أعراض وصور باسماء فنقول مثلا أفطس وأبلق وبحج أن نورد في شرح تلك الاسماء اشارة الى تلك الاعراض والصور ، فهذا شيء لا يفترق فيه الحال بين الموضوعات وما يوجد لها . ولا يجب أن يكون تعلق الناظرين في هذا الشأن مقصورا على مثل الفطوسية التي جعلت اسما لتعبير بشرط موضوع ، بل يجب أن تعتبر نفوس حقائق الموجودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتها وأن كليهما مشتركة في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط . ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية انما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها ، لا من شرائط الوجود ومقوماته ، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حد شيء وهو المفيد لوجود الاشياء . وإذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول : ان اللحمية مثلا لما كانت لا توجد الا في مادة معينة وليس تصلح لها كل مادة ، ثم الترييع قد يوجد في مواد غير معينة ويصلح لها الذهب كما تصلح لها الفضة وكما يصلح لها الخشب ، بل تصلح لها كل مادة ، فمن الواجب أن يكون مقوم اللحمية — بما يقوم به من المواد — خلاف مقوم الترييع . ويجب من ذلك أن يكون تحديد الترييع مستغنيا عن الاشارة الى المادة وتحديد اللحمية مفتقرا اليها ، فان التعلق بالشيء في الوجود

أمر غير التعلق بالشيء في المفهوم .

واعلم أنك لست تطلب في التحديد الا المفهوم ، واذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات الى شيء آخر فتحديده كذلك ، وان كان وجوده متعلقا بشيء آخر كالسواد مثلا تخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به . فليس بواجب من الضرورة أن يكون تفهمه مقتضيا بتفهم شيء آخر اذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه . والقوم أنفسهم يقولون ان العرضية من لوازم الأمور التي هي الاعراض ، ليس من مقوماتها ، فلا يجب اذن أن يلتفت اليها في حدودها ان وجد لها حدود ، واذا لم يلتفت اليها لم يلتفت الى الموضوع له الا أن يكون هناك اعتبار آخر . فتبين أن دعواهم ليس تصح من نفس ما يثبتون به دعواهم ، اللهم الا أن تكون من الأعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها ، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئا غير هذا أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع ، ويكون مثها مثل الفطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراها من هذا القبيل ، لكننا نقول ان الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود ، وانما لها رسوم ، والرسوم من اللوازم التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في الوجود ، وان لم تكن في الماهية وما كان كذلك . فاذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري أن نعرف الأعراض والصور بموادها المتعينة . ولكن اذا كانت بينة اللزوم فما كان من مقومات الوجود من العلل والاسباب سواء كانت موضوعات أو غيرها غير بينة الوجود لم يلتفت اليها ، وما كانت بينة اللزوم دالة على الشيء منزلة اليه مميزة له استعملناها ضرورة فاحتجنا لذلك في شرح مفهوم كثير من الأعراض والصور الى ايراد الموضوعات والعلل ، بل لم نستغن عن ذلك لانا مضطرون الى تعريفها بالمقومات لوجودها وسائر لوازمها ، وما يقال لك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت اليه ، فال موضوعات والافعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شيء

تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غير حد ، لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض .
واعلم (١)

فصل في امتحان المحمول

نريد أن نخص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول ،
وفما هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك
بالتصور و بسداده أو غلطه .

فأما القوانين التي تقتض منها القضية بإيجاب المحمولات وبسلبها واكتساب
التصديق فيها فذلك غير مانحن فيه الآن فنقول :

ان السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين : منها ما يزيغ
الذهن عن المحمول الى غير المحمول ، وعن المسلوب الى غير المسلوب ، ليسو التصور ،
ومنها ما يقصر به عن التصور الفاصل البري عن جهة ، فيقع فيها الغلط فيما يتبع
ذلك التصور .

ولنبداً بالقسم الاول فنقول : ان الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه
الى غيره مما هو فيه بشأن ويكون منه على حال لا يكاد يميز بينه وبين المحمول .
وليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حين نطابق المشارك في الاسم مشاركاً في
المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى . فمن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سيبه ، مثل أن

(١) كذا وجد في المودة هذا الموضع منقطاً .
نسخة الاصل

وقد راجعنا في ذلك بعض الأئمة المحققين كما دتينا في مواضع الاشكال فقال (١) :
انه قد يقع في كثير من المؤلفات كلمة يريد المصنف أن يعلها بغيرها ، ثم يترك ذلك ويمرض
عنه من غير انتباه الى الضرب على تلك الكلمة ، فيتوهم أن في ذلك الموضع من النسخة نقصاً فرط
الناسخ بأكمالها ، وليس الامر كذلك .

وقد وقع مثل هذا فيما لا يحصى من الكتب ومنها (صحيح البخاري) ، كما ذكره الحافظ
ابن حجر في مقدمة شرحه .

تقول « ان الوجد يهرق الاتصال » وإنما يفرق الاتصال بسبب الوجد ، وليس محمولا البتة على الوجد . وكذلك اذا قال « ان الشك مساوي الانكار » وكذلك اذا حمل الشيء على سببه الغائي أو عكسه مثل أن تقول « ان الاستكنان هو الابتناء » و « الاستيلاد هو النكاح » أو تقول « ان التوحيد هو العقل » و « ان الملك هو العدل » أو حمل عليه سببه المادي كمن يقول « ان الانسان هو لحم وعظم » و « ان الكرسي هو عود » أو حمل عليه سببه الصوري ، مثل أن تقول « ان الانسان تمكن من التمييز » و « ان الروح حرارة غريزية » ومن هذه الابواب قولهم للطف السرقة « ذكاء » والذكاء هيئة للقوة التي هي سبب السرقة . وكذلك قولهم للسرقة « قدرة على الاخذ سرا » وأيضاً قولهم « ان الحلم تمكن واقتدار من الصبر على الغيظ » . ومن ذلك أن تأخذ بدل الشيء معلوله ، وهو عكس هذه الابواب ، ومن هذا الباب قولهم « ان قوة الحس استحالة جسمانية » و « ان العقل ادراك صحيح » . ومن ذلك أن تجعل المقارن الذي لا ينفك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا معلولا ، محمولا على الشيء . كمن يقول « ان الغيظ غم من كذا » وربما كان المقارن سابقاً متقدماً ثم يتبعه المحمول ، مثل الحال في محمول من يقول « ان الاستبصار والتصديق ظن » أو « السيل نزلة » (١) أو « النافض برد » أو « العشق غم » . ومن ذلك أن يحذف الشيء بصدق مطلقاً ، أي انه لا يخلو من صدق فتستعمله صدقاً كيف كان ، مثل أن يحذف اللون مبصراً بالقوة في الظلمة ، وهذا اذا كان اطلاق الحمل بمعنى أنه غير مسلوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه . وأما اذا كان اطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا ياتفت الى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقاً ولا يصدق مقيداً ان قيل .

ومن ذلك أن تأخذ العارض مكان المعروض على سبيل العكس ، مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه افراط المحبة ، وافراط المحبة صفة للمحبة لانفس المحبة والعشق نفس المحبة .

ومن هذا الباب أن تجعل التركيب مكان المركب ، مثل أن تقول « الحيوان تأليف نفس وبدن » و « الالحن تأليف نغمة متفتة بإيقاع » ولأول هو المؤلف من النفس والبدن لا التأليف ، والثاني هو المؤلف من النغمة المتفتة لا التأليف .

وأما وقوع الحمل غير ملخص عند التصور تلخيصا يعصمه من الغلط فيما يبنى عليه فمثل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كمال تحققه أن يقرن به شرط وقد أغفل وذلك الشرط اما اضافة أحوال ما بالطبع . واما من جهة اختلاف جزء وكل أو زمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول مقدر أو فعل وانفعال أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار مقارنة فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل ، مثال ذلك أن زيدا هو أب لا مطلقا ولكل شيء ، ولكن لعمري ويجب أن تراعى الاضافة الى ما بعد ادائها ، فيكون أبو الابن لأبوالصبي ، وكل انسان ذو رجاين ، لكن لا مطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع ، أي لو ترك وطبيعته ولم يعارض في ابتداء الخلقة أو بعده بما يمنع موجب طباعه والبيضاني أيضا لا مطلقا وكيف كان ، بل في ريشه . والأرض ثقيلة جدا ، لا كل جزء منها ولكن كائنها والشمس تنضج الثمار والجرو يعمر ، لكن في وقت بعينه أو بقدره . فان الجرو قد لا يعمر بعين مالم تفتح ، ولا يقال له أعمر مالم يكن عدمه للابصار في زمان في مثله يعمر . وكذلك قد يقول قوم ان نوعا من الحجارة يحدث عن حرك بعضه سحب ماطر ، ولكن فيما وراء النهر . والماء قد يبرد اذا لم يكن سخنا . واليبس سم ، ولكن اذا كان بقدر . والفاجر هو الذي يحب اللذة ، ولكن بافراط . والماء قد يحرق ، ولكن اذا امتحال الى حرارة . وكذلك العسل حار ، ولكن اذا انفعل من طبيعة الانسان . وكل خمر مسكر ، ولكن بالقوة . والماء قد يجمد ، ولكن عند البرد . كما أن الملح قد يذوب ، ولكن في الندوة . وأيضا فان الشمس تحل ، ولكن للشمع . والشمس تنقد ، ولكن للبيض . ومن هذا الباب أن تقول ان الطيب هو الشافي . والخطيب هو المقنع ، من غير أن تلحق شرط الأكثر .

وقد يتأني أن تنصب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنبه الذهن معها اذا غلط في تصويره فيعود الى الواجب . وهي راجعة الى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر، فيحتمل ذلك على النوع الذي يحتمل، ويكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك، مثل من يقول «ان الظن جهل» ثم الظن يحتمل ذلك والجهل لا يحتمل ذلك، أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائماً والموضوع لا يحتمله. كمن قال «ان العلم ظن» فإذا كان المحمول يحتمله لا مطلقاً والموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء، فانه ربما كان المحمول أعم، وانما يحتمله في بعض أنواعه أو أصنافه دون بعض، ويكون هذا الموضوع خارجاً من البعض المحتمل، أو يكون القول بالعكس، كمن قال «ان العشق شهوة الجماع وكما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع» أو يكونان مختلفين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات، مثل حمل التثنية على التعلم، والتعلم تحصيل علم مستقبل، والتذكر إعادة علم ماض، ولا مناقشة في المثال، وهذا في الزمان. ومثل من حمل الاختيار على المقدرة، والاختيار بحسب شخص، والمقدرة بحسب معنى عام، وهذا في الأضافة. ومثل من يقول «ان الذكرا بقاء العلم» والذكر اذا أضيف الى المذكور، وبقاء العلم انما يضاف الى العلم. ومثل من قال «ان الحرارة عترب» والحرارة حارة والعترب بارد، وهذا في الكيف. أو مثل من قال «ان التراب هو الثقيل جدا» والثقل جدا هو كتلة الأرض، وهذا في الكم. ومثل من قال «ان النوم ضعف الحس» وضعف الحس في القوة الحاسة، والنوم في مبدأ القوة الحاسة والمتحركة، وهذا في اختلاف الجزء. أو مثل «أن الرمد طفو» وهذا من الحر وذلك من البرد، وهذا في اختلاف السبب الفاعلي. أو مثل من يقول «ان الفطوسية تعير» وتلك في الأنف وهذا في الوسط، وهذا في اختلاف السبب القابلي. أو مثل من يقول «ان الخاتم قيد» وهذا للبس وذلك للحبس، وهذا في اختلاف السبب الفاعلي. أو مثل من يقول «ان التاج اكليل» وهذا في اختلاف السبب الصوري. أو مثل من يقول «الباب خشب» وهذا في اختلاف القوة والفعل.

ومما يليق بهذه الامتحانات أن يكون الموضوع والمحمول مختلفان في الثبات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرقص عقد » .
 ومما ينبه على خطأ الحمل أن يكون ما لا وجود له يجعله محمولا ، مثل من يقول
 « ان المسكان خلاء أو بعد مفطور غير بعد المتمكن » فيجعلون ما ليس بوجود محمولا
 على الموجود .
 واذا تعدينا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض .

فصل في امتحان العام

تأمل أول شيء هل المدعى أنه عام محمول أم لا ، وتأمل حال ما حمل على الشيء
 على أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هو أعم منه ، مثل أن تقول
 « ان المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابل » ثم حد المضاف يقال على كل
 مقابل وينظر في موضوعات الأخص مالم يحمل عليه الأعم كما يعرض لمن يقول « ان
 الخير بعم اللذة » ثم يوجد من اللذات ما هو ردي ، والأردأ أن لا يوجد الأعم محمولا
 على شيء من الأخص ، مثل ما يعرض لمن يقول « ان اللذة بعض الحركات » ثم
 يتفقد الحركات فلا يجد شيئا منها لذة ، بل يجد اللذة غاية ما لحركة ومطابقة لسكون
 ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا ،
 ولم يكن أحدهما أعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانتقالات » فانه يلزمه أن
 يجعل موضوعات الانتقالات أكثر ، ولا يجد الامر كذلك . ويقارب هذه الاعتبارات
 ما يقال من أنه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضحاك ،
 أو يرتفع ما جعل أعم بارتفاع ما جعل أخص وبالعكس ، مثل من جعل الواحد أعم
 من الموجود ولا يوجد الواحد مالم يكن الموجود .

ومما يجب أن يراعى هل العموم بالاسم أو بالمعنى ، مثل ما يقال « الحي الناطق »
 على الانسان وعلى الملك ، فاذا رجع الى المفهوم اختلف .

فصل في امتحان الذاتي المقوم

نأمل هل يحتاج أن يصير الشيء بحال آخر ، غير المحمول عليه ، ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول ، فان كان كذلك لم يكن المحمول ذاتيا بمعنى المقوم ، مثل الشيء إذا أردنا مثلا أن نجعله مساوي الزوايا لقائمتين لم يمكننا أن نغافضه بذلك ، بل نطلب أن نفعل به شيئا آخر وهو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع ، فيكون اذن كونه مساوي الزوايا لقائمتين انما يحمل عليه تابعا لحل المثلث عليه ، فلا يكون أول ما يقوم به شكلا خاصا ، واذا أردنا أن نجعله مثلثا لم نفتقر البتة الى أن نلغى الى جعلنا اياه مساوي الزوايا لشيء . وهذا الامتحان يظهر أجود اذا قدم مقوم أعم ، ثم أردف بالاختصاص .

وكذلك لا يمكننا أن نجعل الانسان أو الحيوان أو الزنجي ضاحكا الا اذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز ، وان كان المعنى عاما جدا فاعتبره بحسب أعم الاشياء وهو الشيء ، فانظر هل يحتاج الشيء مطلقا في أن يكون بتلك الحال الى أن تجعل له حالة أخرى قبله ، وأيضاً تنظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق ، مثل أن الانسان ان حمل عليه البقاء والموت على أنه مقوم ، ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلده ويدراً عنه الموت ، وهو يبقى بعينه ذلك الشخص ، فيكون اذن كونه مائتا حينئذ غير مقوم ، وأيضاً هل يمكن أن تتحقق الشيء بماهيته وتجعل له المحمول ؟ فانه ان أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم ، مثل أن الانسان قد يتفطن لحقيقته ويحتاج الى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه النشأة مائت لا محالة ، فالمائت اذن غير مقوم له . وهذا وان أشبه الذي قبله فهو غيره ، لانه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه ، وبيان كونه ضروري للزوم أن يرفع عنه .

ومما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مقول على المتقوم به مطلقا أو بشرط أوجهة ، فان من حق المقوم أن يكون مطلقا للذات ، وأما مثل المحسوس الذي يقال على الانسان لا من كل جهة ، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته .

في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم ، فإن وجد فليس بعرضي .
ويمتنحن العام فيه بامتحان العام مقرونًا به امتحان العرضية .

في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تعتبر كون الشيء محمولاً وأعم مقوماً ليس من اللوازم،
ثم تعتبر كونه جنساً ، فإذا بطل شيء من لاعتبارات الأولى بطل أنه جنس ، فإن لم
يبطل بقي لك أن تنظر هل ينحل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالاً عليه على مبدل
التضمن ، كمن جعل الحساس أو المتحرك بالارادة جنساً للإنسان وليس واحد منهما
يتضمن الدلالة على الآخر ، وإنما يدل عليه على سبيل الالتزام ، فليس اذن أحدهما
أولى من الآخر في أن يكون جنساً له . ويدخله في هذا أيضاً أن تجد شيئين ليس أحدهما
جنساً وقد جعل جنساً ، وذلك لأن الآخر ان كان ملازماً غير متضمن فقد كان
ما ذكرناه ، وان كان متضمناً أو متضمناً فالمتضمن أولى أن يكون جنساً ، فليس أحدهما
ليس أولى من الآخر بأن يكون جنساً . وهذا مثل أن تجعل القادر أو المختار جنساً للشارق ،
لا سيما إذا كان الأولى أن تجمع بينهما ، فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك .
ومما يمتحن به أن تنظر هل تحته اختلاف بالفصول ، فانه ان كان اختلاف تحته
الا بالعوارض واللاواحق اختلاف أشخاص الناس بعوارضهم ، فليس المعنى المقوم
جنساً .

ومما يمتحن به أنه هل ماهو جنس مقول على ذات الشيء قول مقوم غير الجنس
بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسه ، مثل الحساس والناطق على الانسان .
ومما يمتحن به هل يختلف الجنس والنوع في النسبة إلى الجنس الأعلى على ما يقولون
ان الملازمة من أنواع جنس يجعلونه المضاف ثم الشجاعة يجعلونه من أنواع الكيف

وهذا مما لا يجوز، فإن الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعاً أو نوع نوع وحمل مقوماً فإنه لا يجوز أن يكون مقوماً لنوعه ليس مقوماً لنوعه، ولا يجوز أن لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الأسفل أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى.

ومما يمتحن به أن ينظر هل ما وضع نوعاً للجنس هو فصل قائم لأنواع أو هو صنف لأنواع، مثال الأول أن يجعل العدد جنساً للفردية، أو الحيوان للناطق. ومثال الثاني أن يجعل الحيوان جنساً للذكر أو الأنثى، والذكرية من لوازم أنواع الحيوان لا من الفصول التي تطرأ على الحيوان أول طرؤ فتروعه. وأقبح من هذا أن يجعل ما هو أولى بأن يكون نوعاً جنساً، وما هو أولى بأن يكون جنساً نوعاً، كمن قال «ان الاتصال جنس الاجتماع»، وكثيراً ما يغلط فيجعل الفصل جنساً، كمن يجعل العشق افراط محبة، وإنما هو محبة مفرطة. وكذلك من يقول مثلاً «ان الفضيلة ملكة محمودة» والمحمود كالجنس للفضيلة.

ومن هاهنا يمكنك أن تمتحن الفصل أيضاً والنوع.

في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال الفصل، فيوضع النوع نفسه مكان الفصل، فتقول مثلاً في حد التهزؤ «انه يشتم مع استخفاف» والاستخفاف ليس فصلاً لقسم الشتم، بل كالنوع له، وربما أورد فصل الجنس شيئاً أقدم من الجنس.

في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يراد بها التعريف، بل أن تكون محمولة مساوية غير مقومة، فقد تمتحن بامتحانات: منها أنه ينظر هل توجد لغير الشيء، فإن وجدت فليست بخاصة، مثل من جعل الاضائة خاصة للنار، وهي موجودة للجرم الحاضر.

وأيضاً ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المقابل ، مثل أنه ان كان من خاصة الزوج أن يكون مر به زوجاً فمن خاصة الفرد أن لا يكون مر به زوجاً . فاما ما يقال من أن الموضوع اذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يجز ، مثل من يجعل الانسان خاصة للضحك ، أو يجعل الارض خاصة للثقل المرسل - فقول لا محصول له فان حمل الانسان على الضحك حق ، وليس بجنس له ولا فصل ولا عرض عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب أن يكون . وأما أن أحدهما أحق بالحمل من الآخر فهو في غير ما نحن بسبيله .

ومن التقصير في الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغاب والاكثر ، فيقال مثلاً ان من خاصة النار أنها ألطف الأجسام العنصرية ، ولو لم تكن النار موجودة لكان يوجد ألطف الأجسام ولم يكن نارا ، اللهم الا أن يعنى ألطف الأجسام الممكنة أن توجد عنصراً ، فيكون حينئذ القول صحيحاً ويكون خاصة من الجهة التي نتكلم فيها ، وان لم يكن خاصة من جهة التعريف المطلق ، لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك . وذلك عسير .

في امتحان يعم الخاصة المفردة

المعرفة في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما أورد على أحد الوجهين أخفى من المعروف أو مثله في الخفاء ، وانما يكون أخفى من المعروف إما لانه لا يعرف الا بالمعرف واما لانه مع كونه مستغنياً عن المعروف به في تعريفه صعب التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس بأنها « كوكب النهار » ثم لا يمكن أن يعرف النهار الا بأنه زمان طلوع الشمس ، وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » . ومثال الثاني قول من يعرف النار بأنها « جرم يشبه النفس » وربما كان وجود الخاصة أخفى من وجود المعروف بها مثل ما في هذا المثال أيضاً من قياس النفس الى النار .

ومثال المساوي في الخفاء المتضادّات والمتضادات وأشباه ذلك ، فانه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بالابن ، وكأنك عرفت ما يغلط به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالبياض أولى من تعريف البياض بالسواد والأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر ولا قبله والثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله . ومن الخطأ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر ، كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل أن يقول « أن الانسان حيوان بشر » أو عرف الفرد بأنه « عدد وتر » أو قال « الشهوة توقان الى اللذيد » .

في امتحان يخص شرح الاسم ويتم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصفة ، ومن ذلك ما يتعلق بالغلط في الواجب الضروري .

أما المتعلق بالجودة والصفة فمثل أن يكون أهمل الجنس وبخس التعريف حقه على ما علمت ، فان من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يتبع بما بهد ذلك من خواص وأعراض أو فصول ومقومات ، وينظر هل استعمل الالفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فهمه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه . وينظر أيضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والاستظهار فيه ، مثل قول القائل في تعريف البلغم بالقول انه « أول رطوبة منهضمة في المعدة » ولا نجد للاول هاهنا فائدة البتة . وكذلك لو قال قائل « ان العمى هو عدم البصر بالطبع » فانه لا فائدة هاهنا لقوله بالطبع ، لان عدم القوة يكون من طبع الشيء ، ووجود القوة يكون له من غيره .

ومن التفريط والتقصير أن يكون عرف الشيء الوجودي بالعدم ، كمن يعرف القدرة بأنها « فقدان المعجز » والبصر بأنه « فقدان العمى » وقد علمت ما في ذلك من الخطأ .

في امتحان الحد

ان امتحانات المحمول والمقوم والخاص وشرح الاسم — كلها تعتبر في باب الحد ، وتخصه امتحانات :

فمن ذلك أن تنظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من المحدود ، والا فليس الحد بالحد المحض ، لان الحد المحض يكون بالمقومات .

ويقرب من هذا أن يكون قد أخذ الأمور اللازمة مقام المقومات .

ومن ذلك القبيل أن تأتي بالفصل سلبا محضا لا يشتمل على دلالة محصلة ، فانك قد علمت أن السلوب لوازم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه « طول بلا عرض » .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر ، أو بدل الفصل ذاتيا آخر ، وهذا مما يتعلق بامتحان الجنس والفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الاجناس ، فانه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الاقرب ليشتمل على جميع المقومات المشتركة ، ثم يؤتى بالفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل أورد كل فصل قريب ، ان كان للشيء فصول مقومة معاً ، مثل « الحساس » و « المتحرك بالارادة » فانه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر .

وقد نختص بمحدود الاشياء المركبة امتحانات ، مثلاً اذا فرضنا أن العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الزلل الذي يقع في تحديد مثله أن يقال « ان العدالة عفة وشجاعة » فان ظاهر هذا هو أن العدالة عفة وهي أيضا شجاعة ، كما يقال « ان الانسان حي وناطق » وقد يفهم منه أن العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة ، أو عفة مقارنة للشجاعة ، فيكون كأن العدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة ، أو بشرط أن تقترن بالعفة شجاعة ، فيكون كأنه قال ان العدالة عفة ، ما ، وليس كذلك ، بل العفة جزء من العدالة أو شرط ، بل يجب أن يقال ان العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة ، والعدالة مجموع منها .

وقد يقع الزلل بسبب بعد هذا السبب ، وهو أن يذكّر الجمع ويشار إليه ، لكنه لا يشار إلى الهيئة الخاصة بذلك الجمع ، الذي لأجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ماهو ، مثل أن يقال « ان البيت مجموع لبن وطين وخشب » ويقتصر عليه ، فانه لا يكون قد عرف البيت ، فانه ليس كل مجموع من هذه الأصول بيتاً ، بل ما كان مجموعاً على هيئة ورصف وترتيب . ومما يناسب ذلك أن تذكر معية الاجزاء من غير بيان ما فيه المعية وما بالقياس اليه المعية .

ومن الزلل في ذلك أن يشار إلى التركيب فيجعل مكان المركب فيقال مثلاً « ان البيت تركيب من لبن وخشب وطين » وليس البيت تركيباً ، بل المركب ، والتركيب صفة لأصول البيت .

ومن الزلل في ذلك أن يجمع ما لا يجتمع ، مثل قول من يحمد السطح بأنه « خط وعدد » . أو يكون الكل في غير أجزاء ، كمن يقول « ان العدالة في الشهوة والغضب » وائس كذلك ، بل في الناطقة . ويشبه هذا أن يكون لكل موضع واحد والأجزاء مواضع تفاريق ، مثل من يقول « ان الابصار مجموع لون وادراك » . ويقرب منه أن يكون الكل موجوداً وان رفعت الاجزاء بلا عكس ، أو يكون المركب من ضدين وليس دون كل واحد منهما ، ويكون أميل إلى كل طرف عن كل طرف . ويقرب منه أن يكون بعض ماأورد جزءاً خارجاً عن الكل مثل غاية أو فاعل أو غير ذلك مثل أن يقال « ان الرمي ارسال سهم مع اصابة » .

في تعريف الاسم والكلمة والاداة والقول

انه قد يحتاج في انتقالنا إلى الكلام في التصديق إلى معرفة هذه الثلاثة (١) :
فالاسم — كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ، مثل « زيد » .
وأما الكلمة — فهي التي تكون في كل شيء كالاسم الا أنه يدل على الزمان

(١) هكذا في الأصل ولله : هذه الأربعة .

المذكور، مثل قولك «ضرب» فانه يدل على معنى هو «الضرب» وعلى شيئين آخرين: أحدهما نسبته الى موضوع غير معين، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض، وأما «أمس» فليس يدل على شيء وعلى ذلك الزمان الخارج، بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان. وأما «التقدم» فليس يدل على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدم اسم. وأما الأداة — فهي اللفظة التي لاتدل وحدها على معنى يتمثل، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصل الا مقرونة بما أضيفت اليه، مثل «في» و«لا» فلذلك اذا قيل «زيد في» لم يكن نافعا في معنى مالم يقل «في الدار».

وأما القول — فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى. ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام).

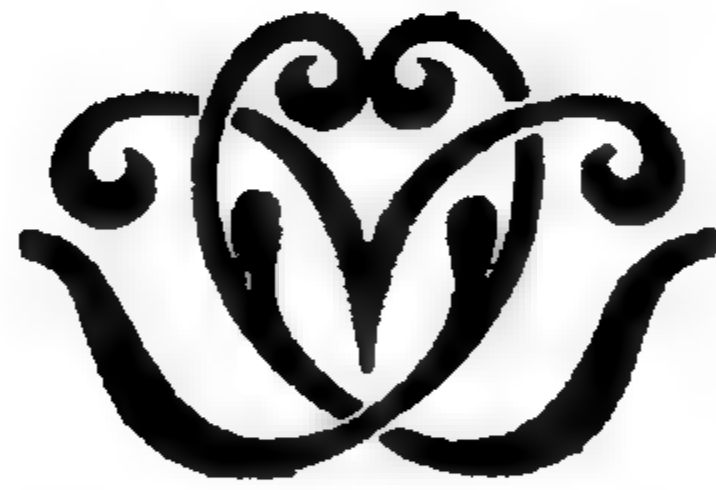
والقول التام، هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة. مثل المؤلف من الاسماء وحدها أو من الاسماء والافعال.

والناقص، ما هو مؤلف من جزئين: جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة. مثل المؤلف من أداة وشيء آخر. مثل تولك «لاإنسان» أو «في الدار» وقولك «ماصح» فان هذه قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة رفعا كبيرا. وكذلك اذا قلت «زيد» قدمت أداة (١) تبجي لمعنى لا محالة مقرونة بزيد. فهذه ليست أقوالا تامة. ولكنها في جهة الاقوال لا محالة.

وها هنا ألفاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة. وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة. مثاله اذا قلت «هو» أو «موجود» فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد بـ«هو» و«الموجود» ما يراد بالاسم، بل أردت به تابعا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي» وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد بـ«كان» وجوده في نفسه فيكون الكلم تاما

(١) في الأصل: قدمت كرة، ويقرب أن تكون (كرة) محرقة من (أداة).

وتارة تقول « زيد كان كاتباً » فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة .
فقد بان أن بعض الاسماء والافعال قد يدل بها دلائل ناقصة . فانك اذا قلت
« كان كاتباً » لم تدل بالكون على المعنى ، بل بالكتابة . لكنك دلت على زمان لشيء
لم تذكره بعد . وأمثالها تسمى كلمات زمانية .



[القول في التصديق]

في أصناف القضايا

ان المعاني والالفاظ المفردة واللائي في حكم المفردة ، وهي التي يصح أن يدل على مقتضاها بلفظ مفرد ، قد يعرض لها ضروب من التأليف ليس كلها موجهة نحو التصديق أو التكذيب توجيهاً أولياً ، بل كثير منها يوجه نحو أغراض أخرى ، فانك اذا قلت « اعطني كتاباً » لم تجدد الفحوى الاول من هذا القول يناسب الصدق أو الكذب وان كان له فحوى آخر بضرب من دلالة الحال والانتقال من فحوى الى فحوى مناسبة للصدق والكذب ، لأنك قد تستشعر من هذا أنه يريد للكتاب . وكذلك اذا قال « لعلك تأتيني » أو « ليتك تأتيني » و « هل عندك بيان لكذا ؟ » أو ما يجري هذا المجرى فان جميع ذلك خال عن فحوى أول يناسب الصدق والكذب ، وان كان لا يخلو عن فحوى ثان يناسبه . فأما اذا قلت « زيد كاتب » لم تجد له فحوى أولاً الا ما هو صادق أو كاذب . أي لا تجده الا والامر مطابق للتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصوراً مطابقاً له الوجود في نفسه . وانما يكون التصور صادقاً اذا كان كذلك . وانما يصير مبدءاً للتصديق في أمثال هذه المركبات اذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة .

وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى « قضية » ويسمى « قولاً جازماً » وأصنافه الأولى ثلاثة . لان الاحكام التي تناسب التصديق ثلاثة : فانه اما أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد — أو ماله حكم المفرد — الى مثله بأنه هو أوليس هو . مثل قولك « الجسم محدث أوليس بمحدث » . ومن عادة قوم أن يسموا هذا (حلياً) .

واما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف القضايا الى مثله . وقوم يسمون جميع هذا (شرطياً) . لكنه قسيمان : فانه اما أن تكون النسبة نسبة المتابعة وال لزوم والاتصال مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فان قولك الشمس

طالعة قضية في نفسه وقولك فالنهار موجود قضية أيضاً وقد وصات احداهما بالآخرى ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (شرطية متصلة) و(وضعية).

واما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والانفصال مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » فان قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد — كل في نفسه قضية . وقد قرن بينهما مباينة ومعاودة ومحاجة . ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (قضية شرطية منفصلة) .

وكان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هي المتصلة . فانك تجد هناك شرطاً موضوعاً وجزأً مرادفاً . لكنهم يسمون المنفصلة أيضاً شرطية وكأنهم يعنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضايا زيادة تحرفها عن أن تكون قضية وتجهها جزء قضية . ألا ترى أنه كان قولك « الشمس طالعة » قولاً صادقاً أو كاذباً . فلما ألحقت به الزيادة فقلت « ان كانت الشمس طالعة » تحرفت القضية فصارت غير قضية حين زال عنها أن تكون صادقة أو كاذبة ؟ وكذلك كان قولك « النهار موجود » قولاً صادقاً أو كاذباً فلما ألحقت به الزيادة فقلت « فالنهار موجود » تحرفت القضية فصارت غير قضية ، فان قولك « فكان كذا » — مع الغاء اذا لم تلغ وعني بها معنى — لا صادق ولا كاذب . وكذلك قولك « هذا العدد زوج » وقولك الآخر « هذا العدد فرد » قد حرف كل واحد منهما إلحاق لفظة « اما » به عن أن يكون صادقاً أو كاذباً .

وكل واحد من هذه الاجزاء الاربعة قد تهيأ بما ألحق به لان يكون جزءاً قضية تهيؤاً يصير النفس نازعة الى الجزء الآخر . فكان من شرط كل واحد من أجزاء هذه القضايا في أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر . لكن المقدم من المتصل مقدم في نفسه والتالي فيه تال في نفسه لا بالوضع . ولا كذلك في المنفصل . بل ذلك فيه بالوضع . وقد عرفت أنهما وان كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين فقد استحالتا القضيتان فيه عن أن تكون في نفسها قضية . فليس تأليفهما من قضايا هي بالفعل قضايا ، بل قد استحالتا فيها القضايا عن أن تكون قضايا بالفعل استحالة صاحت بها لأن تصير أجزاء ما

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل . وكل متصلة قضية واحدة بالفعل . وكل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل . إلا أن تركيبها من قضايا قد استحالت بسبب التركيب عن كونها قضية ، وإذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة . ولا كذلك أجزاء القسم الأول من أقسام القضية .

وذلك القسم الأول قد وجد بحسب لغة العرب اسما يليق به . فلنسم كما سموا ولنسم المتصل (المجازي) ولنسم المنفصل كما سموا .

ونجد للحملي جزئين : أحدهما حامل واسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا « زيد » والثاني (محمول) كقولك في مثالنا « كاتب » .

ونجد للمجازي جزئين : أحدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال « ان كانت الشمس طالعة » والآخر جزاء واسمه المشهور (تال) كقولك في المثال « فالنهار موجود » .

وفي كل واحدة من هذه الاجناس اثبات ونفي . فالاثبات يسميه قوم (ايجابا) والنفي (سلبا) . والاثبات في الحملية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك « زيد كاتب » والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك « زيد ليس بكاتب » والاثبات في المتصلة المجازية أن تحكم باتباع جزاء لشرط مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » والنفي فيها أن تحكم بلا إتياع جزاء لشرط مثل قولك « ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود » .

والاثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك « ليس اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون منقسما بمتساويين » .

وجميع ذلك قد يكون كائنا وقد يكون بعضيا وقد يكون ميملا .
والكلي في الحملي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « كل انسان جسيم » وفي السلب

« ليس أحد من الناس بطائر » . وفي المجازي هو أن يكون الجزء جزءا لكل فرض للشرط مثل قولك « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » وفي السلب بخلافه مثل أن تقول « ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود » وفي المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب صادقا عند كل فرض للمقدم مثل قولك « دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا » وفي السلب كذلك إذا عند كل وضع له كقولك « ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون منقسما بمتساويين » .

والبعض الجزئي في الحلي هو أن يكون الحكم دائما حكما به - إيجابا كان أو سلبا - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب « بعض الناس كاتب » وفي السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفي المتصل أن يكون الاتباع محكوما به في الإيجاب أو محكوما بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الإيجاب « قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متين أو فالشمس طالعة » وفي السلب « ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح » . وفي المنفصل على قياسه أيضا : أما الإيجاب فمثل قولك « قد تكون الحية إما دقا وإما بلفمية لازمة » وذلك في بعض الأحوال حين لا يحتمل غير الوجهين ، وفي السلب مثل قولك « قد لا تكون الحية إما دقا وإما ربعا » وذلك في بعض الأحوال حين تكون ثابتة وفي كل يومين مرة .

والمهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمى (سورا) ، مثاله في الحمل : أما الموجبة فقولك « الانسان كاتب » وأما السالبة فقولك « الانسان ليس بكاتب » .

وفي الحملات قضية تسمى (مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرا شخصا واحدا بالعدد مثل قولك في الإيجاب « زيد كاتب » وفي النفي « زيد ليس بكاتب » ، ولأن الحلية أقل القضايا تركيا فالحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها .

في تحقيق الموضوع

في الجملي

إذا قلت ب ج فمعناه أن ما يوصف بأنه ب ويفرض أنه ب سواء كان موجودا أو ليس بموجود ، ممكن الوجود أو ممتنع الوجود ، بعد أن يجعل موصوفا بالفعل أنه ب من غير زيادة كونه دائما ب أو غير دائم — فذلك الشيء موصوف بأنه ب . وعلى قياسه في السلب .

واعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل « الانسان » وقد يكون مؤلفا مثل « الحيوان الناطق المائت » وائما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد . ومن المؤلفات ما يكون جزء منه حرفا في مثل قولك « غير بصير » أو « لا بصير » فان لك أن تضع بدله لفظا مفردا كـ « الأعمى » وكذلك لك أن تجعله محكوما عليه بالإيجاب والسلب .

في تحقيق المحمول

في الجملي

إذا قلت ب ج فمعناه أن كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ب من غير زيادة أنه موصوف به دائما أو غير دائم أو عندما يوصف بأنه ب أو وقتا آخر ، معينا كان أحد الوقتين كالسكوف للقمر أو غير معين كالنفس الانسان ، فان جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ب لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم ومن كونه موصوفا بذلك عندما يوصف ب ب أولا عند ذلك فقط ، وكل ما يزداد على هذا فهو أخص من هذا ، وإن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه ، بل أخص منه . وكذلك القول في السلب .

وتكاد اللغات تقتضي في عاداتها اذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة) فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها منه ويعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا مادام الذات موجودة ، بل وقتا ما أو بشرط وحال (وجودية) .

والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه مادام موصوفا بأنه ب لازمة ، فان اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية . فلتخص باسم (اللازمة المشروطة) ، وبينهما فرق . فانه فرق بين قولك « المتقل متغير ما دام موجود الذات » أي الشيء الموصوف بأنه متقل فانه متغير ما دام موجود الذات ، وبين قولك « ان الشيء الموصوف بأنه متقل متغير مادام منتقلا » وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ، ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك (طارئة) ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة) ولنسم ما يكون المفهوم منه انه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي . وكذلك فافهم في السلب .

وقد يكون المحمول أيضا مفردا ويكون مؤلفا ، على نحو ما قبل في الموضوع .

في تحقيق القضية الحملية بأجزائها

القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى : أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي انما تؤلف منها قضية . فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقة بينهما ، وربما دل عليها لفظ ثالث فقيل « الانسان هو حيوان أو يكون حيوانا » أو غير ذلك وتسمى (رابطة) .

واذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فان هذا لا يحوج الى ادخال رابطة ، وذلك لانه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ، ويقرب منه الاسم المشتق مثل «الضارب» و «القاتل» .

في تحقيق ايجاب الحملي

قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة .

في تحقيق السلب الحملي

اعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع ، فلذلك ان كانت القضية ثلاثية — اذ قد ذكر فيها الرابطة — تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بما قل» فان لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بما قل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بما قل» دخول رابطة الاثبات فجعل الحكم اثبات الداخلة فيه حرف التني فأثبت اللاعاقليه على زيد لان «هو» للربط لا لفصل الربط ، فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضع .

وأما هل هذا الاثبات يخالف في الفحوى لذلك السلب أولا يخالفه ويلزمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر .

وليس يجب اذا كانت احدى القضيتين مخالفة للأخرى في الاثبات والتني أن لا يكون بينهما تصادق وتوافق وتلازم ، ولا التصادق والتلازم يقتضي أن يكون حكمهما في جميع الوجوه مختلفا ، فكثيرا ما تلزم موجبة سالبة وسالبة موجبة لزوما معا كسا وغيرهما كس .

لكنك يجب مع ذلك أن تعلم أن المحال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثاني ، فان محال الوجود لا يحكم عليه باثبات البتة ، وهو وجود حكم له ، الا اذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل أي حاصل كان ، بل انما

يصح عنه سلب كل شيء ، وقد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يوهم ذلك من مطابقته للسلب الحق . لكن التحقيق يمنع ذلك .

وأمثال هذه القضايا التي يحكم فيها بالإيجاب معنى نفي يسمونها (معدوليات) ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوجودي مثل « عين الانسان » (لفظا غير محصل) وربما كان في اللغات لها مواضع استعمالات أخص مما ذكرنا فربما قيل « ناينا » (١) وعني به الأعمى عادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصر ، وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع لا بحسب ما يوجب الطبع . والذي يوجب الطبع ونفس الامر فهو ما قلنا .

وأما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، انما هي ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة استغناء ، لأن محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقا يتضمن النسبة المذكورة على حسب اللغة أولم تذكر اختصارا . فان حرف السلب لا يقرن الا بالمحمول . وليس مرادنا في هذا الموضع أنك يجب في كل موضع أن تقرن حرف السلب بالرابطة أو بالمحمول ، بل نقول ان النفي هو ذلك ، فاذا لم يكن لهما تابع آخر قرنت بهما وان كان لهما تابع قرنت بهما يكون قرنه به أولى على ما سنصفه ، فيكون قرنتك بذلك الشيء رفعا وسلبا للربط وللحمل أيضا على الوجه الذي دل عليه الشيء الزائد الآخر ان قرن بالمحمول والموضوع ، فأنك ستعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل آخر لاغراض ومهان .

(١) كلمة فارسية مركبة من « نا » النافية بمعنى « غير » ومن « ينا » وهي مثل « بين » بمعنى « البصير » وكلاهما مما بمعنى « الأعمى » . وتأتي مركبة في حالتى السلب والإيجاب بمعنى « الجاهل » و « العارف » على طريق المجاز.



في تحقيق الكلبي الموجب

في الحملات

أما الكلية الموجبة المطلقة التي هي أعم في مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل ، من غير أن يشترط أنه دائم بالفعل أو غير دائم ، موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء .

وأما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائماً أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه ما دام ذاته موجودا فهو ج مثل قولك « بالضرورة كل متحرك جسم » .

وأما اللازمة فهو مثل قولك « كل ب ج » بضرورة قلت أو لم تقل ، أي كل موصوف - دائماً أو غير دائم - بأنه ب فما دام موصوفاً بأنه ب - لا مادام ذاته موجودا - فانه موصوف أيضاً بأنه ج .

وأما الموافقة فمثل قولك « كل ب ج » أي عند ما يكون ب فيكون ج . من غير زيادة أنه يكون كذلك دائماً مادام ب أو غير دائم .

وأما المفروضة فمثل قولك « كل قرينكسف » أو « كل كوكب يطلع » .

وأما المنتشرة فمثل قولك « كل انسان يتنفس » .

وأما الحاضرة فمثل قولك « كل انسان مسلم » في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا انسان كافر . ولا يبعد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال « كل حيوان انسان » ، لو كان في وقت من الاوقات كذلك . وشرط هذه القضية الوقتية في الايجاب أن يكون الموضوع موجودا . وأما الوجودية فما يعم جميع مالا ضرورة فيه حقيقة .



في تحقيق الكلي السالب

في الحملات

اعلم أن المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقه ، وإن تمعلنا له لفظا وجدناه قولنا « كل انسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ج » مع أن هذا يوهما أنه لا يوجد ج ما دام موصوفا بأنه ب . وأما « لاشيء من ب ج » فهو شديد الابهام لذلك ، اذ كان السلب في القضايا يوهم العموم في الاشخاص والازمان اذا كان منكرا ، وليس كذلك في الايجاب ، وما يجزي ان كان كذلك ، اذ كان السلب من حقه أن يكون طارئا على الايجاب وبعده وأن يطرأ عليه رافعا له ، ولا يرفعه مالم يقتض العموم ، فلذلك قصد به التعميم في النيات والعادات ، لكنا نعلم أن نفس السلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت .

فأما السالب الكلي الضروري سواء جعلته قولك « بالضرورة كل ب ليس ج » أو قلت « لاشيء من ب ج » فمعناه كل واحد مما يوصف ب ب كيف وصف وأي وقت وصف فانه مسلوب عنه مادام موجود الذات انه ج ، ولا يوهك أن لفظ كل يوجب الايجاب ، بل يوجب العموم فقط ، فان أوجب بعد ذلك فهو ايجاب وإن سلب فهو سلب .

وأما اللازمة فمثل قولك « لاشيء من ب ج » اذا لم تكن مادام موجود الذات عنيت مادام موصوفا بأنه ب فقط .

وأما الموافقة فان لا تشترط في السلب المذكور عموم أوقات كونه ب ، واللغة لا تطيع في ايراد المثال لهذا .

وأما الوقتية فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة « ليس أحدهم الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجودا لاحالة ثم يسلب عنه ، فانه اذا اتفق في وقت من الاوقات مثلا أن « لا يكون شيء من المنكسفات

موجودا » فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول « ليس الى الآن شيء » مما هو منكسف بقمر » من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت . وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك « ولا أحد من الناس بحيوان » اذا كان وقتا ما مثلا لا انسان فيه البتة ، فلم يكن حينئذ انسان حيوانا ، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود .

في البعظيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن البعظيتين الموجبة والسالبة على أحكام الكليتين في كل شيء .
الا أن الحكم على جهته إنما هو في البعض فقط ، وذلك لا يمنع أن يكون الباقي كذلك أو مخالفا له في الايجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة وال لزوم والموافقة والوقية .

وتخص البعظيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم ، وليست بضرورية الحكم لأنها يكون اتفاق لها صحة الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب . وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة ، ولنسم (الدائمة مطلقا) ويكون مادام موصوفا بأنه ب مثلا ولنسم (الدائمة المشروطة) .

فيما يلحق القضايا من الزوائد

ان كل قضية فاما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهيئة أو مخصوصة ، واما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل « كل » أو « لاشيء » و « بعض » أو « لا بعض » .

وأیضاً اما أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا وتسمى (جهة) مثل أن تقول « يريد يجب أن يكون كاتباً » أو « يمكن » أو « يمتنع » . واذا لحقت الجهة القضية سميت (رباعية) . ومن العبارة على

الجهات أن يقال « بالضرورة كذا » أو « ليس بالضرورة » و « بالامكان كذا » أو « ليس بالامكان » . أو يكون مطلقا بلا شرط .
وكل واحد من الضرورة واللزوم والوقئية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة .

ومعنى قولنا « بالضرورة » أن يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا ، ومعنى « بالامكان » أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه ، لافي الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له ، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه ثم سنفصل هذا .

في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة « قد يقال للمقدمة اذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو بسلب من غير زيادة شرط البتة » وهي أعم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتنفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص ، فان الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة . وتنفارق الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنه لا بد فيها من وجود اما دائما واما وقتا معينا أو غير معين ، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتة مادام موجودا .

وقد يقال (مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عمومه أو خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وان كان قد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك « كل أسود فهو ذولون جامع للبصر » فنه ما هو أسود مادام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات ، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود مادام موجود الذات ، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات .
وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع ، أي ما يقال عليه الموضوع ، بل يكون محمولا عليه وقتا فقط .

مثل أن تقول « ان كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار » وليس شيء منكسفا دائما مادام موجود الذات ، أو مثل أن تقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتا معيناً وقد يكون وقتاً غير معين ، مثل كون الانسان متمنساً . وأما الذي يقال في جانب المحمول بشرط مادام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لاغنى له فيما نحن فيه .

وقد يذهب قوم في قولهم (المطلقة) الى الزمانية التي أشرنا اليها ويحملون وقتها زمانا ما يفرض ، لاسيما حاضرا ، ولا ينعون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لا يكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا وليس موجودا وانسانا ، فتصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة .

في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمة ممكنة) اذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب .

ويكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار تقسم الاشياء اليه والى مقابله (الممتنع) فقط . وتقسم الى (الواجب) و (الممكن) الآخر ، ليس قسمة الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون ، بل قسمة معنى جامع ، وهو ما اجتمعا فيه من البايئة في المعنى للممتنع .

وهذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة والمطلقة بأصنافها والممكن الآخر الذي سيخبر عنه دخول الأمور التي هي أخص معنى في الأمر الذي هو أعم معنى . وهذا الممكن هو الذي اذا قيل ليس بممكن وغني بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع .

وقد يقال (مقدمة ممكنة) ويعنى بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا تقيضه أعني الضروري الذي أومأنا إليه، فيكون هذا أخص من ذلك، ويخرج منه الواجب الضروري، ويدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت أحوال وليست ضرورية مطلقة، ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه أوله تقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أو وقت فيجوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائماً من غير وجوب خلوه دائماً وجواز أن يوجد لموضوع ما وقتاً أو دائماً وجوداً اتفاقياً، مثل « أن يكتب زيد » .
ويقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقاً ولا بشرط .

وقد يقول قوم (ممكن) ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة اما مطلقة واما بشرط .
وأما الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجوداً أو غير موجود، وهذا أيضاً اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم (الممكن) ، لكن الأصول ما أشرنا إليه .
وقد حسب قوم من ضملاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجوداً في الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال ، ولم يعلموا أنه ان صار وجوده واجباً - لأنه حصل موجوداً في الحال - فيصير لا وجوده واجباً لأنه حصل لا موجوداً في الحال ، فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجود في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجود في اللاوجود وهو الامتناع ، وليس اذا صار الشيء موجوداً فقد صار واجباً الا أن يؤلف فيقال « الموجود مادام موجوداً فهو واجب أن يكون موجوداً » أي بشرط مادام موجوداً ، وفرق بين أن تقول ان الموجود يجوز لولم يكن موجوداً أو ليس واجباً ان كان موجوداً وبين أن تزيد فتقول مادام موجوداً وكل ما هو ممكن الوجود فانه اذا وجد كان واجباً أن يكون مادام موجوداً ، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أنه أيضاً اذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً ، فليس يمكن أن يصير واجباً أبداً دائماً ، بل واجباً في وقت ، وذلك لا يمنع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقته ومشروطة ، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص ، فانه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخص وباعتبار شرط يضاف اليه واجبا ، فيكون ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا : فيكون ممكنا من أنه لو ترك وطباعه وطباع الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة وجاز أن يخلو عنه الموضوع البتة ، اذ ليس في طباع الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طباع المحمول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها دائما للموضوع أو وقتا ما ، لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجب ، فضلا عن أن يوجد ، ويكون وجوبه من حيث أن ذلك العارض عرض فأوجب ، وقد علمت أن من علق الضرورة والامكان بمحصر القضية وعلق المحصر بوقت ما جاز أن يكون قولنا « كل انسان جوهر » ممكنا أن يكذب ، وقولنا « كل لون سواد » ممكنا أن يصدق .

في التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الايجاب ولا يصدق معه ، وأنه اذا كذب الايجاب أن لا يكذب معه ، فان الشيء لا يخرج من الايجاب والسلب اذا وقفا على التقابل الحقيقي ، فكان السلب انما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه .
لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التي وقع عليها الايجاب ، فيتفق حينئذ أن يكون الايجاب والسلب صادقين معاً أو كاذبين معاً ، واذا وقع الايجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق أحدهما أن يكذب الآخر ، واذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر ، وبالجملة امتنع أن يصدقا معاً أو يكذبا معاً ، فذلك هو التناقض .
فالتناقض — « هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا » .

فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحمل والوضع ، وأما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلية عليها مثل اللفظة الحاصرة ومثل

الجهة . فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحمل من القوة والفعل والكل والجزء والاضافة والشرط والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه في الفن الذي فرغنا عنه . والمهم أن تراعى لفظة المحمول والموضوع وغير ذلك ، ويحذر أن لا يكون وقوعه في القضيتين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطىء .

ووقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئتين أو على الاشياء بمسموع واحد وتختلف مفوماته في كل واحد ، مثل «النور» على المسموع والمعقول و«العين» على الدينار ومنبع الماء .

ووقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معاً مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الانسان والفرس .

فإذا اتفقت القضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها تواف ، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر - كان في المحصورة تقابل حقيقي . ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر . وأما إذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل أن يقول أحدهما «زيد ناسخ» والآخر «ليس بناسخ» وعنى زيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير ما عناه ، أو قال الكأس الواحدة مسكرة وعنى بالقوة وقال الآخر ليس بمسكرة وعنى بالفعل ، أو قال فلان عبد أي لله وقال مقابله ليس بعبد أي للآدمي ، أو قال أحدهما الزنجبي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه ، أو قال أحدهما ان النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر ، أو فعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو تقييد وغير ذلك - فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الايجاب والسلب ، وهو التناقض بالحقيقة .

فأما إذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف ما أومأنا إليه ، بل أحتج أن تراعى أشياء آخر فانه إذا اتفقت القضيتان في كمية الحصر واختلفتا في كيفية الايجاب والسلب جاز أن تكذبا جميعاً وجاز أن تصدقا جميعاً .

فأما كيف تكذبان جميعا فذلك اذا كانا كليتين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس بكاتب » . وأما اذا كانت المادة واجبة فتكون السالبة لامحالة كاذبة ، مثل ما في قولك « كل انسان جسم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » وان كانت ممتعة فتكون المثبتة لامحالة كاذبة مثل ما في قولك « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر » .

وأما كيف يمكن أن تصدقا معا فذلك اذا كانتا جزئيتين وكانت المادة ممكنة أيضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان أو ليس بعض الناس كاتباً » .

وأما الحال في الواجبة والممتعة فمثل ما قيل .

ومن شأن الناس أن يسموا المكائتين المختلفين في الايجاب والسلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة في المحصرات (متضادتين) ، والجزئيتين النظيرتين لهما داخلتين تحت التضاد ، ثم يحسن لهم اعتبار التقسيم والتركيب أن يراءوا أقساماً أخرى لا ينتفع بها .

والمستبصر بما بيناه سريع التفطن للقضاء بالفصل بينهما وبين حال القضية-ين المتفقين في كيفية الايجاب والسلب المختلفتين في المحصر وتسمى (متداخلتين) . وأنت لا عذر لك في أن لا تقضي فيها بالفصل . فأما اذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تعتبر لها في التناقض شروطا واعتبارات أخرى . وليس ما يظن أن هذا الذي قيل كاف فيما لاجهه ضرورة أو امكان معه ، بل هذا كاف في بعض ما يخرج عنهما .

ومن الواجب أن تنظر كيف يقع التناقض في الخالي عن الضرورة والامكان الذي لا ضرورة فيه ايجابا ولا سلبا . فان مراعاة التناقض في هذا الخالي وان رجع الى الشرائط المذكورة فان لذلك الرجوع تفصيلا لا يعني عنه البيان السالف المجمل . ولنبدأ وانين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة أولا .

في تقيض المطلقة العامة الاولى

اذا كانت موجبة كلية

اذا قلنا كل ب ج بالاطلاق الاعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له . لانه لا يمكننا أن نراعي الزمان بينهما على ما يجب ، فانه يجوز أن يكون الكلي الموجب صادق الحمل في كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام وأن تكون الأزمنة شتى ومختلفة في كل واحد . فاذا أوردنا الجزئية السالبة ودللنا به على سلب عن بعض ولم يشتمل الاعلى هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأزمنة التي كان فيها الايجاب حقا سواء كان الزمان في جميع الاشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا . واذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب ان صدق الايجاب . ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا ، فايست الجزئيات المتضمنة في قولك كل ب ج زمانها واحدا . وربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها مثالا ريعا أو وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة ، فأن أمكنك ذلك فينبئذ تكون الجزئية المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال تقيضا مثالا كما تقول كل شجرة جوز فانها في صميم الشتاء معتبرة . وكذلك ان كان شرط غير الزمان ، لكن هذه القضية اما أن تكون بعض القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في التناقض فيها حكما في كل قضية مطلقة ، واما أن تكون قد عرفت وستعلم حالها من بعد ، لكن غرضنا أن نعرف تقيض المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول :

إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أو حال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إيرادنا النقيض مراعي فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بأن يجعله جزئية سالبة دائمة السلب .

ودائمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها ، وذلك أنه ليس يبيده في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سلبا دائما ، فانه من الجائز أن

ينخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن ، له الامكان الصرف ، حتى يوجدو بعدم ولا يعرض له ذلك الممكن ، مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس ، وتسلب عنه الكتابة مادام موجود الذات فلا يوجد كاتباً البتة ، فيكون حقاً أن « بعض الناس لا يكتب البتة » ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضرورياً عنه ، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاطلاق العام ، كما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة ، وكما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة ، واقتسامهما الصدق والكذب دائماً .

وبئس مافعل المغريون حين اعتبروا — في تناقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلقة ، فان الاطلاق أيضاً جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة ، وان كان جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والامكان فلهذا الخلو حكم .

وربما قال قائل منهم : لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن « ليس بعض ج ب » في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » أو « ليس بعض ج ب » عند ما يكون « كل ج ب » فان القول الاول يحيل على الفرض وليس في الفرض زمان أو حال معلومة ، والقول الثاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة أو كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان : أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائماً — في التقابل الذي ايجابه كلي مطلق — كاذباً لا محالة ، والثاني أنه اذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع النقيضان في الكذب وهذا محال .

فتبين اذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة ، وهي ضرب من المطلقة الاتفاقية .



في تقيض المطلقة التي تلي هذه العامة إذا كانت أيضاً كلية موجبة

وهذه هي المسماة باصطلاحنا (وجودية) التي لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين « كل ب ج بالوجود » أي بلا ضرورة حقيقية بته ، فقد تصدق معه المطلقات السالبة كما علمت ، لكن ويصدق معه الممكن وان لم ينعكس ، وانما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضرورية ، وقد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها ، فيجب أن يكون تقيضه غير خال عن الاشتمال على جميع ذلك ومقولاً على جميع ذلك .

وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك الا أن نجعل سالبة الوجود فيقال « ليس دائماً بالوجود كل ب ج » أي بل « كل ب ج بالضرورة » أو « بالضرورة ليس كل ب ج » أو « بعض ب يكون دائماً ليس ب ج » وان لم يكن بالضرورة ، ولا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة تقيضاً غير هذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها ، ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هذه الموجبة .

في تقيض المطلقة اللازمة

إذا كانت كلية موجبة

تقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشاركة للموجب في الوقت الموقت وهو وقت محصل لانه الوقت أو الحال التي يكون ما هو ب موصوفاً بأنه ب فاذا قال « كل ب ج » — أي مادام موصوفاً بأنه ب — كان تقيضه « ليس كل ب ج » أي ليس ما دام موصوفاً بأنه ب فهو ج ، بل اما أن يكون ج واما أن يكون وقتاً دون وقت ، وقد تعين الشرط فصح التقابل .

في تقيض اللازمة المشروطة

إذا كانت كلية موجبة

هذه القضية ليس تقابلها السالبة الدائمة ، وذلك لأنها تقابل ما هو أعم منها ، وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية ، وإذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكذب مقابل تقيضها التي تسلب اللزوم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا توجبها واللفظة المتممة له التي تطابق « ليس كل ج إنما يكون ب » مادام موصوفا بأنه ج عارضا له ج أي بل أما دائما وأما لا في وقت البتة وأما في بعض أوقات كونه ج وأما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر . ولا تظن أن قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لأن قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فإنه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم .

في تقيض الطارئة من المطلقات

إذا كانت كلية موجبة

لا تناقض هذه القضية السالبة الجزئية اللازمة المشروطة فإنه إذا قيل « كل ب ج » أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن تقيضه أنه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الأحوال ، بل « بعض ب ليس البتة مادام ب ج » ، وذلك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة ، فيجب أن يكون التقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولك « بعض ب له دوام سلب أو إيجاب ج مادام ب » وهذا دوام لأي حال من الحالين كانا .

وتخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف .

في تقيض المطلقة التي تعمr اللازمة والطارئة

وهي الموافقة اذا كانت كلية موجبة

قد يسبق الى الوهم أن تقيض هذه المقدمة المطلقة هي السالبة الدائمة المشروطة ، وليس كذلك ، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقة يكذب مع كذب هذه ، وهي اللازمة المشروطة اذا كانت كلية موجبة ، بل تقيض هذه سالبة الموافقة ، وهو ان « بعض ج. ليس انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج » أي « بل في كل وقت » أو « ولا في شيء من الاوقات » أو « في وقت لا يكون فيه ج » ، واذا قلنا « انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج » عم ما يوصف في الوقت كله وما يوصف في وقت منه ، فاذا قال « ليس انما يوصف انه في وقت كذا » سلب ما يعم الامرين فقط سلبا مقابلا .

في تقيض الكلية الموجبة الوقيمية

هذه يسهل ايراد النقيض لها ، لان الوقت معين .

في تقيض السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية في باب باب من أبواب من مضاداتها ، فنقيض قولنا « لا شيء من ج ب » بالاطلاق الأعم « بعض ج ب » دائما ، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات ، ونقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض ج ب » بالوجود ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لا شيء من ج يكون ب عند ما يوصف بأنه ج « بعض ج ب » عند ما يفرض ج اما دائما واما وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما مشروطا « بعض ج انما

يكون ب « عند ما يفرض له ج دائما أو وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان طارئا
« بعض ج له دوام سلب أو إيجاب ب » ، وتقيض هذا القول اذا كان بالمعنى
الذي يعم الطارئ واللازم المشروط « بعض ج ب ليس انما يسلب عنه ب في حال
كونه ج » .

وأما الوقتية فتقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت .



في تقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض ما هنا أيضا مما قيل لك في الموجبة الكلية ،
فتقيض قولنا « بعض ج ب » بالاطلاق الاعم « ليس شيء من ج ب » اذا كان
المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات
من غير أن تعني بذلك الضرورة ، فان ذلك حينئذ يكون تقيض الممكنة العامة
لا المطلقة .

وأما ان قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثلا طبيعية غير ضرورية
السلب يعرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقي أن يخوض فيه ، لكنه
ان كان لا صدق لمثل هذا السالب ولا كذب لمثل ذلك الموجب وقد حصل الاقتسام
دائما لكن الموجب ليس يجب فيه أن تشترط المادة الممكنة دون الضرورية ، لأن
المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي تقابلها ليس بشرط فيها أن يكون دوامها
دوام ضرورة او غير ضرورة .

وأما اذا كانت هذه القضية وجودية فتقيضها « ليس بالوجود ولا شيء من ج
ب » أي « بل بالضرورة إيجابا أو سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شيء
من ج ب » هو قولنا « بالوجود ليس شيء من ج ب » ونعني سلبا عن كل واحد
غير ضروري ، فان هذين قد يصدقان جميعا .

وأما اذا كانت لازمة فتقيضها ما يعم اللازمة والطارئة ، فان الحال متعينة ، فانه
اذا قال « بعض ج ب » أي ما دام موصوفاً بأنه ج ، ضرورة كان ج أو غير ضرورة ،

فنقيضه أنه « لا شيء » من جـ إلا وليس بـ ب « أي عند ما يوصف بأنه جـ من غير فرض دوام أو غير دوام .

وأما إذا كانت لازمة مشروطة فنقيضها « لا شيء » مما هو جـ إنما هو بـ مع كونه جـ أي « بل دائما » أو « لا البتة » أو « في حال منه دون حال » .

وأما ان كانت طارئة فنقيضها « لا شيء » مما هو جـ إنما هو بـ في بعض أحوال كونه جـ « بل إما أن « لا يكون بـ البتة » أو « يكون بـ بالضرورة أو لازما » .

وأما ان كانت بحيث تعم اللازمة المشروطة والطارئة . اهـ

(تنبيه) وجد في آخر نسخة الاصل المحفوظة في المكتبة الخديوية ما نصه :
« هذا مقدار ما يوجد من هذا الكتاب .

« والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

« فرغ من نسخه عبد الرازق بن عبد العزيز بن اسماعيل الفارابي الصفناجي .

« عورض بالاصل الذي انتسخ منه بقدر الطاقة والامكان .

« ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . » اهـ



فهرس

منطق المشرقين

و

القصيدة المزدوجة

صحيفة	
و	تصنيفه كتاب (الشفاء)
ز	اختفاؤه في دار أبي غالب
ز	دخوله السجن في قلعة فردجان
ح	انقاذه من السجن
ح	خروجه الى أصفهان متنكرا
ح	اتصاله بالأمير علاء الدولة
ط	اشتغاله بالرصد والفلك
ط	مطالعة الكتب
ط	ابن سينا وأبو منصور الجبائي
ي	تجاربه الطبية
ي	همته في التأليف
يا	اختراعه بعض الآلات الفلكية
يا	مرضه
يب	وفاته
يب	علمه وفلسفته
يو	مصنفاته
كا	شعره
لز	وصيته

صحيفة

ابن سينا يترجم نفسه

الدور الاول:

أ	أبوه وأمه وأخوه الكبير
أ	قرائنه على الذاتي
ب	انفراده بالقراءة والدرس
ج	صلته بالأمير نوح بن منصور
د	شروعه في التصنيف
د	انتقاله الى كركانج وغيرها
هـ	وصوله الى جرجان
	روايات أبي عبد الجوزجاني

الدور الأخير:

هـ	تصنيفاته في جرجان
و	انتقاله الى الري
و	ذهابه الى قزوین وهمدان
و	تقلده الوزارة
و	ثورة الجند عليه
و	اعادة الوزارة اليه

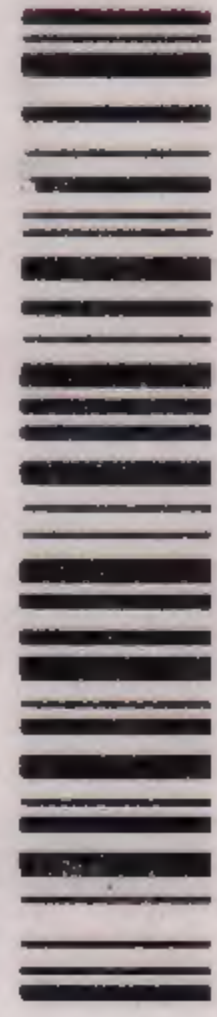
صحيفة	القصيدة المزدوجة :	صحيفة
١٢ الكلي والجزئي	٢ المقدمة	١٢ المحمول على الشيء
١٢ عدد دلالة اللفظ على المعنى	٤ الالفاظ المفردة	١٤ أصناف دلالة المحمول على الموضوع
١٥ أصناف دلالة المحمول على الموضوع	٥ الالفاظ الخمسة	١٦ أصناف الدلالة على الماهية
١٦ المقومات	٦ المقولات العشر	١٧ اللزومات
١٨ اللازمات	٧ القضايا	١٩ العوارض الغير اللازمة
٢٠ اللاحق العام والخاص	٩ النقيض	٢٠ اللاحق العام والخاص
٢٠ أصناف تركيبات المعاني المختلفة	٩ العكس	٢٠ أصناف تركيبات المعاني المختلفة
في العموم والخصوص	٩ القياس	٢٥ تركيب أحوال المحمولات
٢٥ تركيب أحوال المحمولات	١١ القياس المستثنى (الشرطي)	٢٩ أصناف التعريف
٢٩ أصناف التعريف	١٢ الاستقراء	٣٤ الحد
٣٤ الحد	١٢ التمثيل	٤٦ امتحان المحمول
٤٦ امتحان المحمول	١٢ مواد المقدمات	٥٠ امتحان العام
٥٠ امتحان العام	١٤ البرهان	٥١ امتحان الذاتي المقوم
٥١ امتحان الذاتي المقوم	١٦ المطالب	٥٢ امتحان العرضي
٥٢ امتحان العرضي	١٦ الجدل ، الخطابة ، الشعر ، المغالطة	٥٢ امتحان الجنس
٥٢ امتحان الجنس	١٧ الحد	٥٣ امتحان الفصل
٥٣ امتحان الفصل	منطق المشرقيين :	٥٣ امتحان الخاصة المطلقة
٥٣ امتحان الخاصة المطلقة	٢ المقدمة	٥٤ امتحان يعم الخاصة المفردة
٥٤ امتحان يعم الخاصة المفردة	٥ ذكر العلوم	٥٥ امتحان يخص شرح الاسم
٥٥ امتحان يخص شرح الاسم	٩ مقدمات التصور	
	١١ اللفظ المفرد	
	والمعنى المفرد	

صحيفة	صحيفة
٧١ تحقيق المقدمة المطلقة	٥٦ امتحان الحد
٧٢ تحقيق المقدمة الممكنة	٥٧ تعريف الاسم والكامة والأداة
٧٤ التناقض	والقول
٧٧ نقيض المطلقة العامة الاولى	٦٠ التصديق
٧٩ نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة	أصناف القضايا
٧٩ نقيض المطلقة اللازمة	٦٤ تحقيق الموضوع في الحلي
٨٠ نقيض اللازمة المشروطة	٦٤ تحقيق المحمول في الحلي
٨٠ نقيض الطارئة من المطلقات	٦٥ تحقيق القضية الحلية بأجزائها
٨١ نقيض المطلقة التي تم اللازمة	٦٦ تحقيق ايجاب الحلي
والطارئة	٦٦ تحقيق السلب الحلي
٨١ نقيض الكلية الموجبة الوقتية	٦٨ تحقيق الكلي الموجب في الحليات
٨١ نقيض السالبة الكلية المطلقة	٦٩ تحقيق الكلي السالب في الحليات
٨٢ نقيض الموجبة المطلقة الجزئية	٧٠ البعضيتان الجزئيتان
الفهرس	٧٠ ما يلحق القضايا من الزوائد





Bibliotheca Alexandrina



1105152